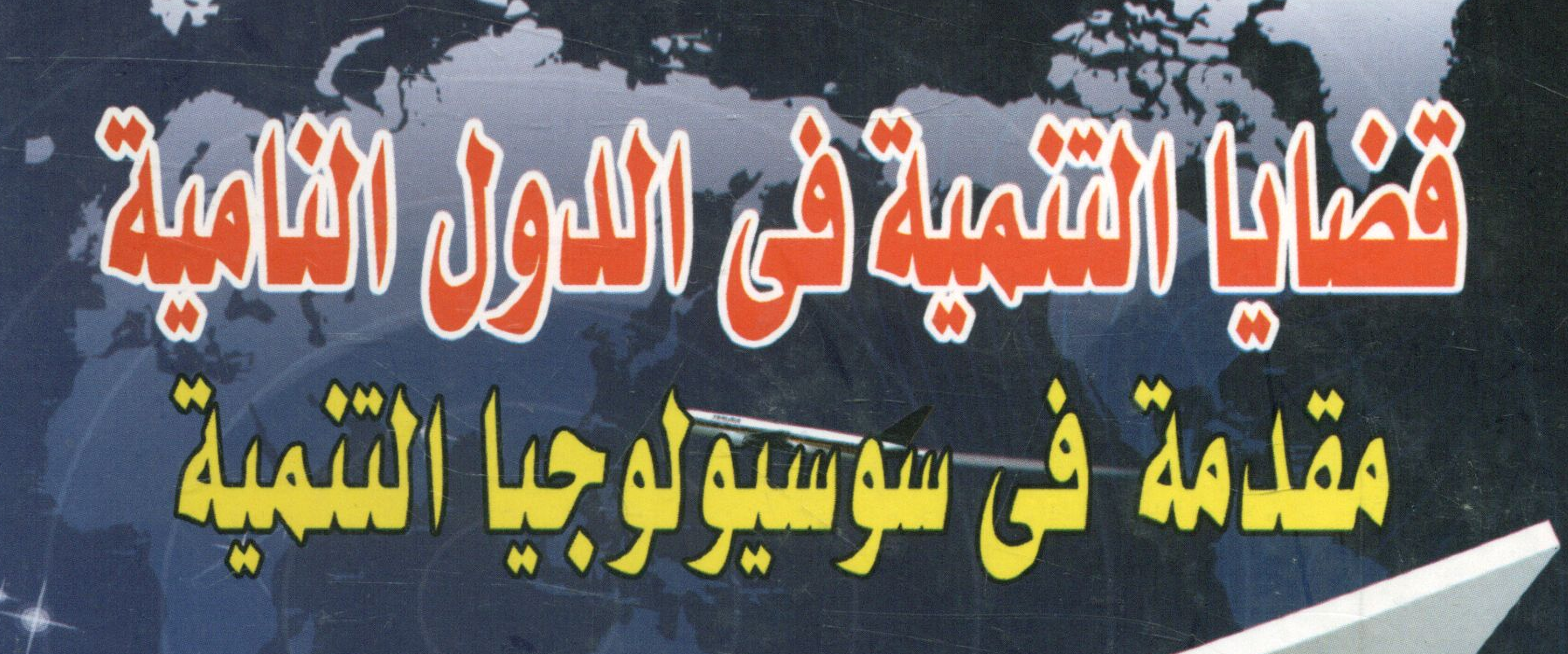




قضايا التنمية فى الدول النامية

مقدمة فى سوسيولوجيا التنمية

أحمد عبد الرؤوف درويش
رئيس قسم البحوث الاجتماعية والتدريب
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية







قضايا التنمية فى الدول النامية

مقدمة فى سوسيولوجيا التنمية

تأليف

أحمد عبد الرؤوف درويش

الطبعة الأولى

2013م

الناشر

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس : 5404480 – الإسكندرية


إلــى
كل من يرجو الرفعة والتقدم لوطنه
أهدى إليه هذا الكتاب

مقدمــــة

شغلت قضية التنمية فـى الـدول الناميــة اهتمــام العديــد مــن المتخصصين فى علوم شتى مثل الاقتصاد والسياسة والاجتماع والبيئــة ، وتجلى ذلك بصفة خاصة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيــث واكب ذلك حصول العديد من الدول النامية على اســتقلالها ، ومحاولتهــا اللحاق بركب التقدم الذى تخلفت عنه أبان المراحل السابقة التى تعرضت فيها للاستعمار، ولكن تلك المحاولة اصــطدمت بالعديــد مــن المــشاكل والصعوبات .

ولقد اهتم المحللون الاقتصاديون والاجتماعيون بالوقوف على أسباب تلك المشاكل والصعوبات. وفى هذا الكتاب أقدم للقارئ تحليل مبسط لأهم القضايا التى تشغل دارسى التنمية ، ولقد قمت بتقسيم الكتاب الى بابين :

الباب الأول : وعنوانه التنمية بين النظرية والواقع

وأعرض فيه فى الفصل الأول لأهم المفهومات ذات الصلة بالتنمية والتخلف ، مثل مفهوم التنمية ومفهوم التخلف ومفهوم الدول النامية ومفهوم استدامة التنمية، ثم أتطرق الى الخصائص المشتركة للدول النامية.

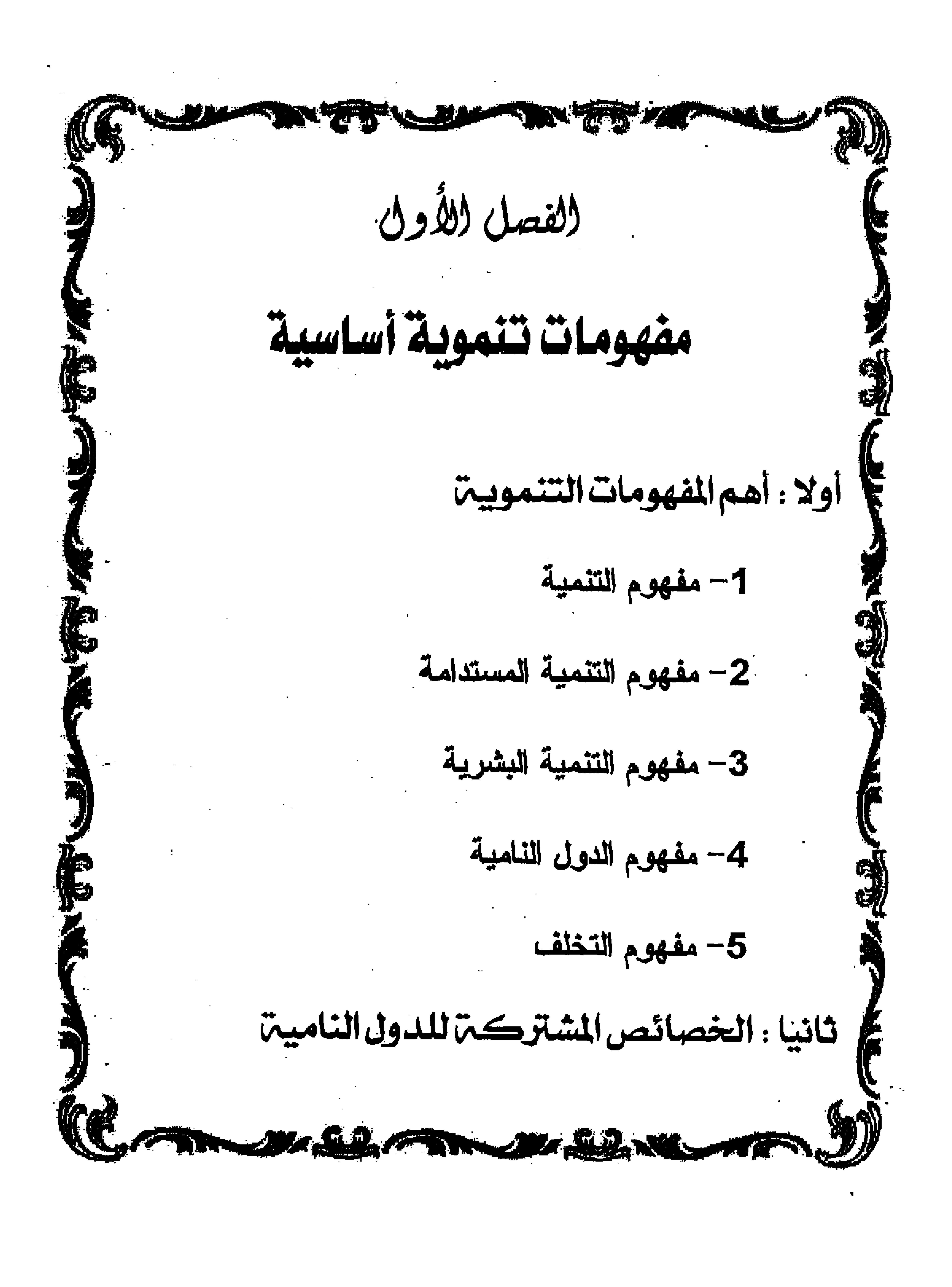
ثم أناقش فى الفصل الثانى أهم محاولات التنظير للتنمية فى العالم الثالث ، سواء ماتعرض منها لوجهة النظر الرأسمالية أو وجهة النظر الماركسية أو نظريات التبعية

وفى الفصل الثالث أتعرض لمفهوم التنمية البشرية ونظرياتها باعتبارها تمثل تطورا هاما فى نظريات التنمية، وأناقش موضوع استدامة التنمية ، وآفاق التنمية البشرية فى مصر والدول النامية بصفة عامة.

أما فى الفصل الرابع فقد قمت بإختيار أحد أهم الدول النامية وهى الصين التى حققت طفرة تنموية لافتة للأنظار بإعتبارها نموذجا للإعتماد على النفس فى تحقيق نمو اقتصادى ينبع من تفهم للظروف التاريخية التى مرت بها البلاد، من خلال التأكيد على البعد الإجتماعى فى عملية التنمية.

أما الباب الثانى وعنوانه : قضايا تنموية أساسية فقد اخترت فيه مناقشة بعض القضايا الهامة التى تؤثر على مسيرة التنمية فى الدول النامية، ومنها قضية البيئة وعلاقتها بالتنمية فى الدول النامية، والاضطرابات العرقية والصراعات العسكرية وأثرها على الإستقرار فى الدول النامية، و التكتلات الاقتصادية وأثرها على تطور الدول النامية ، وموضوع العولمة وأهم تأثيراتها على الدول النامية ، ولا يمكن بطبيعة الحال مناقشة جميع القضايا فى كتاب واحد ، لذا فسوف أخصص جزءا ثانيا ، لمناقشة باقى تلك القضايا .

وأخيرا أشكر كل من ساعدنى فى إخراج هذا الكتاب ، وأتمنى ان ينال إعجاب القارئ بإذن الله



الفصل الأول

مفهومات تنموية أساسية

أولا : أهم المفهومات التنموية

1- مفهوم التنمية

2- مفهوم التنمية المستدامة

3- مفهوم التنمية البشرية

4- مفهوم الدول النامية

5- مفهوم التخلف

ثانيا : الخصائص المشتركة للدول النامية

الفصل الأول

مفهومات تنموية أساسية

مقدمـــة

أعرض فى هذا الفصل لعدد من أهم المفهومات التنموية الضرورية لدراسة التنمية والتخلف، ولقد تباينت الآراء حول أهم المفهومات التى يمكن مناقشتها عند دراسة التنمية ، وذلك لوجود العديد من المفهومات التى تنتمى الى علوم شتى ولابد لدارس التنمية أن يهتم بها، ونظرا لاتساع اهتمام دارس التنمية بالعديد من التخصصات فقد اخترت التركيز على عدد قليل من تلك المفهومات ، التى تعتبر مدخلا لفهم عمليات التنمية فى الدول النامية ، وهذه المفهومات هى:

1ـ مفهوم التنمية Development

– يعتبر مفهوم التنمية مفهوم غير محدد ومتسع وكثرت فيه الآراء وتضاربت ، ويرى " والترالكان " ان كلمة التنمية كلمة مبهمة ، وأنه ليس هناك تعريف بسيط لها، ولكنه يرى أن خصائص البلدان النامية واضحة، وأنه بالرغم من الاختلاف الكبير بين البلدان النامية بعضها عن بعـــض ، إلا أن الأمر الوحيد المشترك بينها جميعاً هو تعريفها بأنها البلـــدان التـــى تعانى أغلبية شعوبها مستوى معيشة منخفض نسبياً ، وأن هذا المـــستوى المنخفض للمعيشة يكمن وراء معظم خصائص تلك البلدان ويرجع اللـــبس فى مفهوم التنمية إلى الفشل فى الوصول إلى تعريف دقيق لها ، فالتنميـــة مشكلة جميع الأنظمة والعلـــوم الـــسياسية والاقتـــصادية والديموجرافيـــة والسوسيولوجية ، والجغرافية والبيئية كما أن أى نظرية للتنمية يجـــب أن تضع فى أعتبارها النظرة الشمولية التحليلية التاريخية ، ومعرفة أســـباب وجود دول متقدمة وأخرى متخلفة .

وقد خرجت هيئة الأمم المتحدة بتعريف للتنمية يرى أنها مجموعة الوسائل والطرق التى تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالى مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات القومية والمحلية واخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً فى الحياة القومية ولتساهم فى تقدم البلاد. [1]

ويتضح من التعريف السابق أن عملية التنمية أياً كانت صورتها الاقتصادية أو الاجتماعية يجب أن تعتمد على عنصرين أساسين هما:

1- مساهمة الأهالى بأنشطتهم الجماعية والفردية فى الجهود التى تبذل لتحسين مستوى معيشتهم بصورة إيجابية .

2- تقديم الخدمات الفنية والمادية من الحكومة أو الهيئات الدولية أو الأهلية لتشجيع وانجاح هذه الجهود .

وهناك تعريف أخر للتنمية يؤكد " أنها عبارة عن برامج متعددة الأغراض بمعنى ألا تقتصر على النواحى المادية والاقتصادية وحدها وإنما تتعداها إلى الاهتمام بالنواحى الثقافية والتعليمية والصحية والاجتماعية ، لأن هذه البرامج ليست غاية فى ذاتها وانما وسيلة لتحقيق هدف أساسى وهو التنمية متعددة الجوانب وينبغى تواجد قاعدة أساسية أثناء إجراء عملية التنمية ، وهى أن برامج التنمية يجب أن تتجاوب مع الاحتياجات التى تعبر عنها الجماهير فى المجتمعات وخاصة المحلية منها، باعتبارات هذه الجماهير أقدر على تحديد احتياجاتها ومطالبها .

---

(1) د / عبد الباسط عبد المعطى وآخرون ، علم الاجتماع والتنمية دراسات وقضايا ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1987 ، صـ33

ويقدم لنا فيبر تعريف مغاير للتنمية حيث يرى أنها " عبارة عن هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادى يتحقق بأستغلال الامكانيات المتاحة للمجتمع وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن أستغلالها لصالح المجتمع. (1)

ويعرف الدكتور محمد الكردى التنمية بأنها " هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث فى المجتمع ونجد مظاهرها فى تلك السلسلة من المتغيرات البنائية والوظيفية التى تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم فى نوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة ، للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن فى أقصى فترة مستطاعة وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الأقتصادية والاجتماعية، المنشودة للغالبية من أفراد المجتمع (2).

بينما يعرف الدكتور " محمد عاطف غيث " التنمية من خلال قوله" هناك استخدام جديد لمفهوم التنمية ينظر إليها على أنها عبارة عن منهج ديناميكى وعملية مستمرة تحدث من خلالها عمليات مختلفة من التعليم والتفكير وتخطيط وتنفيذ أسلوب معين فى الحياة.(3)

ويرى جاكوب فينر Jacob Vener أن التنمية عبارة عن " هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادى ، يتحقق باستغلال الإمكانيات المتاحة

---

(1) عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق صـــ 35 .

(2) د / كمال التابعى ، الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية دار المعارف ، القاهرة، 1985 ، صـــ 47

(3) د / محمد عاطف غيث – علم الاجتماع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1992 ، صـــ 417 .

للمجتمع وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى أستخدام للموارد الاقتصادية الممكن أستغلالها لصالح المجتمع ".

وعلى أية حال فإنه من التعريفات السابقة لمفهوم التنمية يمكن أن نستنبط العناصر المشتركة التالية :

1- أن التنمية مفهوم معنوى ، لعملية ديناميكية يستهدفها المجتمع ممثلاً فى أفراده وهيئاته.

2- أن جوهر هذه العملية يتركز فى طريقة التدخل لتوجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة والطاقات المتاحة للمجتمع ، بغرض تحقيق أقصى استغلال لها فى أقصى فترة ممكنه .

3- أن مكونات تلك العملية عبارة عن سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التى يتم إحداثها فى المجتمع بهدف الوصول إلى تغيير شامل للمجتمع .

4- أن التنمية فى نهايتها تسعى إلى تحقيق رفاهية الغالبية من افراد المجتمع وذلك عن طريق رفع كفاية أفرادة فى استغلال موارد المجتمع إلى أقصى حد ممكن. [1]

2- مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development

لم يتطرق تعريف التنمية الوارد في بداية الفصل إلى حقوق الأجيال القادمة التي تمتد لفترات أوسع من فترة خطط التنمية ، ولقد تضمن تقرير Brandt land "سمي هذا التقرير باسم السيدة Harlem Brandt landرئيسة وزراء النرويج التي ترأست اللجنة الدولية للتنمية

---

(1) د/ عادل الهوارى وآخرون ، قضايا التغير والتنمية الاجتماعية – الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1998 صـ 132.

البيئية في سنة 1983) خلال العام 1987" لأول مرة مصطلح التنمية المستدامة والذي كان يقصد به التنمية على أنها التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الاجيال الحالية، مع عدم الرهن بمستقبل الأجيال القادمة.

وكان التقرير أساس عمل مؤتمر (ريو/البرازيل) سنة 1992 الذي اهتم بشكل رسمي بهذا الموضوع من خلال المصادقة على (جدول أعمال القرن الحادي والعشرين) الذي أسس من الناحية النظرية مفهوم التنمية المستدامة.

أما قمة (جوهانسبورج) بجنوب أفريقيا في 4 سبتمبر 2002 فقد تم فيها تأكيد مفهوم التنمية المستدامة والمصادقة على خطة عمل لدعم التنمية المستدامة للعالم في الألفية الجديدة.

ويعرف تقرير براندت لاند التنمية المستدامة (بأنها تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الاجيال القادمة، وتعرف بأنها نتيجة تفاعل مجموعة أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية والإنسانية وتنظيم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتهم).

ومن خلال التعريف الوارد أعلاه يمكن استخلاص عناصر التنمية المستدامة وهي:

- العنصر الاقتصادي (تحقيق النمو الاقتصادي، والتوزيع العادل للموارد والثروة).
- العنصر الاجتماعي (تحقيق تنمية اجتماعية بين مختلف فئات المجتمع).

- العنصر البيئي (المحافظة على البيئة وحمايتها).
- العنصر الثقافي (احترام التنوع الثقافي في المجتمع).
- العنصر المكاني (تحقيق توازن بين المدن والأرياف والتهيئة العمرانية).

وهناك مفهوم آخر للتنمية المستدامة يختلف كثيراً عما ورد مفاده أنها عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالوطن العربي فإن هناك جملة معوقات لتنفيذ التنمية المستدامة كما هو الحال في وجود معوقات أو محددات للتنمية عموماً ومنها:

- عدم الاستقرار في المنطقة العربية الناتج عن غياب الأمن القومي.
- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة والمديونية.
- استمرار الازدياد السكاني في المدن وزيادة هجرة الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- زيادة الضغوط على المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات.
- تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.
- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للزراعة ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الاقطار العربية.

- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة وتنفيذها.

- البيئة السياسية.

- غياب حقوق الإنسان في كثير من البلدان العربية وحقوق المرأة السياسية.[1]

3ـ مفهوم التنمية البشرية:

إن التنمية البشرية (هى تنمية تجعل رفاهية البشر محور جهود التنمية) وفى تقريره الاول عن التنمية البشرية عرف البرنامج الانمائى للأمم المتحدة التنمية البشرية (بأنها عملية تمكين الناس من أوسع الفرص للاختيار) أما التنمية المستدامة فإنها تنمية بقصد أن تكون مستمرة واستراتيجية تقدم بديلاً لسياسات التنمية القائمة والتى قد تجد نفسها مفيدة فى النهاية بحدود طاقة الموارد الطبيعية والنظم البيئية على التحمل وقد عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة (بأنها تنمية تلبى حاجات الجيل الحالى دون أن تقلص فى امكانيات تلبية حاجات الاجيال المقبلة) ويمكن للمرء أن يثير جدلاً بخصوص هذه التعريفات ولكن مجرد النظرة الاولى تكشف عن انها ليست متعارضة مع بعضها بل انها فى الاجل الطويل على الاقل تتكامل مع بعضها البعض . ففى الاجل القصير كثيراً ما يضحى بالموارد لتحقيق أهداف للتنمية البشرية مثلما يحدث عند قيام الفقراء بغرض الحصول على الوقود ، بقطع أشجار بما يتجاوز طاقة النمو المتجدد لهذه الاشجار . ولكن من الواضح أن التنمية البشرية تصبح غير ممكنه إذا استنفذت موارد الكرة الارضية[1].

---

(1) ويكبيديا/ الموسوعة الحرة/ تنمية مستدامة.

(1) تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق صـــ 9 .

4. مفهوم الدول النامية underdeveloped countries:

لقد أصبح مصطلح "البلاد النامية" من أشهر المصطلحات الشائعة اليوم فى كتابات المشتغلين بالعلوم الاجتماعية على أختلاف تخصصاتهم .

ويشير المصطلح إلى تلك البلاد والمناطق والشعوب والدوائر الثقافية التى لم تشارك بشكل إيجابى فى عملية النمو الاقتصادى والاجتماعى الضخمة التى حققها بعض شعوب البشرية خلال الفترة من الثورة الصناعية وحتى الحرب العالمية الثانية ، وليس معنى هذا أنها لم تشارك على الاطلاق وانما قصدت أنها لم تشارك بشكل إيجابى كعامل مؤثر ومستفيد رئيسى ، وأنما إقتصر دورها على المساهمة السلبية أو المشاركة التابعة التى تعيش على ما يفد إليها من البلاد المتقدمة[2] هذا بالإضافة إلى أن هذه البلاد تتميز بإنخفاض فى معدلات النمو الاقتصادى حتى وصلت فى سنوات معينة فى بعض منها إلى مادون الصفر، أى إلى نقص فى الانتاج فى مجتمعات يتزايد سكانها بنسب عالية.

5. مفهوم التخلف Underdevelopment

لقد إختلف العلماء حول ظاهرة التخلف ورؤية كل منهم له ، وتعد الأوساط الرأسمالية فى الولايات المتحدة وأوروبا هى أول من إستخدمت مفهوم التخلف ، كما أن التفسيرات التى أعطتها الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها لمفهوم التخلف تعبر عن نظرة تمثل إمتداد للأيديولوجية الرأسمالية الاستعمارية ، ولعلنا نجد أن البلدان الافريقية والاسيوية بعد الحرب العالمية الثانية تأخذ أستقلالها السياسى ولكن الدول الاستعمارية حاولت إيجاد وسائل بديلة جديدة لضمان استمرار السيطرة على هذه

---

(2) د/محمد الجوهرى، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، القاهرة: دار المعارف، 1982 ــ صـــ 16

البلدان ، ولقد كانت هذه الوسائل فى المساعدات المالية والاستثمارات والمساعدات التكنولوجية التى تدعم الوجود الاستعمارى ولقد كان من الضرورى جعل الرأى العام فى البلدان النامية يتقبل هذه السياسة الجديدة بإعطاء صورة من تخلف هذه البلدان واحتياجها المساعدات فى الدول المتقدمة ، كما كان من الضرورى أن يقبل رؤساء الدول النامية ، وزعمائها هذه السياسة الجديدة.[1]

وسوف نحاول أن نعرض لبعض الاتجاهات التى تناولت تعريف التخلف مثل:

1- الاتجاه الاقتصادى

نتناول الفكر الاقتصادى وتعريفة للتخلف واهتمامه بالمؤشرات المادية واستغلال الموارد ومحاولة الترشيد ونمط النظام الاقتصادى القائم.[2]

ولقد عالج الاتجاه الاقتصادى التخلف على أنه الفشل فى إستغلال الموارد المتاحة فى المجتمع إستغلالاً كاملاً .

ونجد البعض من أصحاب الاتجاه الاقتصادى يرى التخلف على أنه مرحلة من مراحل التطور التى يمر بها المجتمع البشرى .

فالدولة من خلال هذا المنظور – تبدأ متخلفة ثم تصبح نامية وبعد ذلك تصل إلى مرحلة الدول المتقدمة إلى أن تصبح دول تعيش الرفاهية ، ولكن هذا لا يتسق مع المضمون التاريخى للمجتمعات .

---

(1) د / عبد الباسط عبد المعطى ، مرجع سابق ، ص 46

(2) د / محمود الكردى ، التخلف ومشكلاته فى المجتمع المصرى، دار المعارف الإسكندرية، 1979 ، صـ 76 .

ويشير البعض من أنصار هذا الاتجاه إلى أنه يجب عند فهم التخلف ربطه بمستوى الأداء الاقتصادى وطبيعته وهذا يعكس المفهوم الغربى للتخلف كما نجد أستخدام بعض أصحاب هذا الاتجاه التخلف كمرادف لظاهرة الفقر المادى .

فالمجتمع المتخلف هو المجتمع الذى يعجز عن توفير مستوى مناسب من المعيشة لابنائه مما يجعلهم يعانون من الحرمان المادى ونقص الخدمات الضرورية .

2- الاتجاه الجغرافى

يحاول أصحاب هذا الاتجاه تفسير ظاهرة لتخلف تفسير جغرافيا من خلال قولهم أنه غاز الاوزون تزداد كميته فى المناطق الباردة مما يزيد القدرة على بذل النشاط مما يعجل شعوب الدول الاوروبية والولايات المتحدة نشطة وقادرة على بذل مجهود فى العمل ، أما سكان المناطق الحارة وهم قليلو الحظ ففى مناطقهم تقل كمية غاز الاوزون فى الهواء مما يؤدى إلى قلة القدرة على بذل الجهد والنشاط ، ومن هنا يتضح المنطق الاستعمارى لهذا الاتجاه والذى يأخذ من الجهات الاصلية الجغرافية محددات للتقدم والتخلف.[1]

الخصائص المشتركة للبلدان المتخلفة :

هناك مجموعة من الخصائص التى تتميز بها الدول المتخلفة عن الدول المتقدمة وتنقسم هذه الخصائص إلى نوعين:

1- خصائص اقتصادية.

2- خصائص غير اقتصادية.

---

(1) د / محمود الكردى ، مرجع سابق ، ص 78 .

أولا : الخصائص الاقتصادية :

1- الإنتاج الأولى هو النشاط الرئيسى:

يقصد بالإنتاج الأولى الزراعة والصيد والغابات ويعيش 80% من سكان العالم الثالث فى مناطق ريفية ، ولذلك فقد إتسمت أنشطتهم الإنتاجية بالطابع البدائى ، وتختلف طرائق الانتاج واعتمادهم على الانتاج الزراعى والاولى إلى حد كبير ، وتوضح مؤشرات العمالة وهيكل الانتاج .أن الانتاج الزراعى يمثل من 40% إلى 90% من قيمة النواتج القومية بالبلدان المتخلفة وفى ظل عدم وجود عمالة خارج هذا القطاع فلابد من أن يستأثر النشاط الأولى بالشطر الاعظم من القوة العاملة بالبلاد المتخلفة.[1]

2- شيوع البطالة الهيكلية:

فى ظل ظروف تتسم بثبات الفن الانتاجى المستخدم ومع مرور الانتاج فى الدول المتخلفة بمرحلة تناقص الغله ، وبإستمرار زيادة عدد السكان بمعدل يفوق دائماً الزيادة فى معدلات الانتاجية للفرد ، فإن مشكلة البطالة تبدو هى الظاهرة الوليدة لكل هذه الظروف ، والبطالة هنا تأخذ شكل عدم التناسب بين الوفرة لعنصر اليد العاملة بالنسبة لندرة العوامل الانتاجية الاخرى مثل الموارد الطبيعية ورؤوس الاموال والتنظيم ويطلق على هذا النوع من البطالة ، اصطلاح البطالة الهيكلية أو البنائية .Structural Unemployment

---

(1) د / رمزى على إبراهيم سلامة ، اقتصاديات التنمية ، الإسكندرية ، مكتبة كلية التجـارة ، 1991 ، ص 74.

3- التخصص المتطرف فى منتج أولى واحد:

أسفرت سياسات الاستعمار وعلاقة التبعية التى ربطت تاريخياً البنيان الاقتصادى للدول المتخلفة بمصالح الدول المتقدمة ، عن طبع النشاط الانتاجى فيها بهذا الطابع الفريد ، إذا أصبحت تعتمد هذه المجموعة الكبيرة من الدول المتخلفة – على انتاج محصول واحد أو اثنين بشكل نسبة كبيرة من دخلها القومى السنوى .

4- التبعية الاقتصادية:

تتمثل ظاهرة التبعية الاقتصادية فى سيطرة الأجهزة الاجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية ، ومن ثم فى تنظيم الانتاج الاولى فى البلاد المتخلفة والواقعة تحت السيطرة السياسية والاقتصادية الاجنبية – بما يلائم المصالح الاقتصادية الاستعمارية للدول الاوروبية المتقدمة صناعياً ، ولا يغير من حقيقة هذه التبعية الاقتصادية كون أن البلدان المتخلفة قد حصلت على استقلالها ، فلا يخفى كيف تستأثر الشركات الاجنبية بالشطر الاعظم من تجارة البلدان المتخلفة ، بل لا يخفى كيف تصل السيطرة الاجنبية إلى حد أمتلاك الاجانب لمشروعات الانتاج الاولى لغرض التصدير إلى أسواق البلاد التى ينتمون إليها. [1]

ثانيا : الخصائص الغير إقتصادية

1- تركز السلطة السياسية (ومن ثم الاقتصادية) فى أيدى طبقات صغيرة ينتمى اليها الحكام فى الدول المتخلفة وينحصر اهتمامها الأساسى فى المحافظة على تراثها والامتيازات التى تتمتع بها وما يترتب على ذلك من استبعاد تحقق نمو أقتصادى يعتد به .

---

(1) د / رمزى سلامة ، مرجع سابق ، صـــ 85 .

2- ضعف الهياكل التنظيمية ونقص الكوادر الادارية بالغالبية العظمى للدول المتخلفة وكثرة التشريعات والقوانين المنظمة حينا والمربكة أحياناً للنشاط الاقتصادى للأفراد والمؤسسات.

3- يرتبط نمط توزيع الدخل وانتاجه بشكل الاسر الكبيرة فى البلدان المتخلفة فالانتاج ليس مسئولية فردية ، والدخل مشاع وعادة ما تضم الاسرة الواحدة عدة أجيال تعيش معاً فى نفس المنزل وتعمل معاً فى نفس الحقل .

4- فى المناطق الريفية والشديدة الفقر فى المدن تعم حالة من الرضوخ وعدم التطلع إلى ظروف أفضل عن طريق تعديل البيئة المحيطة وكأن الفقر نوع من القدر ولا يمكن للإنسان أن يفعل شئ سوى الرضا والقناعة.

5- تتعدى هذه الروح حدود الرضا لنجد فى بعض المجتمعات وخاصة فى جنوب وشرق أسيا تنظر إلى أى استهلاك فوق الحد الادنى لحاجة الجسد باعتباره نوعاً من الرجس والخطيئة ، فالديانات مثل البوذية والهندوس تحض على التقشف والزهد فى المأكل والملبس والمسكن.

6- ما زالت نظرة بعض المجتمعات الفقيرة إلى بعض المهن تحظى بتقدير خاص بينما مهن أخرى ينظر إليها بازدراء حيث ينظر إلى امتلاك العقارات والارض على أنه أفضل من أمتلاك تجارة أو دكان من حيث المركز الاجتماعى، والوظيفة فى مكاتب الحكومة اكثر احتراما من الأعمال اليدوية المنتجة. (1)

---

(1) د / رمزى سلامة ، مرجع سابق ، ص 95.

وإذا ما أردنا محاربة التخلف فى تلك البلدان والتغلب عليه فإنه يجب أولاً أن نحاول تغيير تلك الافكار والقيم والتقاليد التى تقف عائقاً أمام انهاء التخلف فى تلك البلدان وتحقيق التنمية .

ويشير " د / فؤاد مرسى " إلى أن هناك صعوبة فى اطلاق مفهوم نظرى محدد للتخلف ، ذلك أن كل بلد متخلف يتضمن فى حد ذاته تركيبة واسعة من التكوينات الاقتصادية والاجتماعية ، فكيف بنا إذا كنا بصدد الحديث عن هذه البلاد مجتمعة ، إن أى بلد متخلف لا يشبه على الاطلاق أى بلد متخلف آخر ، تلك حقيقة لابد أن تكون ماثلة أمامنا فالكل من هذه البلدان خصوصية تاريخية محددة ، غير أنه من بين هذا التنوع نجد سمات عامة تسمح بإستخلاص العمليات الموضوعية والجوهرية التى تشكل فى النهاية الاتجاه العام لحركتها التاريخية. (1)

أما " د / محمد الجوهرى " فيرى أن اعراض التخلف ومشكلاته ومؤشراته تتمثل فى إنخفاض متوسط وسوء توزيع الدخل القومى ، والفروق الطبقية الشاسعة ، وتركز النشاط الاقتصادى فى القطاعات الأولية ، أى الزراعية وتربية الماشية وغير ذلك ، كما أن هناك تفاوت فى حجم الملكيات الزراعية وانخفاض فى الغلات الزراعية ، وضيق فى مجال استغلال رأس المال ، وسوء الاوضاع الصحية وانخفاض مستوى التعليم الرسمى وانخفاض انتاجية العمل ، وارتفاع تكلفة الانتاج وعدم تناسب عوامله ، وخاصة المواد الاولية والايدى العاملة من ناحية ، ورأس المال والمنظمين من ناحية أخرى ، كل هذا فضلاً عن الافتقار إلى المبادأة والخبرة العلمية الماهرة. (2)

---

(1) د/ عبد الهادى والى ، التنمية الاجتماعية " مدخل لدراسة المفهومات الأساسية ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1992 ، ص 84 .

(2) د / عبد الهادى والى ، مرجع سابق ، صـ 95.

ويرى " د / عبد الهادى والى " أن التخلف يشير إلى عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد ، نشات بفعل السيطرة الاستعمارية ، وتمت فى إطارها خصائص تظهر فى اختلاف الواقع السائد فى البلدان المتقدمة ، كما تطورت فى ظل هذه السيطرة اتجاهات ومواقف تشكل مناخاً غير ملائم أو معجل بعملية التنمية أو التحديث ، وتتكامل هذه الابعاد فى الابقاء على سمات التخلف وخصائصة واستمرار ظهور معوقات فى مسار التنمية الاجتماعية ، والاقتصادية الشاملة ولا يمكن فهمها الا فى ضوء المتغيرات الاجتماعية الشاملة .

ويلاحظ أن البعد التاريخى قد تـم إهمالـه وإغفالـه فـى كثيـر من تعريفات العديد من العلماء فى الغرب فالتخلف هو عمليـة تاريخيـة فى المقام الأول. [1]

(1) د / عبد الهادى والى ، مرجع سابق ، صـ 80.



الفصل الثانى

المحاولات الأساسية للتنظير للتنمية

مقدمة

أولا : التنمية من وجهة نظر الرأسمالية

1- نظرية آدم سميث.

2- نظرية والت روستو.

3- نظرية الثنائيات.

4- نظرية الأبعاد السيكولوجية للتنمية.

5- نقد الرأسماليين.

ثانيا : التنمية من وجهة نظر ماركسية

1- ماركس والتنمية.

2- نقد ماركس.

ثالثا : نظريات مدرسة التبعية

1- تعريف التبعية.

2- نظرية التبعية.

3- نقد نظرية التبعية.

تعقيب

الفصل الثانى

المحاولات الأساسية للتنظير للتنمية

مقدمـــة

بحصول الدول النامية على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية بدت قضية التنمية وكانها أكثر القضايا اثارة للجدل ، وموضعاً للاهتمام ، فلقد وجدت هذه الدول نفسها فى مواجهة تحديات بالغة الصعوبة ، بعضها يتصل بالنظام الدولى الجديد والبعض الأخر يتعلق بطبيعة البناءات الاجتماعية التى ورثتها هذه الدول النامية من القوى الاستعمارية الاوروبية ولقد زاد هذا الموقف صعوبة ، ذلك التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بين هذه الدول النامية من ناحية، والدول المتقدمة من ناحية أخرى .

وأحد النتائج المترتبة على ذلك أن بدأ العلماء الاجتماعيون فى تحليل ظاهرة التفاوت الدولى والوقوف على أسباب تخلف دول العالم الثالث ورسم الاستراتيجيات الملائمة لتنميتها .

ولقد ظهرت العديد من المحاولات لتصنيف نظريات التنمية فى العالم الثالث ، وسوف نعرض لأهم تلك المحاولات واهم الانتقادات التى وجهت إلى نظريات التنمية فى العالم الثالث .

أولا : التنمية من وجهة نظر الرأسمالية

(1) نظرية آدم سميث

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه (ثروة الأمم) معنياً بمشكلة التنمية الاقتصادية و هو إنْ لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات مهمة منها:

أ – القانون الطبيعي: اعتقد آدم سمث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يَعُد كل فرد مسؤولاً عن سلوكه أي إنه أفضل من يرعى مصالحه وأن هناك يداً خفية تقود كل فرد وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

ب– تقسيم العمل وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

ج– تراكم رأس المال يُعد ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د – إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.[1]

---

(1) الموسوعة الحرة/ ويكبيديا/ نظريات التنمية الاقتصادية/ 2007/3/13

(2) نظرية مراحل النمو لروستو

إن ما جاء به المؤرخ الاقتصادي الأمريكي Walt W. Rostow كان له تأثير كبير وصريح لمراحل النمو في التنمية خاصة بعد الحرب السياسية الباردة التي امتدت من العام 1950 وحتى العام 1960 وقد بين روستو أن الإنتقال من التخلف إلى التنمية يمكن أن يوصف في شكل سلسلة من المراحل أو الخطوات التي يجب أن تمر من خلالها كل الدول، فقد جاء بكتابه مراحل النمو الاقتصادي بأنه يمكن التعرف على كل المجتمعات بأبعادها الاقتصادية بوضعها داخل خمس مجموعات هي:

1- مرحلة المجتمع التقليدي The Traditional Society

2- مرحلة توفير شروط عملية الانطلاق نحو النمو المستدام

The precondition for Take- Off into Self-Sustaining growth

3- مرحلة الانطلاق The Take-Off

4- مرحلة الاندفاع نحو النضج The drive to maturity

5- مرحلة الاستهلاك الجماهيري المرتفع والكبير

The of high mass consumption

إن هذه المراحل بمجموعها هي نظرية للنمو الاقتصادي وهي ليست مراحل وصفية أو تاريخية تعبر عن تتابع عملية التنمية في المجتمعات الحديثة، ولقد دلت الدراسات على أن أغلب الدول المتقدمة قد مرت بالمراحل المذكورة نحو النمو المستدام والدول المتخلفة التي ما زالت في أي من مرحلة المجتمع التقليدي أو مراحل توافر الشروط عليها أن تتبع نفس الخطوات. [1]

---

(1) ميشيل توادور/التنمية الاقتصادية/ترجمة أ.د محمود حسن حسني/دار المريخ للنشر/ السعودية 2006): ص 47

ولقد تجاهلت نظرية روستو تاريخ كل من الدول المتخلفة والمتقدمة على حد سواء ، فالدول المتخلفة لها تاريخ لا يقل فى عراقته وقدمه عن تاريخ الدول المتقدمة ، كما أن الدول المختلفة الان لا تعيش الحياة التى كانت تحياها منذ قرون مضت .

كما جاءت نظرية روستو بعيدة كل البعد عن أى فهم دينامى حقيقى ، فبرغم تحديده لمراحل التنمية تحديداً واضحاً الا انه لم يذكر شيئاً عن كيفية الانتقال من مرحلة إلى أخرى ، ونتيجة لذلك نجد أنها كشأن أغلب نظريات المراحل التاريخية تبدو كأنها مقارنة بين جوامد لا حياه فيها. [1]

(3) **نظرية الثنائيات :**

يركز هذا الاتجاه الذى يعتبر من أكثر الاتجاهات شيوعاً فى دراسة الدول النامية على الخصائص الكيفية والوصفية للمجتمعات الحديثة.

وتتمثل الإجراءات المنهجية التى يتبعها هذا الاتجاه فيما يلى :

1- تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتقدم بوصفها نماذج أو مؤشرات مثالية .

2- تحديد الخصائص العامة للمجتمع المتخلف .

3- صياغة نموذج يعبر عن تحول المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم .

---

(1) د/ السيد الحسينى ، التنمية والتخلف ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية 1913 ، صـ 20 .

ولقد قام " بارسونز " بمتغيرات النمط خمسة أزواج من البدائل تمثل الخصائص المتعلقة بالحداثة والتقليد ويمكن توضيح هذه البدائل على النحو التالى :

1- العمومية universalism فى مقابل الخصوصية Partieularism

2- الأداء الانجاز achievement فى مقابل النوعية Ascription

3- التخصيص specificity فى مقابل الانتشار Diffuseness

4- الوجدانيةAffectivityفى مقابل الحياد الوجدانى Neutral affectivity

5- المصلحة الجمعية collect reoriented فى مقابل المصلحة الذاتية self oriental

ولقد إستعار " هوسليتز " ثلاثة منها وهى :

1- العمومية فى مقابل الخصوصية .

2- الآداء فى مقابل النوعية .

3- التخصيص فى مقابل الانتشار. (1)

ولقد تأثر " هوسيلتز " بالنماذج المثالية التى وضعها " فيبر " والتنمية من وجهة نظر " هوسيلتز " تتمثل فى أكتساب واستيعاب المجتمعات المتخلفة لمتغيرات النمط السائدة فى الدول المتقدمة .

ويرى "تيل سميلسر" أن التحديث يتضمن تحولاً فى بعض متغيرات الحياه مثل: التكنولوجيا ، السكان ، الزراعة ، الاسرة ، والدين .

إلا أن نظرية " سميلسر" هذه تعتبر نظرية عامة جداً كما أنها محدودة النطاق ولا تعيق على فهم الدول النامية كما أنها غير تاريخية. (2)

---

(1) د/ السيد الحسينى - مرجع سابق ، صـــ 51 .

(2) د/ السيد الحسينى - مرجع سابق ، صـــ 66 .

ويقول "أيزنشتادت" لقد ظهرت مجموعة من الثنائيات فى علم الاجتماع كانت قائمة على التمييز بين ما هو تلقيدى وبين المجتمعات الحديثة .

وهذه الثنائيات قد جردت الواقع إلى درجة طمست معالمة إلى حد كبير ، فقد وجهت الاهتمام إلى الخصائص المثالية للأجزاء المكونه ، ولم تسهم فى تناول المشاكل الاساسية المرتبطة بعملية التغيير .

ولم تسهم فى تقديم أى بناء نظرى شامل إلا أن أهم ما يوجه إلى الثنائيات هو إغفال الأبعاد التاريخية للتخلف بالاضافة إلى اغفالها الخصوصية الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع. (1)

كذلك فقد وجهت العديد من الانتقادات إلى نظريتى "هوسيلتز بارسونز " حيث أن كلاهما قد إختزل عملية التنمية لتصبح مجرد اكتساب الدول المتخلفة لخصائص الدول المتقدمة .

وعلى سبيل المثال فإن العمومية ليست سائدة تماما فى الدول المتقدمة ، ففى اليابان نجد أن النظام الاقتصادى يستند إلى أفكار الولاء الشخصى والمكانه الاجتماعية .

كما أن نظرية "هوسيلتز" تعانى من افتقاد النظرة البنائية التاريخية الشاملة ، كما أن معالجتها للتخلف معالجة جزئية ، ذلك لأنها لم تحاول التعرف على الظروف التاريخية البنائية التى أسهمت فى حدوث تخلف هذه الدول .

---

(1) د/ السيد الحسينى ، مرجع سابق ، صـــ 76 –77.

كما أن "هوسيلتز" قد حاول بتحليله السوسيولوجى هذا تدعيم الاتجاه الذى عبر عنه "بارسونز" "أبو الوظيفية " وهو الاتجاه الذى يحاول اظهار جوانب الانساق والتكامل فى المجتمع ، واخفاء جوانب الاستغلال أو السيطرة فيه ونظرية "هوسيلتز" لم تضع فى إعتبارها الأوضاع الخارجية المحيطة بالمجتمعات المختلفة وعلاقاتها التاريخية بالدول المتقدمة.(1)

(4) نظرية الأبعاد السيكولوجية للتنمية

ذهب "هاجين" Hagen إلى أن الشخصية النمطية التى توجد فى المجتمعات التقليدية هى شخصية " غير خلاقة " وتسلطية " وانها تتصف بهاتين الخاصيتين بسبب وجود خصائص المجتمع التقليدى .

ولقد رفض " هاجين " النظريات الاقتصادية التى تتناول التخلف فى ضوء درجة الاحتكاك بالغرب ، كما رفض أيضاً فكرة محاكاه الدول النامية للأساليب التكنولوجية السائدة فى الدول المتقدمة ورفض " هاجين " ذلك كله ليذهب إلى أن متطلبات التحول التنمية الاقتصادية تتمثل فى خلق الابداع ونشره. (2)

أن التحليل السيكولوجي يمثل بعدًا أساسيًا من أبعاد فهم عملية التنمية، ولكن لا يمكن أن نعتمد عليه كنقطة انطلاق في فهم قضايا التخلف والتنمية ، في دول العالم الثالث .

---

(1) د/ السيد الحسينى ، مرجع سابق ، صـــ 59.

(2) د/ السيد الحسينى ، مرجع سابق صـــ 104 ، 105 .

5 ـ نقد الرأسماليين

إن النظريات الغربية السابقة ما هي الا انعكاس للمجتمع الذى الذي نشأت فيه، وعلى الرغم من عجزها عن فهم وتفسير التغير في مجتمعاتها إلا أنهاحاولت تفسير وفهم عمليات التنمية وأسباب التخلف في العالم الثالث ومن ثم فشلت .

فقد تجاهلت البعد التاريخى في تفسير التخلف وكانت متحيزة للثقافة والمجتمع الغربي ، ومن فشلت في تفسير التنمية والتخلف .

وإن أي نظرية تنموية لا بد وأن تنطلق من البعد التاريخى للتخلف، وأن تنطلق من خلال مضمون وطنى محلى واقعى يتناسب مع طبيعة المجتمعات التى تقوم بتفسير واقع التنمية بها ، وبالتالى تبدو الحاجة ملحة لأن يقوم الباحثين السوسيولوجيين فى الدول النامية بتدشين نظرية سوسيولوجية تنموية قادرة على تفسيرواقع التنمية والتخلف فى بلدانهم بعيدا عن الأطر النظرية المستوردة من الخارج التى تزيف وتضلل الواقع بدلا من أن تفسره .

ثانيا : التنمية من وجهة نظر ماركسية

1ـ ماركس والتنمية :

اهتم ماركس بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في غرب اوربا وفي مناطق اخرى من العالم،ثم قدم نموذجا عاما لتطوير المجتمعات الإنسانية. ولقد استطاع ماركس من خلال دراسته لفلسفة هيجل التسليم بالمنطق الديالكتيكي والعمل على تطويره. ويقوم هذا المنطق على دراسة الاشياء كحقائق في حالة حركة دائمة .فكل اثبات لحقيقة معينة يتضمن في نفس الوقت نفيا لها. وهذا النفي يتضمن بدوره إثبات، ومن تلاقي الاثبات

والنفي يوجد تركيب جديد يمثل تأليفا بين النقيضين. ومن ثم يصبح هذا التألف بين النقيضين بمثابة خطوة تقربنا من الحقيقة بيد ان التأليف بين النقيضين بدوره ليس ثابتا فهو يمثل فكرة تحمل بدورها بذور نقيضها وهكذا يستمر التطور، ويقترب تاريخ الإنسان من الكمال الذي ينشده، واستنادا إلى ذلك أقام ماركس فلسفه جديدة، من خلالها استطاع تفسير النظم السياسية والاجتماعية والثقافية بإرجاعها الى الظروف المادية للحياة، ويرى ماركس أن هناك قوانين تحكم حركة المادة ومن ثم تحكم حركة المجتمع والعالم بأكمله. وهذه القوانين الأساسية للجدل عبارة ثلاثة هي:

1- قانون وحدة الأضداد وصراعها: يرى ماركس أن التناقض يشمل بالضرورة طرفين متعارضين ومتحدين في نفس الوقت، فقطعة الحديد تشتمل على قطبين احدهما سالب والاخر موجب، وهذان القطبان متنافران ومتحدان في نفس الوقت، وهذا التناقض القائم في الاشياء قائم في النظم الاجتماعية أيضا، فالطبقة البرجوازية وجدت في قلب المجتمع الاقطاعي وضد الطبقة الإقطاعية، ثم أصبحت البرجوازية بعد ذلك ضد البروليتاريا في المجتمع الرأسمالي، والرابطة المتبادلة بين الضدين تعني ان كل منهما يؤثر بالاخر وبنفس القدر، وفي لحظة معينة من صراع الضدين ينقلب كل منهما الى الآخر، فالبرجوازية التي هي الطبقة حاكمه تصبح طبقه محكومة، والبروليتاريا التي هي طبقة محكومة تصبح حاكمة، وهذا التحول المتبادل الاضداد يصنع حالة جديدة، ويقيم انتقالا من الادنى الى الارقى أي يحدث تقدما.

2- قانون تحول التغيرات الكمية الى تغيرات كيفية:الحركة الاجتماعية تتخذ صورتان التطورية والثورية فالحركة التطورية تحدث في النظام القديم تغيرات كمية صغيرة والحركة الثورية تقضي على النظام القديم

من جذوره وتحدث في الحياة تغيرات كيفية، فالتطور (التغير الكمي) يعد للثورة (التغير الكيفي) ويخلق لها الارض الممهدة، بينما الثورة تكمل التطور وتشارك في عمله المقبل.

3- قانون نفي النفي: هو حلول الجديد محل القديم – وهو أمر حتمي وطبيعي وهو ماتقصده الجدلية بالنفي، فالجديد ينفي القديم، وتاريخ المجتمعات البشرية يتكون من سلسلة من نفي الجديد للقديم،فإن الاقطاع يعد نفيا لنظام العبودية السابق عليه، كذالك فإن الرأسمالية نفي للإقطاع وقد حاول كارل ماركس بعد ذلك ان يطبق المنطق المادي الجدلي على الحياة الاجتماعية عبر التاريخ، ويؤكد ماركس ان الناس خلال الانتاج الاجتماعي الذي يمارسونه يقيمون علاقات محدودة محتمة، علاقات مستقلة عن إرادتهم الفردية. وجماع هذه العلاقات الانتاجية هي مايشكل البناء الاقتصادي في المجتمع، وهو الأساس الحقيقي الذي يقوم علية بناء فوقي من النظم القانونية والسياسية، والتي تطابقها بالضرورة- أشكال محدودة من الوعي الاجتماعي. وإذا فأسلوب الإنتاج هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في الحياة، بعبارة أخرى فإن وعي الناس ليس هو الذي يحدد وجودهم، بل الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم، وواضح من هذا القول ان كارل ماركس يفرق بين البناء السفلي والبناء العلوي للمجتمع. فالبناء السفلي يتكون من نظام الانتاج الذي يشتمل على عنصرين هما قوى الانتاج وعلاقات الانتاج المترتبه عليها وتتكون قوى الانتاج بدورها من تفاعل عاملين هما وسائل الانتاج و الافراد الذين يباشرون العمل الانتاجي ويرى كارل ماركس ان قوى الانتاج هي السبب الاساسي والمصدر الاصيل الذي يجب الرجوع اليه لتحليل كافة التغيرات في النظم الاجتماعية والسياسية.

أما البناء العلوي فيشتمل على كافة الافكار والنظريات السائدة في المجتمع فضلا عن النظم المقابلة لها، مثل الدولة والقانون والمذاهب والاحزاب السياسية، ومشتملات هذا البناء العلوي تعكس احوال الاساس الاقتصادي وتمثل متناقضاته ويرى ماركس ان علاقات الانتاج في تاريخ البشرية خضعت لاطوار خمسه وانه بناء على اختلاف هذه الاطوار اختلف النظام الاجتماعي للإنسان واختلفت حياته الثقافية والفكرية والسياسية.

المرحلة الأولى: هي مرحلة الإنتاج البدائي ، حيث كانت ملكية الانتاج جماعية، حيث كان الإنتاج يعتمد على جمع الثمار وصيد البر والبحر وهو عمل مشترك بين افراد المجتمع الذي يخلو من الطبقات الاجتماعية.

المرحلة الثانية: هي مرحلة العبودية او الرق حيث بدء الأغنياء يبسطون نفوذهم على الفقراء وفي هذه المرحلة يبداء الاغنياء بملكية وسائل الانتاج وادواته

المرحلة الثالثة: هي مرحلة الإقطاع نجد الاقطاعي يمتلك وسائل وخاصة الارض اما الاقنان فيعملون فب الارض مقابل مبلغ معين يدفعه لهم الاقطاعيون وقد وضعت طبقة الاقطاعيين من النظم والاجهزة ماكفل لها حماية مصالحها. بيد أن التقدم العلمي والصناعي ادى الى ظهور المصانع في المدن غير الخاضعة لسيطرة حكام الإقطاع، والتي اجتذبت الفلاحين الهاربين من اراضي الإقطاعيين. وبذلك ظهر في الافق نظام إنتاجي حر هو الرأسمالية الصناعية.

المرحلة الرابعة: تحل البرجوازية محل الاقطاع وتظهر في المجتمع ولاول مرة طبقتان اساسيتان هما: الطبقة البرجوازية، وطبقة البروليتاريا والبرجوازي في هذا النظام يمتلك وسائل الانتاج الاساسية في المجتمع ويعتقد ماركس ان هناك قوانين ثلاثة تؤدي الى تدهور النظام الرأسمالي هي: قانون فائض القيمة ، قانون تراكم رأس المال، وأخيراً قانون الافقار المطلق. وتعمل هذه القوانين على اظهار التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي مؤدية بذلك إلى تذمر العمال، ثم انفجار ثورة عليه تهزم فيها البرجوازية ويسيطر فيها العمال. وبذلك تنتهي هذه المرحلة بظهور المرحلة الخامسة والاخيرة

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة الاشتراكية التي فيها يصبح المجتمع ملكا لوسائل الإنتاج ويخلو بالتالي من الطبقات وبذالك تنمو وسائل الانتاج نموا حرا ، إن الفكر الماركسي في التنمية الاقتصادية يعزو استمرارية العالم الثالث المتخلف البدائي إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي الدولي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية ، فسواء أكانت الدول الغنية مستغلة عن قصد أم مهملة بغير قصد لوجود الدول الفقيرة معها في النظام الدولي المسيطر عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين المركز (الدول المتقدمة) والحد الخارجي أو المحيط (الدول الأقل تقدماً) فإن المحاولات المتقدمة من جانب الدول الفقيرة لأن تكون مستقلة ومعتمدة على ذاتها تصبح صعبة، بل هي في بعض الأحيان مستحيلة في ظل وجود تلك السيطرة والتبعية.

لذا فإن التخلف هنا ظاهرة خارجية، على عكس نظريات المراحل الخطية والتغيير الهيكلي، فقد كان تأكيد القيود الداخلية مثل عدم كفاية

الادخار والاستثمار أو نقص التعليم والمهارات، فالتخلف هنا مسؤولة عنه الدول المتقدمة لتعمدها إجبار الدول النامية على الدوران في فلكها.(1)

2ـ نقد ماركس

1- واجهت النظرية الماركسية انتقادات جوهرية قللت من قيمتها النظرية والتطبيقية وخاصة ان انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي وكل منظومة دول اوربا الشرقية التي تطبق بشكل أو آخر النظرية الماركسية كل ذلك زاد من عدم مصداقية هذه النظرية.

2- سيطرة النزعة المادية المكانيكية على ماركس في نظريته اي انه لاينظر الى الانسان كأنسان بل إلى آله.

3- التغير الاجتماعي والتنمية لا يمكن أن يكون ماديا واقتصاديا فقط.بل تحكمه عوامل متداخله متشابكة من اهمها الروح القومية والروح الدينية.

4- تنبؤه بالأزمة العالمية لم يتحقق.(2)

ثالثا : نظريات مدرسة التبعية :

1- تعريف التبعية:

يعرف سانتوس Sontos التبعية بأنها " الحالة التي يكون فيها اقتصاد دولة محددة متوقف على التطور والتوسع لاقتصاد آخر يكون الاول خاضعًا له ".

---

(1) ميشيل تودور/التنمية الاقتصادية/ ترجمة أ.د محمود حسن حسني/ دار المريخ للنشر/ السعودية 2006)، ص 67.

(2) د/ السيد الحسيني ، مرجع سابق ، ص 88-90.

ويتضح من هذا التعريف الواسع القبول بأن التبعية هي علاقة بين دولتين إحداهما مسيطرة اقتصاديًا والاخرى خاضعة لها .

ولقد ربط "Amin" في دراسة علاقة التبعية بالنظام الرأسمالي الدولي الذي يؤدي الى تخلف وافقار المجتمعات التابعة .

ولقد ميز منظور التبعية بين دول المركز "Center" وهي الدول الرأسمالية المسيطرة على الاقتصاد الدولي ودول الهامش "Periphery" وهى الدول المتخلفة التابعة لها ولقد حظيت مسألة الامبريالية والتوسع الاستعماري باهتمام منظري التبعية الذين اتبعوا المنهج الماركسي اللينيني في نظرتهم للاستعمار كعملية امبريالية حدثت كنتيجة لطبيعة تطور الانظمة الرأسمالية في أوروبا. (1)

2- نظرية التبعية :

تناول العديد من العلماء نظرية التبعية كأحد النظريات التي تحاول تفسير التخلف وتوضيح عوامله واسبابه .ويعرف فرانك والرشتاين الرأسمالية على أنها " نسق من التبادل الاحتكاري الذي يعمل من خلال تحويل الفائض من المناطق التابعة الى المراكز الرأسمالية وهذا النسق هو الذي يحكم توزيع القوة السياسية وأشكال التنظيم الخاص بالإنتاج والبناءات الطبقية في المناطق المختلفة " .

ويؤكد كل من فرانك ووالرشتاين على ان الرأسمالية لا يمكن تحليلها على نطاق عالمي.

---

(1) مجلة العلوم الاجتماعية ، 1989 ، صـ 52 – 55.

تحليل فرانك لعملية التخلف:

يرى فرانك أن الرأسمالية تتسم بالاحتكار والاستغلال فيوجد ما يسمى " باللا تكافؤ " حيث قوة دول " المراكز " وهي الدول الرأسمالية في مقابل ضعف دول " التوابع " .

ويؤكد فرانك على سيطرة النسق الرأسمالي العالمي وعلى علاقات كل مرحلة من مراحل النظام الرأسمالي العالمي على الدول المتخلفة فلكل مرحلة طابعها وعلاقاتها التي يمكنها من خلالها تحقيق مصالح النسق الرأسمالي العالمي.[1]

أن السلطة السياسية في البلدان التابعة تكون في يد " البرجوازية " الرثة " هذه البرجوازية التي تشكلت من خلال السوق العالمية التي يوجهها المركز ويسيطر عليها من خلال آليات النسق الرأسمالي العالمي وهذه البرجوازية هي المتحكمة في السلطة السياسية وتختلف في أشكالها فهي أما برجوازية زراعية أو تجارية او بيروقراطية تبعًا الطبيعة كل دولة من الدول التابعة .

ويحاول فرانك تحليل التطور والتخلف فيرى أنهما نتيجة لعملية نشوء وتطور النظام الراسمالي على الصعيد العالمي فيرى ان التطور والتخلف وجهان لعملية واحدة ، فتقدم الدول الرأسمالية تم ويتم على حساب تخلف الدول التابعة من خلال ميكانزمات محددة للعمل الدولي حيث تخصص غير متكافئ في العمل وتبادل غير متكافئ .

ويؤكد فرانك أن العلاقات الاستغلالية التاريخية هي التي ضمنت امتصاص وتحويل الفائض من المراكز الى الاطراف فالعلاقة بين المراكز والأطراف هي علاقة امتصاص وتحويل ، امتصاص لرؤوس الأموال

---

(1) د / عبد الباسط عبد المعطي ، مرجع سابق صـــ 260.

والفائض الاقتصادي، ثم تحويل هذا الفائض الذي تم امتصاصه الى المراكز الراسمالية العالمية .

وهذه الأطراف تمتص -بدورها- أطرافا أقل منها وتحول الفائض منها الى المراكز التي تعد اطراف بالنسبة للمراكز العالمية .

ويؤكد فرانك أن تقدم الأطراف الوسيطة لا يعد الا تطور متخلف لانه لا يقوم الا على استغلال الطبقة العاملة والتوابع الوطنية الأكثر تخلفا وليس على المساعدات المقدمة من المراكز العالمية.[1]

نقد نظرية فرانك:

لم يقم فرانك بتعريف بعض التعبيرات الهامة المتعلقة بالموضوع مثل: التنمية ، والتخلف ، والمراكز ، والأطراف والرأسمالية ، وغيرها .

فقد ترك فرانك الاستدلال على معناها من الاستخدامات الوصفية ، التي وضع فيها هذه التعبيرات .

كذلك فإن النقد الرئيسي الذي يوجه إلى فرانك يكمن في أنه رغم اشارته الى اهمية البعد الطبقي ودوره في احداث عملية التخلف ، الا انه لم يقدم تحليلا كاملا للبناء الطبقي في البلدان التابعة كما انه لم يستطع تحليل علاقات الاستغلال في ضوء البناء الطبقي ، فهو لم يوضح الدور الذي تلعبه العلاقات الطبقية في القيام بالاستغلال .

وعلى ذلك فإنه من الصعب تحليل التخلف وفهمه من خلال علاقة المراكز والاطراف وحدها بل يجب فهمه من خلال البلدان التابعة نفسها.[2]

---

(1) د / عبد الباسط عبد المعطي ، مرجع سابق صـ 261 .

(2) د / عبد الباسط عبد المعطي ، مرجع سابق صـ 263 .

ويرى "والرشتاين" أن النسق العالمي الحديث هو نسق رأسمالي ، حيث أنه عبارة عن اقتصاد عالمي ويساوي " والرشتاين " بين الاثنين الرأسمالية والاقتصاد العالمي ويرى انهما وجهان لعملة واحدة ، فأي منهما لا يتسبب في الآخر وكل ما نفعله هو مجرد تعريف نفس الظاهرة غير المنقسمة بصفات مختلفة .

وينقسم النسق الرأسمالي العالمي التي ثلاث أنواع من الدول ، تلك التي تمثل " المركز " ، وتلك التي تمثل " الأطراف " ثم " اشباه الأطراف "

ويكمن الاختلاف الأساسي بين هذه الدول ، في القوة التي يتمتع بها جهاز الدولة في المناطق المختلفة وهذا يؤدي بدوره إلى تحويل الفائض من الاطراف ونقله الى المراكز، والذي بدوره يزيد من قوة المركز .

وتعتبر قوة الدولة الميكانزم المركزي حيث ان الفاعلين في السوق يحاولون تجنب العمل العادي للسوق حينما كان ذلك لا يضاعف ارباحهم .

وذلك بالتحول إلى الدولة الأمة لتغيير شروط التجارة .

أن التقسيم الخاص بالمركز / الأطراف ، من ناحية الاصل قد تم تفسيره بنوع من الحتمية التكنولوجية ، فأوروبا تخصصت في التصنيع وتربية الحيوان وهذان النشاطان يتطلبان مهارات عالية وأجورًا عالية والبناء الاجتماعي الناتج عن ذلك يشكل أساسا لدول قوية هي دول المركز، أما أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية فقد اختارنا التعدين والحبوب وهي انشطة لا تتطلب سوى مهارات بسيطة ، ومن ثم اختارت الراسمالية اشكال العمل الاجباري وعندما ظهرت الاختلافات في المصانع بين المؤسسات في كل منهما ، صارت الدول المحلية ضعيفة وسرعان ما قام المركز باخضاعها وقهرها وبذلك أصبحت أطراف".[1]

---

(1) د / عبد الباسط عبد المعطي ، مرجع سابق صـــ 106 ، 107.

ويميز البعض بين التبعية الهيكلية التي تهتم بدراسة تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية في الخارج على البنيات المجتمعية الداخلية مثل الطبقات وعلاقات الإنتاج ، وبين التبعية الخارجية التي تركز على دراسة علاقات دول الهامش بدول المركز .

أما التبعية الداخلية، فتتعلق بمعالجة دور القيادات في الدول النامية المستفيدة من تبعية دولها للراسمالية الدولية .

ويميز البعض نظريات التبعية عن النظرية البنائية للاستعمار ونظرية الاستغلال وتكوين الطبقات في الهامش .

ويؤكد البعض على اهمية الاهتمام بالتبعية السياسية التي لم تعطى العناية الكافية من قبل منظري التبعية بسبب انشغالهم بالنزعة الاقتصادية للتنمية والتخلف .

وقد طرحت نظريات التبعية مفاهيم نظرية متميزة لفهم طبيعة التخلف والتنمية في الدول النامية وأصبحت مصطلحات دول الهامش والدول التابعة تستخدم على قدم المساواة وتفوق أحياناً مصطلحات المجتمعات التقليدية والعالم الثالث التي استخدمتها نظريات التنمية والتحديث. [1]

3- نقد نظرية التبعية

لقد حصر المدخل الخاص بالتبعية بؤرة التحليل الفكري للعناصر الديناميكية في مجتمع أمريكا اللاتينية بدرجة مؤثرة كما انه أغلق الباب مسبقاً أمام طرح أسئلة حاسمة بحجة وجود تناقض غير مقبول بين المدخل الانتشاري – البنائي الوظيفي – ومدخل التبعية .

---

(1) عثمان ياسين الرواف ، مدرستا التنمية والتبعية أوجه التباين بين الطرح النظري والواقع التطبيقي مجلة العلوم الاجتماعية الكويت – مجلس النشر العلمي ، المجلد 24 ، 1989.

ويمكن توجيه النقد إلى نظرية التبعية من خلال الآتي :

1- من حيث شروط النظرية العلمية: تعتبر نظرية التبعية جامدة بمعنى انها تعوق امكانيات تحقيق التنمية الديناميكية بل انها بمعنى آخر تأخذ التبعية أيًا كان تعريفها باعتبارها أمر مسلم به وكل ما في الموضوع أن شكلها فقط هو الذي يتغير كما انها تستبعد أن تكون التبعية ظاهرة تدهور.

وعلى هذا فإن نموذج المركز الاطراف الذي يقوم على اساسه البناء النظري برمته يبقى بدرجة كبيرة دون أن يفحص.

2- يرى سانجا يالال Sanjayalall أن التبعية قد تم تعريفها بطريقة دائرية ، فدول العالم التابع فقيرة لانها تابعة وهي دول تابعة لأنها فقيرة ، كما أن خصائص التبعية كما حددها الباحثون توجد في الدول غير التابعة وأن العوامل التي يعتقد الباحثون انها تؤدي الى التخلف لا توجد في كل المجتمعات التابعة .

3- وفي ضوء وظيفتها السياسية والايديولوجية فإن نظرية التبعية تفترض بأن:

1- هناك بديل تاريخي كامن ومكبوت للتنمية التي تتحقق بالفعل.

2- أن فشل هذا البديل في اتخاذ صورة مادية كان اساسا متجها لعامل " الفرض الخارجي "

3- ان البديل الكامن المكبوت كان من الممكن ان يكون اكثر تمتعا بالاستقلال الذاتي وبالتالي كان يمكنه تحقيق[1] التنمية بمعدلات أكثر سرعة .

---

(1) د / عبد الباسط عبد المعطي ، مرجع سابق صـــ 141-142.

وبدون مثل هذه الافتراضات يمكن القول بأن نظرية التبعية لا تعدو أن تكون مجرد تأكيد بان عملية التنمية في اقتصاديات أمريكا اللاتينية كانت متأثرة بالقوى المبهمة في السوق العالمي

ولكن هذه الفروض المنطقية غير الواردة في نظرية التبعية تتطلب وجود أساس أمبيريقى. (1)

تعقيب

من خلال عرض بعض من نظريات التنمية في العالم الثالث يلاحظ أن:

1- نظريات التنمية تفتقد الى البعد التاريخي وتميل الى تجهيل الواقع فمجتمعات المستقبل لن تتمكن من تحقيق مراحل سبق لمجتمعات اخرى ان حققتها خلال فترات زمنية مختلفة .

2- تنطوي نظريات التنمية على خلط واضح في فهمها لمعوقات التنمية فهي ترى ان تحقيق تقدم الدول المختلفة يتطلب مواجهة العناصر التقليدية التي تعوق من التغير الاجتماعي والثقافي ثم تدعيم العناصر التي تساعد على الانطلاق نحو التقدم .

3- ترى هذه النظريات ان البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تشكل في الدول المتخلفة خلال الفترة الاستعمارية يشكل العائق الرئيسي الذي يحول دون تنمية هذه الدول ، ولكن هذه الفكرة تبعدنا عن فهم ميكانزمات التنمية في الدول المتخلفة فيجب الا تستغلنا الاعتبارات التاريخية عن العوامل الداخلية حيث البناء التقليدي الذي خلفه الاستعمار. (2)

---

(1) د / عبد الباسط عبد المعطي ، مرجع سابق صـــ 145.

(2) د / السيد الحسيني ، التنمية والتخلف ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1993م.

4- تحاول نظريات التنمية اختزال الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي عندما محاولتها تحديد معوقات التنمية فهي تحدد علاقات صورية بين مرحلتين أساسيتين (التقليد - التحديث) (الإقطاع - الرأسمالية) ولكن بدلا من التحديد التعسفي لهاتين المرحلتين يجب الاتجاه مباشرة إلى تناول العلاقات الواقعية السائدة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة والتي من الاصح القول العلاقات بين الدول المسيطرة والدول التابعة .

5- تحاول نظريات التنمية البرهنة على صحة القضية الذاهبة إلى ان الاستغلال الامثل للموارد هو احد الاسس التي تقوم عليها تنمية الدول النامية ، ولكن هذا الاستغلال الامثل يتوقف على اجراءات معينة تتبعها المجتمعات المختلفة ، ففهم فكرة الترشيد لا يتم الا في اطار مواقف تاريخية معينة يتم فيها التفاعل بين الافراد الذين يعيشون في فترة زمنية على نحو معين .

6- تعاني نظريات التنمية من الاهتمام بالتفاصيل السطحية والابتعاد عن الفهم التاريخي لظروف الدول النامية ، حيث ترى هذه النظريات ان التخلف هو نتاج لاستمرار بقاء الاشكال الاقطاعية مع الاشكال الحديثة .

7- ترى نظريات التنمية ان الحل لتجاوز تخلف الدول المتخلفة يكمن في التصنيع وتبني سياسة " ذات اتجاه داخلي تقوم على استبدال الورادات بمنتجات محلية مصنعة ، وترى هذه النظريات انه باتباع سياسة تنموية ذات اتجاه داخلي سوف تعمل على تحويل مركز صنع القرار من الخارج الى الداخل ، كما ترى ان اتباع السياسة الجديدة سوف يدعم الديمقراطية باضعاف موقف الطبقة الاستغلالية التقليدية

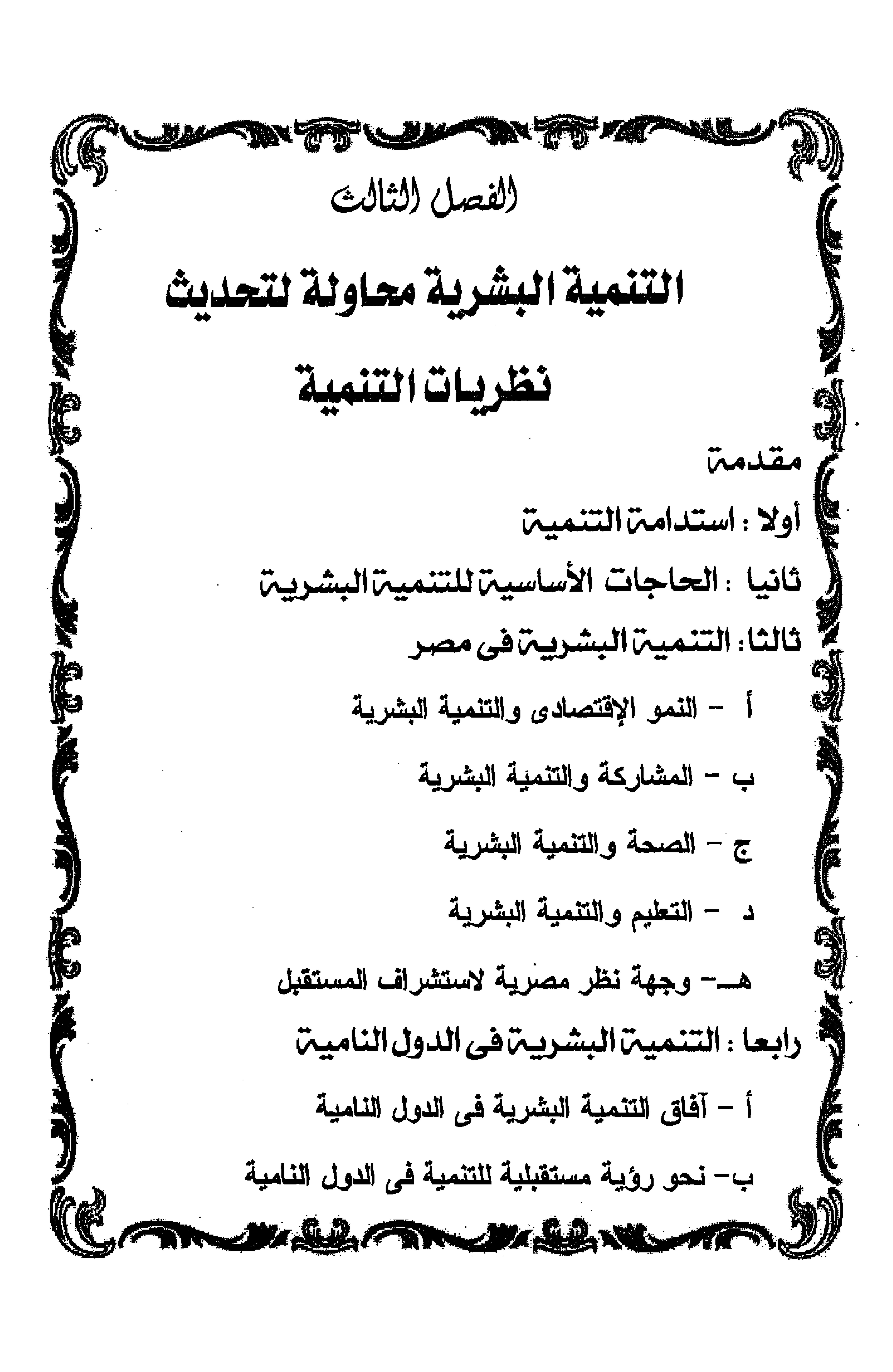
المتحكمة في السلطة في الدول النامية ، واتاحة الفرص للطبقات الوسطى والدنيا للمشاركة في صنع القرار. [1]

والحق أن هذه النظريات قد أسرفت في تفاؤلها عن مدى التقدم الذي حققته السياسات التنموية للدول النامية ، حيث أننا نجد ان برامج التصنيع أدت إلى مزيد تحكم رؤوس الاموال الاجنبية في الصناعات الوطنية فقد خضعت برامج التصنيع في الدول النامية لضغوط أجنبية حطمت إمكانيات التنمية المستقلة ، كما أن برامج التصنيع كانت موجهة اساسا لاشباع احتياجات الصفوة فلم تستفد منها الطبقات الوسطى والدنيا .

إن تطور قطاع الصناعة خلق قطاع كبير من العمال الصناعيين غير أن مشاركتهم السايسية كانت محدودة ، وكانت في إطار صورة مشوهة للديمقراطية الغربية .

---

(1) د / السيد الحسيني ، مرجع سابق .



الفصل الثالث

التنمية البشرية محاولة لتحديث نظريات التنمية

مقدمة

أولا : استدامة التنمية

ثانيا : الحاجات الأساسية للتنمية البشرية

ثالثا: التنمية البشرية فى مصر

أ - النمو الإقتصادى والتنمية البشرية

ب - المشاركة والتنمية البشرية

ج - الصحة والتنمية البشرية

د - التعليم والتنمية البشرية

هـ- وجهة نظر مصرية لاستشراف المستقبل

رابعا : التنمية البشرية فى الدول النامية

أ - آفاق التنمية البشرية فى الدول النامية

ب- نحو رؤية مستقبلية للتنمية فى الدول النامية

مقدمة

لقد استقر فى أدبيات التنمية العربية وفى وثائقها الرسمية على المستويين القطرى والقومى أن الإنسان هو هدف التنمية ، وأنه هو صانعها ووسيلتها لتحقيق منافعه حاضراً ومستقبلاً وقد نمت صياغة ذلك الهدف فى مصطلحات مثل " بناء الإنسان العربى " أو تنمية الموارد البشرية أو التنمية البشرية وهذه الصياغات وغيرها مما يركز على العامل البشرى فى التنمية تلفت الانتباه إلى مراكز الثقل فى المحصلة النهائية لمدخلات الخطط الإنمائية فى أمادها القصيرة – المتوسطة – الطويلة – بالقدر الذى تؤثر فيه تلك المدخلات على الإنسان ومستوى معيشته ونوعية حياته ، وعلاقات البشر بعضها ببعض فى الاتجاه المنشود أن المدخلات المادية والأنشطة والسياسات وتعبئة الموارد ، قد حققت منجزات إنمائية أدت إلى إسهام ملحوظ فى التنمية البشرية بناءاً وموارداً وظروفاً ونتائج.

وعلى ذلك فإننا عندما نتحدث عن بناء الإنسان أو التنمية البشرية أنما نقصد الإنسان هدفاً وغاية نهائية .

أولاً : استدامة التنمية البشرية :

من الواضح أن هناك صلة قوية بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية ، فالأولى تعنى التنمية الشاملة ، وتؤكد أنها لا تحقق بمجرد التركيز على تعظيم الناتج ، كما أنها تولى أهمية خاصة لرفع المهارات الإنتاجية ، وزيادة القدرات الابتكارية للناس ، من خلال عملية تكوين رأس المال البشرى والبعد الانسانى له أهمية حاسمة ينبغى أخذها فى الاعتبار عند إعمال السياسات على كافة المستويات حيث يتعين بصفة خاصة أن يكون تأثير السياسة الاقتصادية على الناس وتأثرها بها محل اعتبار دائم ومستمر ، وبنفس القدر من الأهمية يجب عند مناقشة السياسة النقدية ، وتغيرات سعر الفائدة ومعدل زيادة الأسعار ، أن نولى اهتماماً كبيراً بقضايا التوظف وتوزيع الدخل ومستويات الفقر المطلق والنسبى ، بالإضافة إلى الحاجات الأساسية للسكان ، كما تعنى التنمية البشرية بجانب الطلب الفعال ، حيث توضح أن الاهتمام بتلبية الحاجات الإنسانية للناس يكون له أثر إيجابى قوى على الطلب .مما يؤدى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكى – طبقاً[1] للتحليل الكينزى – ومن ثم زيادة النمو الاقتصادى والتوظف ولا تحقق التنمية البشرية إلا عن طريق إشباع حاجات الإنسان الحياتية فهو يشارك بقية الكائنات الحية فى عدد من الحاجات التى لابد منها لاستمرار الحياة والبقاء كالحاجة إلى الطعام والشراب والكساء والمأوى والدفاع عن النفس[2] ويقسم البعض الحاجات الإنسانية إلى حاجات مادية وحاجات غير مادية وتتمثل الحاجات المادية فى الغذاء

---

(1) تقرير التنمية البشرية ، 1995 ، صــ 1.

(2) د / حامد عمار ، التنمية البشرية فى الوطن العربى الطبعة الأولى ، القاهرة ، دراسينا للنشر ، 1992 ، صــ 45.

والماء والكساء والسكن والجنس والصحة والدفاع عن النفس وعن النسل والنوع وتتمثل الحاجات غير المادية فى التعلم والمشاركة فى الحياة والتواصل مع الغير وتكوين الأسرة ومن المسلم به أن هناك قطاعات بشرية من الفقراء أو من محدودى الدخل لا تتوفر لهم وسائل إشباع حاجاتهم المادية من الغذاء الكافى أو السكن المناسب ، لكن من المهم أن ندرك أن من بين الوسائل للتغلب إلى حد ما على توفير مصادر الإشباع فى الحاجات المادية هو توفير مزيد من فرص العمل وإيجاد الحوافز المناسبة لتحسين الإنتاجية العامة ، وبخاصة لدى منتجي الغذاء وصانعيه وما يتطلبه ذلك من سياسات ديموقراطية تشيع العدل الاجتماعى والجزاء الأوفى لقوة العمل ، ويعنى هذا أن الفقر بين تلك الفئات المحرومة إنما هو نتيجة لحرمانها من كثير من حاجاتها اللامادية (اجتماعية وسياسية) .

بل لتزييف وعيها فيما يتعلق بأهمية هذه الحاجات الإنسانية ، أو باعتبارها أموراً كمالية وثانوية بالنسبة للقمة العيش ولعل قسطا كبيرا من الحرمان فى الحاجات المادية لهذه الفئات الاجتماعية إنما هو ناجم عن عجز التنظيم أو تقصير السلطة ، السياسية فى توفير الحاجات اللامادية وما تتطلب من سياسات ومؤسسات. [1]

كما أن التنمية المستدامة غير ممكنه بدون تحسين نوعية الحياة للبشر ، ويكمن التحدى هنا فى كيفية تحقيق الهدفين معاً . وهنا يلاحظ أن مفهوم التنمية المستدامة ودراستها لا يكاد يتخطى مجال اهتمام المنشغلين بعلوم البيئة ودعاة الحفاظ عليها . بيد أنهم – مع ذلك – يعترفون بعدم إمكان تحقيق التنمية المستدامة بدون تنمية البشرية فهم يعلمون على سبيل المثال ، إن الفقر يؤدى إلى تدهور بيئى وان هذا التدهور مسئول بدوره

---

(1) د / حامد عمار ، مرجع سابق صـ 47 .

عن زيادة الفقر كما أنهم يعلمون أن انتهاج سياسة تضمن تواصل تحقيق أقصى إنتاج فى نوعية معينة ربما يقضى على نوعيات أخرى أو يغير من القوى الديناميكية التى تحكم النظام البيئى. [1]

ثانياً : الحاجات الأساسية للتنمية البشرية :

سوف نتعرض بصورة مختصرة لمجالات الموارد ومصادرها اللازمة لتحقيق الحاجات الأساسية للتنمية البشرية فى المجتمع.

1- استثمار الموارد الطبيعية :

يدخل فى هذا المجال الأرض والأنهار والبحار والثروات المعدنية والطاقة الشمسية والهوائية ومناظر الطبيعة ، حيث تبرز أهمية استغلال الموارد الطبيعية من خلال المحافظة على طاقاتها الإنتاجية قدر الإمكان وإلى عدم تلوث بيئتها مما يضعف إنتاجيتها ، فضلاً على ما تسببه للإنسان من مخاطر صحية وهذا يقتضى استثمار الموارد القائمة بدرجة أكفأ من الإنتاجية والبحث عن موارد طبيعية جديدة قابلة للاستثمار فى البر والبحر والجو.

2- ترشيد الإنفاق

ويرتبط الترشيد باستخدام المواد الطبيعة ذاتها ، وما تنتجه من سلع أو ما تتيحه من مرافق ، ومن أمثلة ذلك ترشيد الإنفاق فى استخدام الطاقة ، وفى استخدام المياه الصالحة للشرب والمياه لرى المزروعات بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق فى استهلاك السلع الترفيهية والمظهرية ، والتقليل إلى أقصى حد ممكن من هدر الموارد فى استخدام الخامات وهدر الحبوب ، وصيانة الآلات والمعدات. [2]

---

(1) تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق صـ 9 .

(2) د / حامد عمار ، مرجع سابق صـ 51 .

3- إعداد القوى العاملة:

وهذا الإعداد يبدأ منذ الولادة بحيث تتوافر للفرد في مختلف مراحل حياته الحاجات التى تمكنه من النمو السليم المتكامل ، بالإضافة إلى ما يتطلبه إعداد الفرد من تعليم وتدريب يكسبه المعرفة والمهارة والدراية اللازمة للعمل المنتج فى أى من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ويترتب على هذا الإعداد توفير فرص التشغيل للإنسان حيث يصبح عضواً منتجاً فى قوة العمل كما تتاح لقوة العمل فرص متلاحقة للتدريب وإعادة التدريب والتأهيل لتطوير مهارية الإنتاج واكتساب مهارات جديدة تتماشى مع التطور التكنولوجى فى عالم الصناعة والمعلوماتية ومن الضرورى هنا أن نشير إلى أن أعداد القوى البشرية ينبغى أن يمتد إلى الجنسين ذكوراً وإناثاً، إن إعطاء أولوية متقدمة لتعليم المرأة وتدريبها إلى أقصى ما تؤهله لها طاقاتها يعتبر ضرورة ملحة فى إعداد القوى البشرية.

4- تطوير البيئة الاجتماعية والسياسية:

يرتكز تطوير البيئة والمؤسسات الاجتماعية والسياسية على توسيع وتعميق قاعدة المشاركة الجماهيرية المنظمة على مستويات ثلاث. مستوى صناعة واتخاذ القرار، مستوى التنفيذ لمهمات التنمية ومشروعاتها وأخيراً مستوى توزيع ثمرات التنمية توزيعاً عادلاً ، وهكذا تمتد عملية المشاركة الجماهيرية إلى مؤسسات العمل الديموقراطى على مختلف المستويات الوطنية والمحلية.(1)

---

(1) د / حامد عمار ، مرجع سابق صـ 53.

5ـ اعتماد الأساليب التكنولوجية :

لم يعد هناك شك فى أهمية الاعتماد على الأســاليب والمنتجــات التكنولوجية فى سبيل زيادة الإنتاج وتطوير الإنتاجية ، وفى سبيل نــشر الخدمات وزيادة كفايتها وفعاليتها ، والإفادة من التكنولوجيا تتطلب الثقــة فى التفكير والتنظيم العلمى ، واعتبار الأدوات التكنولوجية وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة ومن المهم فى نقل التكنولوجيا واستيرادها إيلاء الاهتمام اللازم من أجل الوصول بها إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية دون هدر فى تشغيلها أو إهمال فى صيانتها .

6ـ الحفاظ على سلامة البيئة :

الحفاظ على سلامة البيئة من التدهور هو الإطار الــسليم للتنميــة المطردة التى تستهدف إشباع احتياجات الإنسان حاضراً ومستقبلاً للأجيال اللاحقة ويدخل فى سلامة البيئة فى تطورها من ناحية وبين حجم السكان ونموه على الآماد المتوسطة والبعيدة ولا شك أن قضايا البيئة ومــشكلاتها أخذت تحتل مكان الصدارة مع قضايا السلام على المستوى العالمى ومــا قضية ثقب الأوزون وحماية الأرض من الأشعة فوق البنفسجية ، وقضايا تلوث الأنهار والبحار والصحارى بالمخلفات الصناعية والأتربة الذريــة ، وعقد المؤتمرات الدولية والإقليمية لحلها المؤشرات للأهمية البالغة للحفاظ على البيئة وضمان ذلك التعايش بين الإنسان والطبيعة.[1]

7ـ التثقيف والتوعية :

أن لوسائل التثقيف والتوعية دوراً رئيسياً فى التعريف بحاجــات الإنسان وبالوسائل الملائمة لإشباعها وتعبئة الجهد البشرى لتوفير الإنتاج

---

(1) د / حامد عمار ، مرجع سابق صــ 53.

أو ترشيد الاستهلاك أو الحفاظ على البيئة أو تنظيم الإنجاب وغيرها من مستلزمات التنمية البشرية ، ومن الضرورى أن تؤلف مؤسسات التعليم النظامى وغير النظامى وأجهزة الإعلام والثقافة سمفونية متكاملة لتكوين القيم والاتجاهات والحوافز والدافعية والثراء فى مستويات إشباع الحاجات الإنسانية كذلك فإن التنظيمات السياسية والنقابية والمنظمات غير الحكومية والروابط والهيئات العلمية دور فعالا فى تعزيز تلك القيم والاتجاهات على مستوى الفئات النوعية المنظمة إليها بصورة خاصة، وعلى المستوى الوطنى بصورة عامة .

8ـ التعاون الدولى :

وأخيراً فإن من أهم الموارد اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية وتحسين مستوى المعيشة فى أقطار العالم الثالث هو التعاون الدولى المتكافئ بين تلك الدول وبين أقطار العالم الصناعى وهو ما عرف بأسم تأسيس نظام عالمى جديد أن قضايا التعاون الدولى المتكافئ والساعى إلى تضييق الفجوة بين العالم الصناعى والعالم النامى ما تزال من الطموحات التى لم تشهد تقدماً ملموساً ، وبإحراز مزيد من التنظيم والأحكام للتبادل والتعاون بين دول الشمال والجنوب ، والجنوب سوف يتيح قدراً من حرية الحركة والاعتماد الجماعى على الذات مما سوف يدفع بعمليات التنمية نحو التركيز على الوفاء بالاحتياجات الإنسانية لمواطنيها.[1]

ثالثاً : التنمية البشرية فى مصر:

إن هدف التنمية هو خلق بيئة تيسر للناس الاستمتاع بحياة صحية وطويلة وخلاقة والتنمية البشرية تمثل شكلاً من أشكال تنمية القدرات

---

(1) د / حامد عمار ، مرجع سابق ص55 – 56.

البشرية – من خلال الصحة والمعرفة والمهارات ومجالات استخدام الناس لما يكتسبونه من هذه القدرات ، ويجب التأكيد على أن تطوير القدرات البشرية ليس مجرد وسيلة وإنما هو هدف فى حد ذاته طالما أن المعنى فى هذا التطوير يقوى الناس ويزيد من قدرتهم على المشاركة فى تشكيل مستقبلهم – ويعتبر مفهوم التنمية البشرية – انطلاقا من وجهة النظر هذه – أرحب مجالاً من نظريات التنمية الاقتصادية التقليدية وسوف أحاول أن عرض ملامح التنمية البشرية فى مصر من خلال عملية الإصلاح الاقتصادى والعلاقة بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية ثم العلاقة بين المشاركة السياسية والتنمية البشرية كجوهر للتنمية البشرية وتطور الخدمات الصحية وأثرها فى تعميق التنمية البشرية.

ثم عملية النهوض بالتعليم بكافة درجاته ومحو الأمية واثر ذلك فى عمليات التنمية البشرية فى جمهورية مصر العربية .

1ـ النمو الاقتصادى والتنمية البشرية :

اقتضت المصاعب الاقتصادية التى مرت بها مصر منذ منتصف الثمانينات ، إجراء إصلاحيات ، عاجلة ولسوء الحظ فإن السياسات التى إتبعت خلال الثمانيات لم تستطع تحقيق الاستقرار الاقتصادى على المستوى الكلى كما أنها لم تتمكن من إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى ، ويوضح هذا الموقف ما ورثه البرنامج الحالى للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى والذى بدأ عام 1991 .

والحق أنه قد تحقق بعض النجاح فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى ، فقد انخفضت نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الاجمالى من حوالى 18 % فى أواخر الثمانيات إلى حوالى 10,3 % عام 91 / 1992 ثم إلى 3,5 فى منتصف التسعينات .

كذلك أنخفض عجز الحساب الجارى – مع استبعاد تحويلات العاملين فى الخارج – لميزان المدفوعات من 12 % من الناتج المحلى الاجمالى عام 90 / 1991 إلى أقل من 7 % عام 94 /1995 .

ولقد استمر الانخفاض فى عجز الموازنة أيضا أثناء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى .

وترجم ذلك إلى انخفاض فى عجز الموازنة الاستثمارية مع تحول عجز الموازنة إلى فائض، فقد انخفضت الاستثمارات الحكومية من متوسط قدره 18% من الناتج المحلى إلى أقل من 10% خلال الفترة 92-1994.

ويمكن تفسير التحسن فى الموازنة الجارية بعوامل متعددة أهمها تخفيض مدفوعات الدعم والزيادة الكبيرة فى الضرائب. (1)

كذلك انخفضت القيمة الحقيقية للأجور الحكومية على الرغم من الزيادة فى قيمتها الاسمية الإجمالية بمتوسط سنوى يبلغ 17 % .

وقد شكلت مدفوعات الدعم خط الدفاع الرئيسى عن الفقراء ولكن نظام الدعم افتقر إلى تحديد دقيق للأهداف وللحدود التى تبين مجال تطبيقه كان مكلفاً جداً حيث تراوحت تكلفته ما بين 20 إلى 25 فى المائة من إجمالى الإنفاق الجارى بالموازنة العامة خلال السنوات المبكرة من الثمانينات وقد انخفضت هذه النسبة إلى حوالى 8% فى ظل برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، أما عن الإجراءات التى اتخذت لزيادة إيرادات الموازنة فقد حققت بالفعل نجاحاً فى تغيير هيكل الموازنة الحكومية فقد أدى الأخذ بنظام الضريبة الموحدة على الدخل وتطبيق سعر السوق للصرف الأجنبى عند تقدير الرسوم الجمركية وإدخال الضريبة

---

(1) تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق صـ 23 .

العامة على المبيعات والتوسع فيها إلى زيادة الإيرادات الجارية للموازنة بنسبة 57 % عام 1991 وبنسبة 38 % عام 1992 .

ولقد أدى كل من الانخفاض الكبير فى عجز الموازنة والإبطاء فى معدل التوسع النقدى واستقرار سعر الصرف الأسمى إلى انخفاض حاد فى معدل التضخم ، فقد انخفض معدل الزيادة فى الرقم القياسى لأسعار المستهلك من حوالى 21 % فى الشهور الإثنى عشر السابقة على يوليو 1991 إلى حوالى 10 % أثناء شهر أكتوبر 1994 وقد تحقق هذا المعدل المنخفض للتضخم على الرغم من تحرير معظم الأسعار والزيادات الكبيرة فى الأسعار المدارة حكومياً مثل أسعار المنتجات البترولية والكهرباء والنقل.[1]

2ـ المشاركة السياسية : جوهر التنمية البشرية

تعنى التنمية القائمة على المشاركة السماح بأن يكون للناس قول فى القرارات التى تمس حياتهم .

ولقد تميزت عملية التحرر فى مصر فى السنوات الأخيرة بخطوات سريعة فى مجال التحرير الاقتصادى ، وخطوات أقل سرعة فى مجال التحرر السياسى .

وتفسر هذه الفجوة بين خطى التحرر الاقتصادى وبين تلك الخاصة بالتحرر السياسى ، بقلق صانعى السياسة من أن الإسراع بخطى التحرر السياسى وهى عملية ستتضمن رفع القيود على المشاركة السياسية يمكن أن تقوض من الاستقرار فى مصر ، وهم يشيرون فى هذا المجال إلى

---

(1) تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق صـ 24.

حالات الجزائر ودول الاتحاد السوفيتى السابق كأمثلة سلبية علـى تـأثير الخطوات السريعة فى التحرر السياسى .

ومع ذلك فإن تاريخ مصر والطبيعة الوطنية للشعب المصرى يشيران إلى أن أصلاحاً سياسياً جيد الإعداد ويعمل على توسيع قاعدة المشاركة السياسية يمكن أن يدعم فى الاستقرار السياسى ومن ثم يوفر إطار أفضل لمزيد من السياسات الاقتصادية الرشيدة .

ويتطلب توسيع المشاركة الشعبية مجموعة من الإجراءات فى مجالات المعلومات والمعرفة ومكافحة كل أشكال الأمية خاصة الأمية بين النساء وتسهيل الحصول على البيانات .

وفى مجال السياسات إيجاد مناهج لصنع القرارات مبنية على التشاور مع من تعنيهم هذه القرارات سواء من الجماعات والمواطنين. [1]

وفى مجال المؤسسات تدعيم إشراف القضاء على العملية الانتخابية برمتها أو إنشاء هيئة مستقلة لهذه المهمة .

وفى مجال الممارسات تبنى الحكومة والقادة السياسيين ممارسات فعالة تكشف من استجاباتهم لرغبات ومطالب الجماهير .

كذلك قيام أجهزة الإعلام وكذلك النظام التعليمى بغرس وتغذية ثقافة الانتماء والكرامة والتسامح والأخذ بزمام المبادرة بما يسمح بالمشاركة النشطة فى كل مجالات الحياة فى المجتمع .

---

(1) تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق صـ 29.

3- الصحة والتنمية البشرية

تمتلك مصر بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى شبكة ذات أساس جيد من وسائل تقديم الخدمات الصحية فى المناطق الريفية والحضرية فقد كانت مصر فى محيط الإقليم الذى تقع فيه من أوائل الدول التى أنشأت نظاماً صحياً شاملاً يغطى أنحاء الوطن بيد أنه على الرغم من بعض التحسن فى معدلات الإصابة ببعض الأمراض والارتفاع فى نسبة قوة العمل فى مجال الخدمات الصحية إلى السكان ، فإن معظم مؤشرات الصحة فى مصر ، مازالت دون المستوى السائد كذلك الحال وفى كثير من الدول النامية بصفة ملحوظة ، وترجع المشاكل الصحية فى مصر إلى:

1- ارتفاع نسبة حالات الفقر .

2- ضعف مستوى أداء الخدمات الصحية الأولية .

3- عدم تناسب توزيع الموارد الصحية بين الأقاليم المختلفة وبين الفئات الاقتصادية والاجتماعية للسكان .

4- عدم كفاية الخدمات التى تقدمها وزارة الصحة مع اقتصار التأمين الصحى على تغطية فئات محدودة جداً من السكان .

ولقد تأثرت السياسات الصحية فى مصر خلال العقود الثلاث الماضية تأثراً واضحاً بالنواحى السياسية والاقتصادية التى تغيرت توجهاتها من سياسة للرفاه العام خلال الستينات إلى الإنتاج خلال السبعينات ثم إلى سياسة تركز على الخصخصة فى التسعينات .

ولتحقيق استمرارية الخدمات الصحية مع مزيد من العدالة فـى توزيعها يوصى بالآتى :

1- إعادة توجيه برامج الاستثمار لصالح الخـدمات الـصحية الأوليـة والأساسية. [1]

2- إعادة تخصيص جزء من الاعتمادات الحالية لعمليات إحلال وتجديـد ورفع مستوى وسائل تقديم الخدمات الصحية بالمناطق المتطرفة فـى المحافظات الأشد فقراً .

3- دعم وتقوية برامج التحكم فى الأمراض المعدية والطفيلية ، خاصـة مشروعات السيطرة على البلهارسيا وبرنامج علاج أمراض الجهـاز التنفس.

4- السيطرة على خطر الأمراض المتوطنة وكذلك رفع مستوى الـوعى الصحى ومشاركة المجتمع فى تنفيذ البرامج الصحية .

5- اعتبار توفير المياه المأمونة ، وخدمات صرف صـحى كافيـة فـى المناطق الريفية مكوناً رئيسياً فى السياسات الصحية العامة .

6- تدريب القابلات والأطباء على طب المجتمع فى المنـاطق الريفيـة بحيث يكن لهم تصميم سياسة صحية تصل إلى المنازل والمجتمعات المحلية.

7- زيادة مكافآت موظفى الصحة الذين يعملون فـى المنـاطق الريفيـة والمحافظات غير المتميزة لتشجيع العمل فى هذه المناطق .

---

(1) تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ، صـ 53.

8- تشجيع المنظمات التطوعية الخاصة على أن يكـون لهـا دور فـى الخدمات الصحية الوقائية بالمناطق النائية .

9- تنمية المزيد من التفاعل بين قطاع الصحة والقطاعات الأخرى التـى تتصل أنشطتها بالحالة الصحية للمجتمع مثل الإسكان والبيئة.[1]

4- التعليم والتنمية البشرية :

يعد التعليم واحداً من محددات التنمية البشرية فهو فى حد ذاتـه أحد مدخلات عملية التنمية البشرية وهو أيضاً احد مخرجاتها ، فـالتعليم كناتج يجعل الناس أكثر إنتاجية وصحة وقدرة على الابتكار ، ومـن ثـم يصبحون أكثر غنى فى كل نواحى الحياة ، كما أن التعليم مدخل ضرورى للتقدم فى مجالات التنمية البشرية ولقد حققت خطوات هامة فـى مجـال التعليم ففى عام 1960 كانت معدلات القراءة والكتابة بين البالغين تقل عن 26 % من إجمالى السكان ثم قفز هذا الرقم إلى حوالى 45 % من إجمالى السكان بحلول عام 1986 ، واستمرت فى الزيادة بعد ذلك .

ويمكن توقع استمرار هذا التقدم فى تكوين رأس المـال البـشرى باعتبار أن عدد تلاميذ المرحلة الأولى يزيد عن 90 % من الأطفال فـى سن المدرسة حيث بلغت نسبة القيد فى التعليم الابتدائى 98% و89% فى التعليم الإعدادى واللذان يكونان معا ما يعرف بمرحلة التعليم الأساسى.[2]

ولكن لازالت هناك تحديات كثيرة تواجه نظام التعليم فى مصر ، ونظراً للأهمية القصوى للتعليم بالنسبة للتنمية ، فإن هذه التحديات ينبغـى مواجهتها بسياسات وبرامج حاسمة من أهمها:

---

(1) تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ، صـ 54.

(2) تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ، صـ 11.

1- التوسع فى برامج تعليم الكبار – خاصة النساء وتدعيمها .

2- إدخال نظام الحوافز – مثل المكافآت المرتبطة بالأداء فى نظام المدارس العامة ، مع منحها للمدرسين والمديرين على أساس فاعليتهم فى خلق بيئة لتعليم جيد النوعية .

3- زيادة مرتبات المدرسين زيادة أساسية ، والقضاء على الدروس الخصوصية ويمكن توجيه ما يوفره ذلك للآباء إلى نظم للحوافز وكمساهمات تطوعية لصيانة المدارس .

4- تحديث المبانى المدرسية على نطاق واسع ووضع برامج وميزانيات للصيانة وتنفيذها .

5- الإسراع فى برنامج بناء المدارس بحيث يمكن تخفيض نسبة الطلاب فى الفصول المزدحمة وتخفيض عدد الذين يدرسون بنظام نصف اليوم الدراسى .

6- تقوية مجالس الآباء ، كما ينبغى تشجيع مشاركة الآباء فى تجديدات المدارس من خلال المساهمات المالية والعينية .

وكلما كان الإنسان متعلماً أكثر كلما يسرت له سبل الحصول على الخدمات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى ، كما أصبح هذا الإنسان أكثر إنتاجية وبالتالى تصبح الأمة أكثر غنى.[1]

5- وجهة نظر عربية للاستشراف المستقبل الدولى :

وردت دعوة مصر لصياغة بيان لاستشراف المستقبل الدولى فى كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ، بهدف تقويم تجارب الماضى ورسم المستقبل الدولى .

---

(1) تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ، صـ 13 .

وطلبت مصر إعداد كشف حساب العمل الدولى فى قرن كامل بإيجابياته وسلبياته وتقويم لمنجزات البشرية وإبداعاتها وأين فشلت ولماذا؟

ورأت مصر فى دعوتها لصياغة بيان مستقبلى أن يكون بمثابة رسالة قوية من هذا الجيل لتأكيد ما يلى:

1- أننا نريد لحقوق الإنسان والأمم أن تعلو دون اختلاف فى الأولويات والتعاريف .

2- نريد للعمل السياسي المشترك أن يستقر دون ازدواج فى المعايير .

3- نريد نزعاً رشيداً للسلاح وإنهاء سباق التسلح وتطوير أسلحة الدمار الشامل دون تفرقة أو تمييز .

4- نريد تنمية حقيقية لا تكرس الفقر ولا تتجاهل أسبابه .

5- نريد بيئة نظيفة وعلماً ينتفع الكل به وتكنولوجيا يستفيد الجميع بانجازاتها وتطبيقاتها .

6- نريد موقف واحداً من الإرهاب الدولى .

7- نريد حرية وتحرر كل الشعوب ووقفة قوية أمام قوى القهر والعنصرية والاحتلال. (1)

8- نريد التزاماً بالقانون واحتراماً للأعراف وللمبادئ والأهداف التى أجمعنا عليها فى ميثاق الأمم المتحدة .

ولتقويم تجارب الماضى ورسم مساراً المستقبل اقترحت مصر تشكيل لجنة من صلاحيتها صياغة بيان واضح يتضمن تقويماً للماضى

---

(1) أحمد يوسف القرعى ، رؤية مصرية لتصحيح مسار النظام الدولى ، السياسى الدولية العدد 135 ، يناير 1999 ، صـ 166 .

والنظرة للمستقبل لاستخلاص رؤية دولية مشتركة تقود مسيرة البشرية ، مع الأمل أن يسود البشرية العدل والمساواة وينعم فيها التقدم والازدهار .

رابعا : التنمية البشرية فى الدول النامية :

1- آفاق التنمية البشرية فى الدول النامية :

الإنسان هو المنتج الوحيد على هذه الأرض ومن ثم لا تنمية مادية فى أى مجال إلا إذا واكبتها تنمية البشر أى تأهيلهم لممارسة أعمال الإنتاج المتعددة والمتطورة بخطى سريعة .

"التعليم، الصحة، الإسكان، المرأة، الطفل، الشباب، تصفية الفقر".[1]

ولقد تركز تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة حول علاقة التنمية البشرية بالمشاكل والقضايا الدولية الحالية مثل حقوق الإنسان ودور التنمية البشرية فى الإدراك بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية للإنسان ودور التنمية البشرية فى الرخاء الاجتماعى من خلال ما تتطلبه من تحقيق التكافل الاجتماعى والعدالة فى توزيع منافع التقدم ، ودور التنمية البشرية فى وضع مسألة المساواة فى قلب مفهومها .

كذلك تطرق إلى علاقة التنمية البشرية بالاستدامة لكون التنمية البشرية عملية تسعى إلى زيادة الخبرات المتاحة للناس ليس فقط فى الحاضر وإنما أيضاً للأجيال القادمة دون تضحية جيل بأخر كذلك أيضاً تناول التقرير العلاقة بين التنمية البشرية وأنماط للاستهلاك ضارة بالتنمية

---

(1) د / إسماعيل صبرى عبد الله ، مصر التى نريدها تقرير سياسى ، وبرنامج مرحلة ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى : 1992 ، ص 26 ، 27.

البشرية ، وتضعف من المصادر الطبيعية للبيئة وتزيد من حدة الفقر والفجوة بين فقراء وأغنياء العالم ، ويؤكد التقرير على وجود مجموعة من الخيارات المطروحة أمام الدول النامية فى تحديد إستراتيجيتها نحو أنماط الاستهلاك ، فإما أن تكرر تلك الدول نفس خطوات التصنيع والنمو التى كانت سائدة خلال نصف القرن الماضى[1] ومن ثم خلق تراث هائل من التلوث والضرر البيئى ، أو أن تلبى تلك الدول الحاجة إلى أنماط نمو تحمى الموارد الطبيعية وتخلق كما أقل من التلوث والنفايات وتسعى إلى الإسهام فى خلق فرص عمل ورفع مستويات معيشة الفقراء .

وانتهى التقرير إلى خلاصة تتضمن أجندة عمل تهدف إلى:

1- رفع مستويات الاستهلاك لأقل الناس فقراء والذين يصل عددهم إلى ما يزيد عن بليون نسمة يمثلون تركوا على هامش التوسع الذى تشهد أسواق الاستهلاك العالمية ، وتركوا دون مساعد ة فى توفير احتياجاتهم الأساسية .

2- التحرك نحو أنماط استهلاكية أكثر استدامة ، وأقل أضراراً على البيئة وأفضل استخدام فعال للموارد المتاحة .

3- حماية حقوق المستهلك فى الحصول على المعلومات وعلى المنتج الآمن وعلى قدرته للنفاذ للمنتج الذي يريده .

4- عدم تشجيع أنماط الاستهلاك التى لها تأثير سلبى على المجتمع والتى تزيد من هوة الفقر وعدم المساواة .

5- تحقيق أكبر قدر من الشراكة الدولية فى تحمل تقليل ومنع الأضرار البيئة والفقر العالمى.

---

(1) مجلة السياسة الدولية ، العدد 135 ، يناير 1999 ، القاهرة ، صـ 259 .

ويؤكد التقرير على أن مفتاح تحقيق هذه الأهداف وخلـق بيئـة مواتية لأنماط استهلاكية مستدامة يقع على عاتق كـل مـن المـستهلكين والمنتجين والحوافز والخيارات المتـوافرة لهـم للتوجـه نحـو أنمـاط والمستهلاكية مستدامة. [1]

2ـ نحو رؤية مستقبلية للتنمية فى الدول النامية

إن التنمية تعنى أشياء كثيرة من أهمها تحسين دخل الأفراد والأسر وتمكين هؤلاء من زيادة الاستهلاك ، وتحسين نوعية الحياة وتطوير بيئة صحية جيدة ، وتحسين قدرات البشر للتعامل مع العلم والمعرفة وتقنيـات العصر ، و لقد تغيرت أمور كثيرة خلال هذا القرن ، حيث تبدلت العادات والتقاليد والقيم فى المجتمعات العصرية فى البلدان المتقدمة ، وأصبح من الأمور الطبيعية أن تصبح الأسرة صغيرة الحجم قليلة الأفراد نتيجة للتحكم فى عدد الأبناء، ومن الطبيعى أن يتواكب تحسن الدخل فى حالة وجود نمو معتدل ، مع انخفاض معدل النمو السكانى فى البلاد ، ولم يعد من الأمور الاقتصادية الايجابية ارتفاع معدلات الإنجاب وتزايد السكان بشكل سـريع وقد ولى عهد الإقطاع الزراعى الذى كان يستوجب تزايد عـدد الأفـراد لتحسين الإنتاج وأصبح الاقتصاد الزراعى يعتمد على تقنيات لا تستوجب وجود سوى أفراد معدودين على الأصابع ، لذلك فإن التنميـة العـصرية تتطلب نمواً سكانياً معتدلاً وأسراً محدودة العدد ذات كفاءة عاليـة نتيجـة لتحصيل أفرادها العلمى. [2]

---

(1) المرجع السابق ، صـ 260.

(2) عامر دياب التميمى "علاجات التنمية" مجلة العربى، العدد 482، يناير 1999، صـ 40.

إن توافر بيئة اجتماعية متعلمة أصبح من أهم العوامل المساعدة فى التنمية ، حيث أن ذلك يؤهل أكثر للتحصيل العلمى والتزويد بالمعرفة من قبل الطلبة الصغار ، وكلما زادت نسبة المتعلمات بين النساء أصبح بمقدور الأمهات مساعدة أبنائهن على مواجهة التزامات التعليم ، حيث أن الأمهات يبذلن جهوداً أكثر من الآباء ومساعدة الأبناء كذلك لابد من الإشارة إلى أهمية الحياة السياسية المستقرة والتى تعتمد على الحوار والتفاهم والمناقشة لمختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية وغيرها .

ولا يعقل أن تقر سياسات اقتصادية أو خططاً إنمائية دون الرجوع إلى المستفيدين منها والحوار معهم حولها ، ولقد فشلت الكثير من برامج التنمية نتيجة لافتراض النخب الحاكمة بأنهم مؤهلون للتفكير بالنيابة عن الشعوب ولم يبذلوا جهداً لشرح هذه الأهداف وتلقى ملاحظات وأفكار قادة الرأى والمتخصصين ورجال الأعمال وبقية منظمات المجتمع المدنى.

ولقد بينت نتائج التطبيقات العديدة للتجارب التنموية أن الخطط قد تمت على أسس من التطورات النظرية أو نتيجة لرغبات ذاتية للقائمين على السلطة فى العديد من الدول النامية ، ولم تؤخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للبشر، كما لم تؤخذ بعين الاعتبار الوقائع الديموجرافية والإمكانات البشرية والمالية فى الدول التى طبقت فيها تلك التجارب التنموية. [1]

لذلك فإن أى تجربة تنموية لا تراعى فيها حقائق الأوضاع الوطنية أو احتياجات سكان البلاد لابد أن يكون مآلها الفشل الذريع .

---

(1) عامر التميمى ، مرجع سابق صـ 31.

كذلك فإن كثير من المشاريع التى طرحت لدفع عجلة التنمية لـم تنجح لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار القضايا الأخرى ذات الصلة بالتنمية وان بدت بعيدة ، وفى هذا المجال فإن من الأمور المستجدة فى عملية التنميـة فى عصرنا هذا هو تطوير أوضاع بيئية سليمة تحمى الإنـسان والنبـات والحيوان من الأمراض وأضرار الحياة العصرية الناتجة مـن النفايـات والغازات الصناعية والضجيج وغير ذلك من مؤثرات سلبية على البيئة .

ويعنى الاهتمام بالبيئة أيضاً تعزيز المواجهات الايجابية الهادفـة لتحسين نوعية الحياة .

ولا شك أن وجود بيئة صالحة قد ساعد على تخفيـف التكـاليف الاقتصادية المرتبطة بمعالجة الأمراض والأضرار التى تلحـق بالتربـة والنبات والمبانى والمياه التى تنتج عن أوضاع بيئية غير سليمة .

ويتضح مما سبق أن معايير التنمية أصبحت عديدة وواسعة وتتعلق بالعديد من الأمور الاقتصادية والاجتماعية والـسياسية وكـذلك تتعلـق بأوضاع البيئة .

ولذلك فإن صياغة برامج التنمية تتطلب وعيا لجميع هذه العناصر وما يرتبط بها ومن الطبيعى أن الإلمام الدقيق بجميع هذه العناصـر قـد لا يكون متاحاً ، ولكن الاجتهاد للاقتراب من التفاصيل يوفر الاجتهـادات المعقولة التى تقود إلى وضع منهج تنموى سليم .



الفصل الرابع

الصين نموذج للتنمية فى العالم النامى

مقدمة

أولا : تجربة الصين فى التنمية

ثانيا : الصين وجذب الاستثمار الخارجى

الفصل الرابع

الصين نموذج للتنمية فى العالم النامى

مقدمــــــة

ضربت الصين مثلا فى ارتفاع معدلات النمو الإقتصادى ، مقارنة بمثيلاتها من الدول النامية التى تواجه العديد من المعوقات فى سبيل تحقيق التنمية المنشودة ، بل أصبحت الصين الآن منافسا لأقــوى الإقتــصاديات الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا ، واليابــان ، ويحتــاج وصف وتشخيص وتقييم مسيرة التنمية فــى الــصين إلــى العديــد مــن المؤلفات ، ولكن فى هذا الفصل سوف أعرض بإيجاز لأهــم عناصــر التجربة الصينية فى التنمية.

أولاً : تجربة الصين فى التنمية

تمثل الصين نموذجاً عنى بدروس الاعتمــاد الــذاتى ومواجهــة الاحتياجات الأساسية للجماهير، وفعالية المشاركة الجماهيرية فى عمليــة التنمية.

إن ما يحدث فى الصين يعد نتاج حرب دموية مع القوى الخارجية بالإضافة إلى الحرب الأهلية الداخلية ، حيث أن النظام الصينى قد فرض نظاماً إرهابياً ذو أبعاد غامض على الصينيين أنفسهم.

وبالرغم من وجود موقفين متعارضين ، هما أن الصين قوة رئيسية فى العالم ، وأنها فقيرة نسبياً أو نامية إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل نجاح التجربة الصينية فى مجالات متعددة .

ففى مجال الزراعة ارتبطت حركة الإصلاح الزراعية 1950-1952 بإعادة توزيع ملكية الأرض على صغار الفلاحين والطبقة المعدمة، وكانت هذه الإجراءات بمثابة تمهيد لتلك العملية المرتبطة بتحويل الأراضى الزراعية الموزعة إلى التعاونيات الجمعية ، ولقد أسهمت سياسية التغيير الزراعى وحشد الموارد البشرية للعمل فى مجال الزراعة بالإضافة إلى التأثير الذى لعبته سياسة "ماو" الزراعية من اهتمام بالغ بحشد جهود العمل الجماعى فى تنظيم الزراعة ، أسهم ذلك فى نمو الإنتاج الزراعى .

وبالرغم أن الصين تماثل بلدان الدخل المنخفض ، فيما يخص الهيكل الاقتصادى والدخل القومى للفرد ، إلا أن الحياة المادية فيها أفضل بكثير عنها فى معظم بلدان الدخل المنخفض ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى جهود التنمية التى شملت كافة أبعاد الحياة والمجتمع.[1]

ولم تقتصر جهود التنمية على قطاع دون غيره ، ولم تقتصر على الحضر دون الريف ، فقد شملت عمليات التغيير أبعاد الواقع المجتمعى ، وبالرغم من أن الصين قد تخلصت من أى مظهر من مظاهر الاعتماد الأساسى على رأس المال الأجنبى ، إلا أنها استطاعت فى فترة وجيزة أن تقضى على أسوأ أشكال الفقر وان تمحو الأمية ، كما أنها لم تعد تعانى من سوء التغذية أو الفقر المدقع للجماهير .

وكانت سياسة التركيز على تكثيف العمل من أهم منجزات " ماو " العملية فنجاح عملية التنمية من وجهة نظره يعتمد على الاستخدام الفعال للقطاعات البشرية فى عمليات التغيير .

---

(1) د / عادل الهوارى وآخرون ، مرجع سابق ، صـــ 248 .

وعلى الرغم من أن هناك نجاحاً قد تحقق فى تجربة الاعتماد على الذات ، والتوجه الداخلى للتنمية فى الصين إلا أن هذه النجاح مرتهن إلى حد بعيد بطبيعة البناء الاقتصادى والمساحة الجغرافية، وطبيعة الشعب الصينى، هذا بالإضافة إلى حملة التعبئة والتوجيه الايديولوجى ، فقد حاول " ماو " بث كثير من القيم والأخلاق الايجابية فى الشعب الصينى، ورغم محاولة البعض تشوية هذه الصورة فإن النجاح الذى تحقق مرتبط إلى حد كبير بالشخصية الكارزمية " لماو ".

ورغم توجه التنمية نحو القضاء على الفقر الجماهيرى وانتشار المساواة نحو القضاء على الفقر الجماهيرى وانتشار المساواة بين الجماهير العريضة ، إلا أن هذا النجاح الفعلى قد ارتبط بتكلفة إنسانية باهظة ارتبطت إلى حد كبير بالنظام السياسى أكثر من ارتباطها بالسياسات الاقتصادية المتبعة. (1)

فعلى الرغم من أن الإنسان فى الصين لا يعانى من مظاهر الجوع والبؤس بل يتوافر الغذاء والمسكن الملائم للشعب ، إلا أن المعاناة ترتبط بمظاهر الإرهاب والقتل السيكولوجى للفرد ، خاصة عندما تسيطر الدولة على كافة مظاهر الحياة فى المجتمع بما فيها الفرد .

هذا ويتميز الواقع التنموى " الاشتراكى " الصينى بالخصائص التالية :

التنمية	الاستقلالية
التوجه نحو الداخل	الشمولية
الجمعية	تكثيف العمل
المعاناة الإنسانية السيكولوجية	

---

(1) د / عادل الهوارى وآخرون ، مرجع سابق صـ 250.

ولقد بدأت الصين بعد موت ماوتسى تونج فى إتباع سياسة مرنه فى الانفتاح على العالم ، فبعد وفاة ماوتسي تونج (عام 1976) بعامين وخلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني، تم الاتفاق على العمل للقيام بالإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال استمرار المساعدات الحكومية لرفع المستوى المعيشي للفرد الصيني. ففي هذا المؤتمر الذي عقد في تشرين الثاني 1978، تم طرح برنامج التحديثات الأربعة. ويمكن أن نوجز هذا البرنامج بما يلي:

1. جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي. وقد قسم احد مستشاري الأمين العام السابق للحزب الشيوعي "زهاو زيانج" الدول إلى أربع مجموعات من حيث القدرة على التعامل مع المتغيرات التي تصيب المجتمع الدولي في جوانب عدة وهي كالآتي:

أ – حكومات جامدة واقتصاد جامد: أي إن هيكل السلطة من ناحية وبنية الاقتصاد من ناحية ثانية ليسا مؤهلين للتكيف مع المتغيرات، ومثال ذلك الاتحاد السوفيتي.

ب– حكومات جامدة واقتصاد مرن: أي إن آليات التكيف في القطاع الاقتصادي أوفر منها في القطاع السياسي، ومثال ذلك الدول التي تدعي "النمور الآسيوية".

ج– حكومات مرنة واقتصاد جامد: أي إنه نمط مغاير للنمط السابق، ففي هذا النمط تكون الحكومة أكثر قدرة على التكيف من البنية الاقتصادية، كما هي الحال في الهند.

د- حكومات مرنة واقتصاد مرن: وهو النمط المتوافر في الدول المتطورة، حيث يتمتع كل من الحكومة والاقتصاد بوفرة لآليات التكيف مع التغيرات الدولية. ويرى المستشار أن الصين يجب أن تعمل على الانضمام إلى هذه المجموعة.

2. إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيراً الدفاع. [1]

3. إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج، حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية (أقرها الحزب عام 1980) الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، والسماح بمشروعات خاصة. وتحتفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين.

4. الإصلاحات الحضرية (أقرها الحزب عام 1984) وتقوم على لامركزية تسيير المشروعات العامة، وبخاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال أمام بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها بعد الحصول على رخصة بذلك، وأصبح من حق المقاطعات أن يكون لها ممثلون تجاريون في الخارج، ويكون هؤلاء الموظفون مسئوولين أمام السلطات المحلية وليس أمام وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية.

5. منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلالية عن بيروقراطية الحزب.

6. تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية.

7. السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية.

---

(1) أحمد عبد الأمير الأنباري ، دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة من 1978 – 2005 ، جامعة بغداد، 2007، ص57

8. تشجيع المرافق السياحية والشروع في عملية واسعة لبناء هذا المرافق.

إن ما كان يرمي إليه هذا الزعيم الصيني هو زيادة الإنتاج والوصول بالمجتمع إلى الرفاهية الاقتصادية، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن على الصين أن تسير في الطريق الذي يوصلها إلى ذلك بغض النظر عما إذا كان اشتراكياً أم رأسمالياً.

وشهد عام 1978 بداية النهضة الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية، هذه النهضة التي حققت الكثير من الإنجازات وما زالت تسعى لتحقيق المزيد منها. وما يشهده الاقتصاد الصيني من معدلات نمو كبيرة جداً، وارتفاع في الناتج القومي، وتحسين في مستوى المعيشة للمواطن الصيني دليل على ذلك. ومما لاشك فيه إن مثل هذه التطورات الكبيرة على المستوى الاقتصادي تزيد من فرص الصين إن تحتل مكانة متميزة في القرن الواحد والعشرين. فالرؤية الصينية للإصلاحات الاقتصادية تستند على اعتبار أن إجراء هذه الإصلاحات من أبرز أولويات السياسة الخارجية الصينية لارتباطها باستقرار المجتمع وتحسن مستوى المعيشة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون هذه الإصلاحات "لقد خرج المارد الاقتصادي الصيني من قمقمه، وأنطلق مندفعاً منافساً للقمم الاقتصادية العالمية. وجميع التوقعات تشير إلى أنه سيتفوق على هذه القمم الراسخة خلال حقبة أو حقبتين وتصبح الصين القوة الاقتصادية الأولى في العالم. إن الثورة الاقتصادية التي حدثت في الصين وظهور سوق اقتصادية في أكثر بلدان العالم تعداداً يعد أهم حدث في نهاية القرن العشرين، وتفوقها على بقية الأسواق الاقتصادية سيكون أهم حدث في بداية القرن الحادي والعشرين.

خصوصية التجربة الصينية:

في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني 1982، طرح دينج شياو بينج " نظريته لبناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" التي تناولت كيفية العمل من أجل تطوير الاشتراكية، ومراحل التنمية، والظروف الخارجية. وعندما شارف العقد الثامن من القرن الماضي على الانتهاء، كانت الصين قد " أذعنت أخيراً للمنطق الاقتصادي في التصنيع المتقدم... وقد قبلت الحاجة إلى الأسواق وصناعة القرار الاقتصادي غير المركزي " غير إن السياسة الخارجية الصينية تتميز على سواها، خصوصاً، الدول الاشتراكية الأوربية والاتحاد السوفيتي، ذلك أنها لم تتعرض إلى تغيرات سياسية حادة، والسبب في ذلك يعود إلى ما يلي:

1. إن الحزب الشيوعي الصيني قد حافظ على السلطة وتصدى لكافة المحاولات لزعزعة النظام.
2. إن القيادة الصينية لم تعتمد أسلوب الانفتاح بصورة مفاجئة كما فعلت دول المعسكر الاشتراكي.

وقد ساعد ذلك في التخفيف من شدة الضغط الاقتصادي والخروج من العزلة والانفتاح على العالم وامتصاص ردود الفعل المعاكسة وثبتت أركان حكم النظام بشكل أقوى من قبل.

مراحل عملية الإصلاح الاقتصادي في الصين

حددت القيادة في الصين ثلاث مراحل لعملية الإصلاح والانفتاح، وهي:

1. تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي خلال السنوات العشر من عام 1980 إلى 1990، من أجل حل مشكلة الغذاء والكساء للسكان.

2. تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي مرتين أخريين عند حلـول سنة 2000 مع وصول معيشة الشعب إلى مستوى الحياة الميسورة.

3. تتمثل في تحقيق عصرية الاقتصاد الصيني في أواسط القرن الحـادي والعشرين، والوصول بالاقتصاد الصيني إلى مصاف القمم الـصناعية العالمية في كثير من حلقات الإنتاج الصناعي، فضلاً عن الوصول إلى مستوى الدول المتطورة فيما يتعلق بمؤشر نصيب الفرد مـن مجمـل الإنتاج الوطني.

غير إن ذلك لا يعني إن الصين الماوية لم تشهد نمواً اقتـصادياً، أو أنها عاشت في ظل ركود اقتصادي. فمعدل الزيادة في إنتاج القمح قـد ازداد من عشرة ملايين طن في الثلاثينات إلى مائتتين وسبعين مليون طن في السبعينات (على أرض أوسع) قد وفر الغـذاء للأعـداد المتزايـدة من السكان. وأن كان هذا النمو قد تم بـشكل توسـعي ولـيس مكثفـاً، ومستخدماً عدداً كبيراً من الأيدي العاملة .

واستطاع الرئيس الصيني دينج شياو بينج الحصول على موافقـة المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني على إجراء الإصلاحات. ثم حصل على موافقة المؤتمر الرابع عشر على الإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادي. وتم استخدام مصطلح اقتصاد السوق الاشتراكي أو الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، فمصطلح الخصخصة لا يلقى قبولاً في الـصين على مستوى القيادة. وكانت الإصلاحات المتجسدة في اقتصاد السوق هي:

1. انخفاض مساهمة الوحدات المملوكة للدولة في الـصناعات التحويليـة من 53% عام 1991 إلى 34% عام 1994، وارتفاع نسبة مـساهمة الوحدات الفردية من 6% إلى 13.5% لنفس الفترة.

2. نجاح جيانج زيمن الرئيس الجديد في الحصول على موافقة المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي المنعقد في أيلول 1997 لبرنامجه القاضي ببيع النسبة الغالبة من الوحدات الصناعية المملوكة للدولة.

3. انضمام الصين إلى مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي المؤسسات التي تبدو فيها الهيمنة الأمريكية واضحة بشكل أو بأخر.

4. إن القيادة الصينية قد درست التجربة السوفيتية وتجربة دول أوربا الشرقية، والتي نجم عنها انتهاءاً سياسياً واقتصادياً. وبموجب ذلك فقد جاءت عمليات الإصلاح الاقتصادي من داخل وتحت مظلة الحزب الشيوعي الصيني نفسه وليس انقلاباً من فئات سياسية خارجة عنه كما حصل في أوربا الشرقية. كما لم تتخلى القيادة الصينية عن أولوية القطاع الزراعي لصالح القطاع الصناعي كما هو شأن التجربة السوفياتية والأوربية الشرقية، حيث أسهم ذلك في تعجيل الفشل الاقتصادي ومن ثم السياسي والأيدلوجي في هذه التجارب.

فالعمل بأسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي هو ما يميز التجربة الاقتصادية في الصين، حيث العمل بنظام اقتصاد السوق ومغادرة نظام التخطيط المركزي. فقد اقتصرت التجربة في البداية على مناطق محدودة والعمل على نقلها إلى كل المناطق في البلاد في حال نجاح التجربة. كما إن الأسلوب التدريجي كان واضحاً أيضاً في أن تقتصر تجربة الإصلاح على قطاع معين ثم تعميمها على القطاعات الأخرى. فتم اختيار قطاع الزراعة، ثم انتقلت إلى بقية القطاعات الأخرى. أن هذا الأسلوب قد ساعد على استمرار هذه التجربة وعدم فشلها.

تطبيق آليات السوق في الاقتصاد الصيني

بدأت مسيرة عمليات اقتصاد السوق منذ عام 1993 والتي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني. ففي تشرين الثاني 1993، وأثناء انعقاد المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي الصيني أصدرت اللجنة المركزية قراراً يدعم هذا التوجه. كما تم دعم هذا التوجه أيضاً في المؤتمر الخامس عشر للحزب.

وقد أصبحت هذه التجربة نموذجاً للدول الأخرى لا سيما دول العالم النامي، بعد أن أحدثت تحولات كبيرة في شعب يزيد تعداده (1.2) مليار نسمة حيث استطاعت هذه التجربة توفير الملبس والمأكل لخُمس سكان العالم.

ومن المؤشرات التي تدل على أن الصين ماضية في هذا الطريق، إنشاء خمس مناطق اقتصادية تطبق فيها سياسات اقتصادية خاصة، والتي يمكن توضيحها بما يلي:

1. تعتمد تنمية اقتصاد المناطق الخاصة بشكل رئيسي على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية والاستفادة منها ومن منتجاتها بشكل أساسي نحو التصدير. إن اقتصاد المناطق الخاصة هو وحدة جامعة مكونة من المؤسسات المشتركة الاستثمار والمؤسسات التعاونية بين الصين والأجانب والمؤسسات الأجنبية الاستثمار بشكل أساسي إلى جانب وجود الأشكال الاقتصادية المتنوعة الأخرى، ويخضع الاقتصاد في المناطق الخاصة لقيادة الاقتصاد الاشتراكي في عموم الصين.
2. ضرورة إظهار دور التكييف للسوق ضمن الحركة الاقتصادية في المناطق الخاصة.

3. تقديم الامتيازات والتسهيلات الخاصة في مجالات الضرائب وإجراءات تأشيرات الدخول والخروج للتجار الأجانب القادمين إليها بقصد الاستثمار.

4. تطبيق نظام إداري مختلف عن نظام المناطق الداخلية، إذ تتمتع المؤسسات فيها بالحرية الأكبر.

وقد تكللت هذه التجربة بالنجاح، ففي عام 1992 بلغ حجم التجارة الخارجية للمناطق الخمسة الخاصة (24) مليار و (280) مليون دولار. وهي تشكل نسبة (14.65%) من حجم التجارة الخارجية للصين. وحققت فائضاً تجارياً قدره (490) مليون دولار. ودفع هذا النجاح الحكومة الصينية إلى فتح (14) مدينة اخرى على غرار المناطق الاقتصادية الخاصة. ومثال ذلك، مقاطعة (جوانج دونج) حيث حققت تطوراً اقتصادياً كبيراً للفترة 1979 -1990 فبلغ معدل النمو السنوي 11% سنوياً وبلغ متوسط دخل الفرد حوالي (1200) دولار سنوياً مقابل (240) دولار في المقاطعات المجاورة، ومعدل نمو صناعي بلغ (27.2%) وناتج سنوي (31) مليار دولار. وأيضاً مقاطعة فوجيان Fujian التي حققت زيادة في صادراتها بنسبة (21%) سنوياً للفترة 1989-1991.

نتائج التجربة

لقد حققت التجربة الاقتصادية في الصين تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، ولنا أن نستدل على نجاح هذه التجربة من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالية المتحققة (انظر جدول رقم 1) والتي انعكس بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الصين (انظر جدول رقم 2) مما أدى بالنتيجة إلى تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد

في الصين (انظر جدول رقم 3). ومن نتائج هذه التجربة ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية في الصين (انظر جدول رقم 4)، وكذلك زيادة مساهمة الصين في حجم التجارة العالمية (انظر جدول رقم 5).

جدول رقم(1)

يوضح النمو الاقتصادي في الصين للفترة 1981-2003

السنة	النمو الاقتصادي في الصين
1988 - 1981	% 9.9
1990	%9.3
1991	%8
1992	%13.2
1993	%13.4
1994	%14
1995	%14.5
1996	%15
1997	%8.8
1998	%7.8
1999	%7.1
2000	%7.1
2001	%7.3
2002	%8
2003	%9.1

شبكة الصين : WWW. china. org. com

جدول رقم (2)

يبين ازدياد الناتج المحلي الإجمالي في الصين للفترة 1983-2003

السنة	ازدياد الناتج المحلي الإجمالي في الصين
1983	253 مليار دولار
1993	658 مليار دولار
1997	754 مليار دولار
2000	898 مليار دولار
2003	1090 مليار دولار

شبكة الصين : WWW. china. org. com

جدول رقم (3)

يوضح ارتفاع متوسط دخل المواطن في الصين للفترة 1984-2003

السنة	دخل المواطن في الصين بالدولار
1984	72 دولار
1992	241 دولار
1993	282 دولار
1996	528 دولار
1998	610 دولار
2003	1090 دولار

شبكة الصين : WWW. china. org. com

وارتفع نصيب الفرد من الدخل لسكان الأرياف من 16.3 دولار عام 1978 إلى 302 دولار عام 2002 بمعدل زيادة (7.2 %) سنوياً. أما نصيب الفرد من الدخل لسكان المدن، فأرتفع من 41.8 دولار عام 1978 إلى 939.4 دولار عام 2002 بزيادة قدرها (6.7%) سنوياً.

كما شهد دخل السكان زيادة في تغيرات الودائع في البنـوك فقـد بلغت للسكان 2.57 مليار دولار عام 1978. وخلال أكثر من سنة بعـد تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، ازداد إجمالي الودائع الماليـة لـسكان الأرياف خلال الفترة 1979- 1986 وبلغ 27.3 مليار دولار وفي عـام 1994 بلغ 262.42مليار دولار لتصل عام 2000 إلى 784.54 مليـار دولار. وفي عام 2001 وصلت هذه الودائـع 899.54 مليـار دولار، و 1059.9 مليار دولار عام 2002.

ثانياً : الصين و جذب الاستثمار الخارجي :

كان هدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشـرة أحـد الأهـداف الرئيسية لإصلاحات الصين الاقتصادية التى بدأت فى عام 1978 .

وخلال الفترة التالية لهذا التاريخ دأبت الصين وان كـان بـشكل تدريجى على إعداد إطار قانونى مستقر إلى جانب تقديم حـوافز لجـذب المستثمرين الأجانب ورغم ذلك كان تدفق رأس المال الاجنبى ممدوداً بين عامى 1979 ، 1982 ، ولكن منذ عام 1983 عدلت الـصين سياسـاتها وهو ما مكنها من جذب الاستثمارات المباشرة التى تبلغ فى المتوسـط 3 مليارات دولاراً سنوياً بين عامى 1980 – 1990 فقد ارتفعت إلـى 4.3 مليار دولاراً فى عام 1991 ثم قفزت إلى 11 مليار دولار عام 1992 .

وبذلك أصبحت الصين ثانى أكبر متلق للاسـتثمارات الأجنبيـة المباشرة بعد سنغافورة وذلك على أسـاس المجمـوع التراكمـى لهـذه الاستثمارات بين عامى 1979 و 1991 ، ثم انفردت الـصين بـالمركز الأول منذ هذا التاريخ .

وترى الحكومة ضرورة استفادة عملية التنمية من الاستثمارات الأجنبية ، ولقد اتجهت الاستثمارات الأجنبية فى البداية وحتى عام 1992 إلى السلع البسيطة إلا أنه منذ عام 1992 إختلفت الأنماط الاستثمارية إلا أنه منذ عام 1992 أختلف الأنماط الاستثمارية وامتدت إلى الصناعات ذات التقنية العالمية Tech- Hi وهو الأمر الذى استتبعه زيادة تحسين تشريعاتها الوطنية وتبسيطها كى تستطيع جذب المزيد من الاستثمارات بالإضافة إلى اتخاذ الخطوات التى تمكنها من مواصلة عملية التنمية. (1)

ولكى تتم هذه الخطوات قامت الصين بتحديد الأهداف التالية:

أ - استمرارية واستقرار السياسات الاستثمارية المطبقة .

ب- التوسع فى مجالات الاستثمارات الأجنبية .

ج - إرشاد المستثمرين الأجانب عن أفضل الظروف والمناطق والمجالات لتوجيه الاستثمارات.

د - حث المستثمرين الأجانب على التوجه لمناطق الوسط والغرب ذات الموارد الطبيعية الهائلة.

هـ- حماية المستثمر الاجنبى من خلال دعم الشركات بالمعلومات اللازمة حول القوانين واللوائح التنظيمية.

و- تحسين البيئة الاستثمارية من خلال العمل على تسهيل إجراءات الاستثمار والتجارة الخارجية فضلاً عن النظم المالية .

ز- العمل على الوصول إلى قابلية العملة الوطنية للتحويل Convertibility.

---

(1) تقرير التنمية البشرية فى العالم 1997 .

جدول رقم (4)

يبين ازدياد حجم الاستثمار الأجنبي في الصين للفترة 1984-2002

السنة	مقدار الاستثمار الأجنبي في الصين
1984	1258 مليون دولار
1990	3487 مليون دولار
1992	18.8 مليار دولار
1995	36.8 مليار دولار
1998	43 مليار دولار
2002	52 مليار دولار
2003	53 مليار دولار

شبكة الصين : **WWW. china. org. com**

جدول رقم (5)

يبين إسهام الصين في التجارة العالمية[1] للفترة 1992-2002

السنة	مقدار إسهام الصين في التجارة العالمية
1992	163 مليار دولار
1997	325 مليار دولار
1999	360 مليار دولار
2000	474 مليار دولار
2002	620 مليار دولار

شبكة الصين : **WWW. china. org. com**

---

(1) الصين: الحقائق والأرقام، بكين، دار النجم الجديد، 2000، ص144.الثالثة، 2000، ص 236.

ومن خلال ما تقدم، يتضح لنا إن التجربة الصينية تقوم على أساس إقامة سوق اشتراكي، ونشاط هذا السوق يخضع لسيطرة الحزب الشيوعي الصيني على الرغم من أن آليات السوق هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في الصين.

غير إن هذا الانفتاح الذي شهدته الصين، وما زالت، على العالم الخارجي، لغرض الوصول إلى ما وصلت إليه من تقدم اقتصادي وتجربة فريدة من نوعها، لم يؤد إلى أن تستجيب الصين لما يريده الغرب من تغييرات في النظام السياسي الصيني. فالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية ترى " إن الاندماج الاقتصادي لا بد أن يصحبه اندماج سياسي – أي الاندماج مع الاقتصاد الرأسمالي – وبقدر ما يزداد اندماج اقتصاد الدول الأطراف، من موقع التبعية في الاقتصاد الرأسمالي للمركز يزداد اندماج النظام السياسي لهذه الدول من موقع التبعية ، في النظام السياسي للمركز " وهذا ما تسعى إليه الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يشير كولن باول في عام 1988 إلى أن هناك علاقة وثيقة بين " التقدم الاقتصادي والحرية الاقتصادية والحرية السياسية ".

وهذا الطرح يعني قيام نظام سياسي في الدول التابعة– التي تبنت الحرية الاقتصادية – يتلائم مع الحرية الاقتصادية – مما يؤدي بالنتيجة إلى تبني نظام سياسي على نفس النمط الذي يقوم عليه النظام السياسي في المركز، والذي لا يمكن الفصل فيه بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية.

والحقيقة، إن هذا الطرح الغربي أو الرؤية الغربية لما يجري في الصين، تعني إحداث تغيير جذري في النظام السياسي والاقتصادي، وهذا خلاف ما موجود في الصين.

إن ما يدعم هذا الاتجاه، هو أن هناك مسارين قد ميز بينهما الأدب الاقتصادي لما جرى، ولا يزال من متغيرات في دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي والدول النامية في عملية الانتقال، هما:

1- التحول Transformation

ويشير مفهوم التحول إلى إعادة هيكلة النظامين الاقتصادي والسياسي بشكل مدروس ومخطط نحو إرساء نظام اقتصادي رأسمالي يستند إلى قواعد وآليات السوق، ونظام سياسي ليبرالي ديمقراطي، بمعنى آخر فأن عملية التحول هنا تنطوي على حدوث نقلة وتحول جذري مقارنة بالماضي سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي.

2- الإصلاح Reform

يشير مفهوم الإصلاح إلى تغيير في السياسات أو إتباع سياسات جديدة من شأنها أن تسمح بالأفكار الديمقراطية والنظام الديمقراطي ونظام السوق إلى الحد الذي يضمن سيطرة واستمرار النظم القائمة سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي، ومن ثم فان الإصلاح لا يعني بالضرورة حدوث تغيير عميق في النظم القائمة.

وفي الواقع، إن التجربة الصينية هي نوع من الإصلاح الاقتصادي، ومرد ذلك عدم ارتباط هذه العملية التي تجري في الصين بتغيير في النظام السياسي. (1)

إن الاقتصاد بدأ منذ النصف الثاني من القرن الماضي، يحظى بأهمية متزايدة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية. وقد أدركت القيادة

---

(1) أحمد عبد الأمير الأنباري ، دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة من 1978 – 2005 ، جامعة بغداد، 2007، ص57

الصينية ذلك فانتهجت طريق الإصلاح، الذي سيحولها من "عملاق سكاني إلى عملاق اقتصادي تكنولوجي" وفي فترة قياسية.

وعلى مدى السنوات الـ30 المنصرمة، شهد الاقتصاد الصيني نموا متسارعا، وارتفع مستوى معيشة الشعب الصيني بشكل ملحوظ. في الفترة ما بين عام 1978 وعام 2006، سجل معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي في الصين 9.67%. وبالنسبة إلى معيشة الشعب، خرجت البلاد من دوامة مشكلة الغذاء والكساء، ودخلت عتبة الحياة الميسورة. وتم تقليص عدد الفقراء في الأرياف من 250 مليون نسمة إلى مليونين نسمة. بالإضافة إلى ذلك، تزداد الاتصالات وأعمال التعاون بين الصين والعالم الخارجي عمقا واتساعا. في العام الماضي، بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول العالم 2.17 ترليون دولار أمريكي، ما يحتل المرتبة الثالثة في العالم.

إن الإنجازات المحققة في الصين هي نتائج التزام بطريق التنمية السلمية، كما هي نتائج التزام بالانفتاح على الخارج والمشاركة الشاملة في التعاون والتنافس الدوليين في هذه العملية، قدمت الصين مساهمات لدفع التنمية والازدهار على المستوى الإقليمي والعالمي من خلال تنميتها الذاتية.

ولقد أصبحت الصين محركا هاما لدفع النمو الاقتصادي العالمي. في السنوات الأخيرة، ظل معدل مساهمة الصين في النمو الاقتصادي العالمي ما فوق 10%. في العام الماضي، بلغ معدل المساهمة الصينية 17%، لتجاوز نصيب الولايات المتحدة لأول مرة.

في الوقت الحالي الذي يتزامن فيه التدهور المستمر للاقتصاد الأمريكي والاضطرابات المالية العالمية، والقلق العام تجاه أفق الاقتصاد

العالمي، لا شك في أن النمو القوي في الصين والكيانات الاقتصادية الناشئة بما فيه مصر يكتسب أهمية بالغة بالنسبة إلى التنمية الاقتصادية العالمية.

ولقد أصبحت الصين قوة هامة لدفع نمو التجارة العالمية. في الفترة ما بين عام 2003 وعام 2006، تجاوز معدل مساهمة الصين في نمو التجارة العالمية 15%، ما يساوي معدل المساهمة الأمريكية. وفي العام الماضي، بلغ حجم التجارة الخارجية للصين 2.1738 تريليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 23.5%. ومن المتوقع أن يوفر الاستيراد الصيني السنوي المتجاوز تريليون دولار أمريكي سوقا ضخما لشركائها التجاريين في السنوات القادمة.

كذلك أصبحت الصين مكونا مهما من مكونات النهوض العام للدول النامية. إن النمو القوي لاقتصاد عدد كبير من الدول النامية بما فيه القارة الإفريقية يوفر آفاقا وإمكانيات جديدة لتوسيع التعاون القائم على المنافع المتبادلة بين الدول النامية. في السنوات الأخيرة، وتزداد وتيرة التبادل والتعاون بين الصين والدول النامية في كل المجالات. إن منتدى التعاون الصيني الإفريقي ومنتدى التعاون الصيني العربي باعتبارهما من محافل الحوار والتعاون الجماعي بين الدول النامية يظهران حيوية كبيرة فى هذا المجال.

وإن الصين تؤمن بالمنافع المتبادل والفوز المشترك في التعاون الدولي، وتعمل على توسيع القواسم المشتركة لمصالح الأطراف المختلفة، وتوفيق التنمية الذاتية للدول مع المصالح والاعتبارات لشركاء التعاون. ولا تتفق الصين فيما يسمى بلعبة محصلة صفر والسعي وراء مصلحة جانب واحد دون الأخذ باعتبار الآخرين. إن الناس يتحدثون كثيرا عن

تغيرات العالم. ونرى أن العالم أصبح أصغر فأصغر فعلا، وتزداد الاتصالات والاعتماد المتبادل بين الدول أوثق فأوثق. [1]

وهناك مشاكل وتحديات أكثر فأكثر تتطلب تعاون الدول. فإن العالم قد أصبح إلى حد ما كيانا موحدا للمصالح المشتركة. لا يمكن النظر إلى العالم ومعالجة العلاقات الدولية بالأسلوب الدارج في القرن الـ18 أو الـ19، أو بأفكار الحرب الباردة في القرن الماضي. إن الدول النامية الغفيرة تستحق مزيدا من التعاون على قدم المساواة، ومزيدا من المساعدات الملموسة والفعالة، بدلا من الانتقادات التي تتناقض مع الواقع.

وعلى الرغم من أن الصين شهدت تغيرات كبيرة على مدى السنوات الـ30 الماضية منذ بدء الإصلاح والانفتاح، غير أن الصين مازالت دولة نامية، ولم يحصل تغير أساسي في ظروفها المتمثلة في كثرة عدد السكان وضعف الأسس الاقتصادية وعدم تطور القوة الإنتاجية. مع أن حجم الاقتصاد الصيني كبير نسبيا، لكن متوسط النصيب الفردي للناتج المحلي الإجمالي مازال بعد المرتبة الـ100 في العالم. وأظهرت كارثة الجليد والثلج التي ضربت جنوب البلاد في أنه مازال هناك كثيرا من الحلقات الضعيفة في البنية الأساسية والإدارة الاجتماعية والقدرات على معالجة الطوارئ. وتواجه الصين كثيرا من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، بما فيه زخم توسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء والفجوة بين المدن والأرياف والفجوة بين المناطق المختلفة، بالإضافة إلى قيود الموارد والبيئة على عملية التنمية. وتحرص حكومة الصين على حوصلة التجارب التنموية والاستفادة من الخبرات التنموية من الدول الأخرى، وطرحت

---

(1) دو تشي وين، التنمية في الصين ومسارها في المستقبل ،المجلس المصري للشؤون الخارجية يوم 28 فبراير عام 2008 .

على هذا الأساس مفهوما جديدا للتنمية. ألا وهو مفهوم التنمية العلمية القائمة على وضع الإنسان في المقام الأول وتحقيق تنمية شاملة ومتناسقة ومستدامة.

إن مفهوم التنمية العلمية يتمثل في جوهره في وضع الإنسان في المقام الأول، والتأكيد على أن التنمية من دعم الشعب، والتنمية في خدمة الشعب، وتمكين المواطنين الصينيين البالغ عددهم 1.3 مليار نسمة من الاستفادة الكاملة والمتساوية من إنجازات التنمية والإصلاح. إن مفهوم التنمية العلمية يؤكد على أن التنمية لا بد أن تكون شاملة، بمعنى لا تقتصر في التنمية الاقتصادية، إنما تأخذ الأبعاد الشاملة بما فيه التنمية السياسية والثقافية والاجتماعية والبيئية، ولا بد أن تكون التنمية متناسقة بمعنى التناسق والتوازن بين مختلف جوانب التنمية وحلقاتها. ولا بد أن تكون التنمية مستدامة، بمعنى ترشيد استغلال الموارد وحماية البيئة حتى تتمكن الأجيال القادمة من تحقيق التنمية المستمرة. كما يتطلب مفهوم التنمية العلمية "خمسة توازنات"، ألا وهي التوازن بين التنمية في المدن والأرياف، والتوازن بين التنمية في المناطق المختلفة، والتوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتوازن بين التنمية الداخلية والانفتاح على الخارج، والتوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

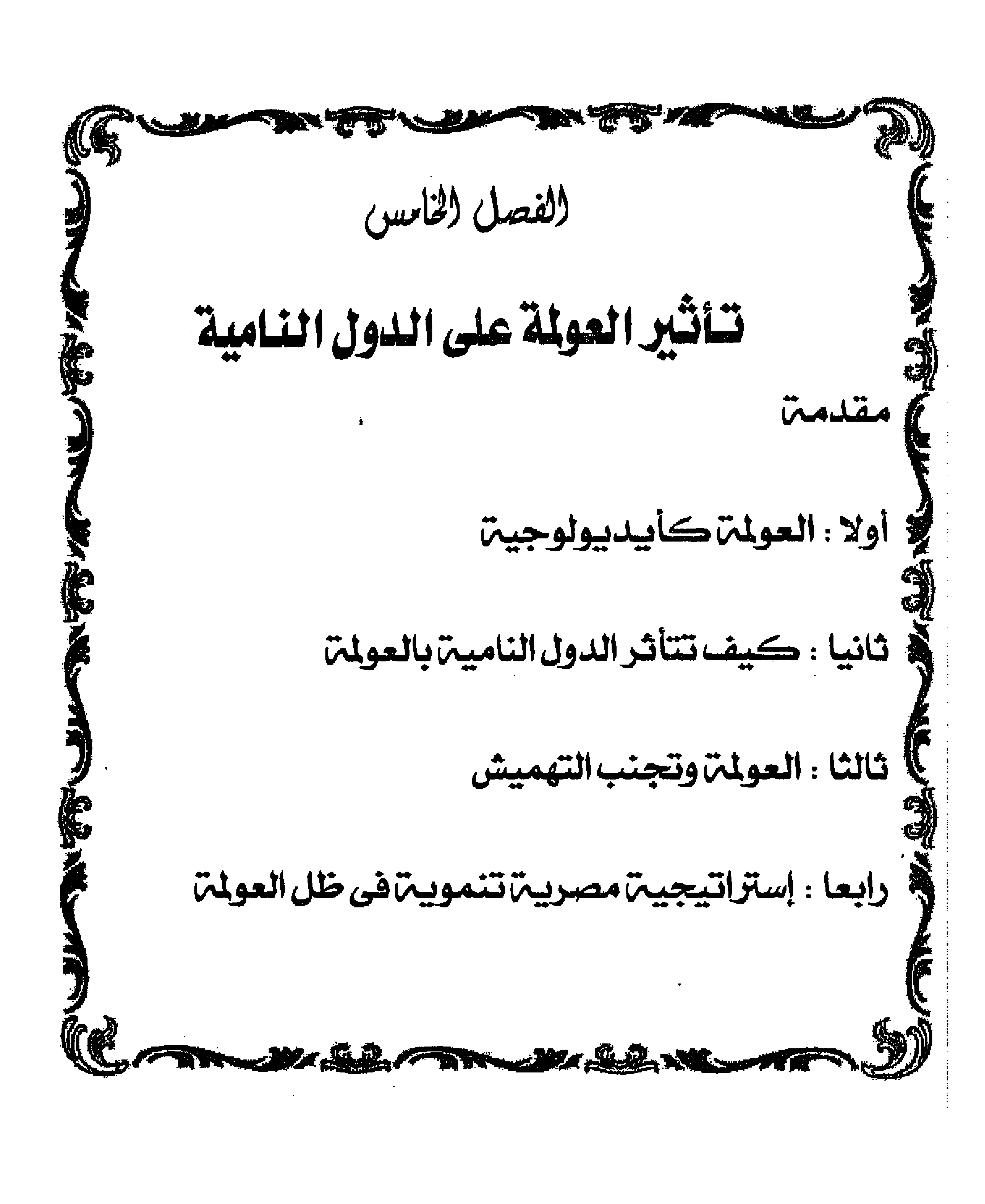
إن النقطة الحاسمة للتوازن بين التنمية في المدن والأرياف هي تعزيز التنمية الريفية ومعالجة المشاكل التي تهم مصالح الفلاحين. والنقطة الحاسمة للتوازن بين التنمية في المناطق المختلفة هي مساعدة المناطق الداخلية والمتخلفة اقتصاديا في الإسراع بخطوات التنمية. والنقطة الحاسمة للتوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي تحسين معيشة الشعب ودفع البناء الاجتماعي. والنقطة الحاسمة للتوازن بين تنمية البشر والطبيعة هي زيادة تشجيع حسن استغلال الموارد وحماية البيئة. والنقطة الحاسمة

للتوازن بين التنمية الداخلية والانفتاح على الخارج هي الالتزام بالانفتاح على الخارج كالسياسة المقررة والمشاركة في عملية العولمة الاقتصادية على مستوى أعلى.

أما كيف يمكن معالجة العلاقة بين العدل والفعالية والعلاقة بين السوق والمجتمع؟ وكيف يمكن التوفيق بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي وحماية البيئة لتحقيق التنمية المتناسقة؟ فهذه الأسئلة تعتبر قضايا عامة وأساسية تواجه كافة دول العالم. إن مفهوم التنمية العلمية هو الجواب الذي وجدته الحكومة الصينية لهذه الأسئلة انطلاقا من ظروف الصين المتاحة.[1]

---

(1) السيد دو تشي وين، التنمية في الصين ومسارها في المستقبل ،المجلس المصري للشؤون الخارجية يوم 28 فبراير عام 2008 .



الفصل الخامس

تأثير العولمة على الدول النامية

مقدمة

أولا : العولمة كأيديولوجية

ثانيا : كيف تتأثر الدول النامية بالعولمة

ثالثا : العولمة وتجنب التهميش

رابعا : إستراتيجية مصرية تنموية فى ظل العولمة

الفصل الخامس

تأثير العولمة على الدول النامية

مقدمـــة

يكتسب اصطلاح العولمة " Globalization " أهميـــة متزايـــدة في المناقشات الاقتصادية والسياسية في مختلف بلدان العالم المتقدم والنامي على حد سواء ، نظرا لما سيترتب على تلك العملية من تحولات جذريـــة وانعكاسات قوية على العلاقات الاقتصادية الدولية سوف تؤثر على مستقبل العالم وعلى سياسات التنمية المطلوبة للتـــواؤم مـــع الـــشروط الجديـــدة للاقتصاد العالمي ، وأعرض فى هذا الفصل لأهم تأثيرات العولمة علـــى الدول النامية .

أولا : العولمة كأيدلوجية

" تعريف العولمة " :

عندما يذكر مصطلح العولمة globalization فإنه يجعل الـــذهن يتجه إلى الكونية أى إلى الكون الذى نعيش فيه وإلى وحدة المعمور مـــن الكوكب الذى نعيش عليه ومن ثم فإن المصطلح يعبر عن حالة من تجاوز الحدود السياسية الراهنة للدول إلى أفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره ومن ثم فإن العولمة تأخذ جوانب عديدة من بينها ما يلى:

1- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفورى دون حـــواجز أو حدود بين الدول وهى حرية شاملة حرية نقل وتوطين واســـتثمار جميع عوامل الإنتاج من: أيدى عاملة ورأس مال وإدارة وتكنولوجيا وأرض أو موارد أرضية قابلة للاستثمار والاستغلال.

2- تحول العالم إلى قرية كونية بفعل تيــار المعلوماتيــة informative أى أن يصبح كل سكانه فى حالة معرفة وإحاطة فورية بمــا يحــدث لديهم وبما يحدث لدى الآخرين.

3- ظهور نفوذ وسطوة الشركات متعددة الجنسيات وتلك فوق القوميــات كقوى عاملة عالمية فائقة النفوذ والقوة تسعى من أجل الهيمنة ولــيس لها ولاء أو انتماء لدولة بعينها أو لقومية محددة بل انتمائهــا بحكــم مصالحها إلى العالم كله بأسرة وولائها بحكم مناطق نفوذهــا يــشمل كافة أرجاء الكون.(1)

4- ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة، آليات تقوم بوظــائف كانــت فى يوم ما قاصرة على الدول وأصبحت الآن بحكم العولمة بعيدة عنها وأصبحت بحكم العولمة فاعلة فيها وقائمة عليها وكانت هذه الآليــات متمحورة حول المنظمات غير حكومية والتى أصبحت بحكم قوتهــا وتأثيرها عضوة فى المنظمات الدولية الفوقية مثل منظمــات الأمــم المتحدة وتحضر المؤتمرات العالمية و تصنيع القرارات وتتدخل فــى التوصيات وتفرق رأيها المسموع فيها بل أنها تكاد تشكل حكومــات قوية تملك من المرونة والحركة ما لم تملكه الحكومات العلنية وتملك حرية الاختيار والتوجه ما لها تستطيعه حكومات أخرى.

5- ظهور فكرة حقوق الإنسان باعتباره إنه إنسان له الحق فــى الحيــاة الكريمة بعيدا عن كل صفوف الإكراه والقهر وصــفوف الاســتغلال والضغط وصفوف العذاب والتعذيب وحقه فى الحياة الجيــدة التــى تتضمن كونه:

---

(1) د/محسن أحمد الخضيرى، العولمة الاحتياجية، مجموعة النيل العربيــة للنــشر، القــاهرة 2001م، صـــ31.

- إنسان فاعل ومتفاعل مع الكون الذى وجد فيه.

- إنسان حر يستمتع بحريته ويمارسها بدون قيود - إنسان مبدع خلاق ومبتكر.

- إنسان مثقف واع بقضايا إنسانيته يحافظ عليها ويعيش من اجلها.

- إنسان فى كامل وعيه الذاتى ووعيه المجتمعى ووعيه الكونى .

والمفهوم العام لاصطلاح يعني " أن تصبح كافة أجزاء العالم مرتبطة ببعضها من خلال نظام عام تخضع له كافة دول العالم " .

والعولمة كعملية " Process " لها بعد مادي وبعد أيديولوجي " عقائدي " حيث يمتزج هذان البعدان ببعضهما لربط الاقتصاد والسياسة في آن واحد .

فالعولمة كعملية مادية من خلال قواعد عامة منظمة لها حرية الانتقال عبر الحدود وتبادلها دون قيود أو معوقات تعوق هذا التبادل .

والعولمة أيضًا هي توجه أيديولوجي تم اختياره منذ بداية الثمانينات من هذا القرن في العديد من الدول المتقدمة منذ سيادة الاتجاهات السياسية المحافظة في تلك الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة وكندا وبعض دول غرب أوروبا. (1)

حيث ترتكز النواحي المادية للعولمة على أيديولوجية تتبنى مبادئ ليبرالية جديدة تتمثل في الحرية الاقتصادية والسياسية ونظام السوق الحر والمنافسة والانفتاح العالمي .

---

(1) د / جلال الملاح ، المجلة الزراعية ، " الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية فبراير 1999 ، العدد 483 ، صـ 24.

ثانيا : مراحل تطور العولمة :

يمكن القول أن للعولمة تاريخ قديم وبالتالى فهى ليست نتاج العقود الماضية التى ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وأنتشر وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التى تنطوى عليها العولمة. (1)

وإذا حاولنا أن نتتبع النشأة التاريخية للعولمة يمكننا أن نعتمد على النموذج الذى صاحبه (رولاند روبرتسون) فى دراسته المهمة "تخطيط الوضع الكونى للعولمة باعتبارها المفهوم الرئيسى" والذى حاول فيه أن يرصد المراحل المتتابعة التطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان.

المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية

وقد استمرت فى أوروبا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر. هذه المرحلة شهدت نمو المجتمعات القومية وإضعافا للقيود التى كانت سائدة فى القرون الوسطى. كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية.

المرحلة الثانية: مرحلة النشوء

وقد استمرت فى أوروبا أساسا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده فقد حدث تحول حاد فى فكرة الدولة المتجانسة الموحدة وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية وبالأفراد باعتبارهم مواطنين لهم أوضاع مقننة فى الدولة ونشأ مفهوم أكثر تحديا للإنسانية وزادت إلى حد كبير الاتفاقيات الدولية ونشأت المؤسسات المتعلقة الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول وبدأت مشكلة

---

(1) د/عبد الفتاح مراد، العولمة والتنظيم الدولى المعاصر، دار الكتب والوثائق المصرية، القاهرة 2001م، صـ33.

قبول المجتمعات غير الأوروبية فى "المجتمع الدولى" وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية. [1]

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق

وهى التى استمرت من عام 1870 وما بعده حتى العشرينات من القرن العشرين ظهرت مفاهيم كونية مثل خط التطور الصحيح والمجتمع القومى "المقبول" وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية فى "المجتمع الدولى" وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها وحدث تطور هائل فى عدد وسرعة الأشكال الكونية للاتصال. [2]

وتمت المنافسات الكونية مثل الألعاب الاولمبية وجوائز نوبل والتبنى شبه الكونى للتقويم الجويجورى ونشأت فى هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى وعصبة الأمم.

المرحلة الرابعة: الصراع من أجل الهيمنة

واستمرت هذه المرحلة من العشرينات حتى منتصف الستينيات وبدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة والتى بدأت فى مرحلة الانطلاق ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث الهولوكوست وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان وبروز دور الأمم المتحدة.

---

(1) مرجع سابق صـ23.

(2) مرجع سابق صـ23: 25.

المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين

والتى بدأت منذ الستينات وأدت إلـــى اتجاهـــات وأزمـــات فـــى التسعينات وقد تم إدماج العالم الثالث فى المجتمع العالمى وتصاعد الوعى الكونى فى الستينات وحدث هبوط على القمر وتعمقت القيم ما بعد المادية وشهدت المرحلة نهائية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية.

وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافـــات وتعـــدد السلالات داخل نفس المجتمع. وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثـــر تعقيدا من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة. وظهـــرت حركـــة الحقوق المدنية وأصبح النظام الدولى أكثر سيولة وإنتهى النظام الثنـــائى القومية وزاد الاهتمام فى هذه المرحلة بالمجتمع المدنى العالمى والمواطنة العالمية وتم تدعيم نظام الإعلام الكونى ومن الواضح أن هـــذا التخطـــيط العام لا يغنى عن عديد من التفاصيل التاريخية وفى نفس الوقـــت يمكـــن إثارة التساؤل عن مصير صور الكونية التى تبلورت فى الفترة من 1880 حتى عام 1925 وهل ستستمر أم ستتغير بالإضافة إلى الموضوع البـــالغ الأهمية وهو كيف ستستجيب المجتمعات المختلفـــة للموجـــة المتـــصاعدة للكونية . (1)

ثالثا : كيف تتأثر الدول النامية بالعولمة :

بدأت الدراسات التي تحلل آثار العولمة على الاقتـــصاد العـــالمي والمناطق والدول المختلفة منذ الثمانينات ولقـــد أوضـــحت معظـــم هـــذه الدراسات أن الآثار الاقتصادية للعولمة سوف تختلف من منطقة إلى أخرى

---

(1) مرجع سابق صـــ23: 25.

اختلافًا شديدًا ، وسوف تتوزع الأرباح والخسائر على مناطق ودول العالم بدرجات متفاوتة وتختلف أيضًا درجة تلك الآثار من منطقة إلى منطقة أخرى .

والتأثير المباشر للعولمة على الدول النامية ناتج عن كون تلك الدول عليها أن تتبع في السوق العالمي وأن تتعامل – سواء رغبت أو لم ترغب – مع معطياته وشروطه الجديدة كأمر واقع حيث أنها ليس أمامها خيار آخر .

أما التأثير غير المباشر على الدول النامية فيرجع إلى أن عمليات التكيف الهيكلية التي تسير عليها الدول المتقدمة الآن للتواؤم مع قواعد النظام الاقتصادي العالمي الجديد سوف يترتب عليها تغيرًا في نمط العلاقات بين تلك الدول والدول النامية ، فبدلا من صور وأنماط التعاون الاقتصادي ونقل التكنولوجيا ومساعدات التنمية والتي سادت حتى وقت قريب بين الدول المتقدمة والدول النامية فانه سوف تسود علاقات التنافس من اجل الحصول على الأسواق والاستثمارات وفرص العمل. (1)

وتشير الدراسات التي أجراها البنك الدولي والأمم المتحدة وبعض الدراسات في غرب أوروبا إلى انه من خلال انفتاح الأسواق وتكاملها عالميًا ، ومن خلال الانسياب الحر لرؤوس الأموال فإن مناطق مثل شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وبعض دول أوروبا الشرقية التي تحولت إلى نظام السوق الحر بسرعة سوف تتحقق لها منافع كبيرة ، أما بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا فسوف تتحقق لها منافع نسبية متوسطة " .

---

(1) د / جلال الملاح ، مرجع سابق صـــ 26.

وبالنسبة لمعظم دول أفريقيا ودول الباسيفيك فينتظـــر أن تحقــق خسائر واضحة. وتشير التقارير إلى أنه من بين عدد الدول النامية والبالغ عددها " 93 دولة " هناك 15 دولة فقد استطاعت أن تندمج في الاقتــصاد العالمي بدرجة عالية وهي دول ذات دخل مرتفع .

وفي المقابل هناك 44 دولة نامية تضم نحو مليار مـــن الـــسكان يشكلون 25 % من تعداد السكان في الدول النامية لم تحقق اندماجًا يــذكر في السوق العالمي وهي دول أفريقيا وجنوب آسيا .

وما بين هاتين الفئتين السابقتين فإن هناك مجموعة ثالثة من الدول النامية تبلغ 34 دولة في موقع متوسط تحقق درجة متوسطة من الاندماج وتشمل دول شرق آسيا والباسفيك والشرق الأوسط وشمال أفريقيا هذا من ناحية التأثيرات المباشرة للعولمة على الدول النامية.[1]

أما من ناحية التأثير الغير مباشر فانه ينتج عن انـــه مـــع تنـــافي عمليات العولمة سيحدث تغير في العلاقات نتيجة لاختلاف نظرة وسياسات الدول المتقدمة تجاه الدول النامية .

وسيترتب على ذلك تغير في علاقات التعاون مـــن حيـــث الكـــم والنوع ، فالاتجاه الآن في الدول المانحة نحو تقليص المـــساعدات التـــي ستقدمها تلك الدول للتنمية في الدول النامية .

وتشير الباحثة الأمريكية " كاترين كولد " في كتابها " Masters of illusion " أو سادة الوهم " والذي يحمل عنوانًا فرعيًا " The World Bank and The Poverty of nations " أو البنك الدولي وفقر الأمم ، إلى الدور الذي يلعبه البنوك الدولي باعتباره واحدًا من أبرز قلاع العولمة

---

(1) د / جلال الملاح ، مرجع سابق ، صــــ 28.

في العصر الراهن في تكريس العولمة من خلال قروض المشروعات التي يقدمها البنك للدول الفقيرة .

ويتجلى الفساد داخل البنك الدولي ذاته في حديث كمديرة " جيمس ولفنون " في حديث لصحيفة واشنطن بوست الأمريكية بقوله: " إذا كان البنك يكافح الفساد لدى الدول التي تأخذ قروضًا ، فعلينا أن نتأكد وبشكل قاطع أن الأعمال تشير بشكل ممتاز داخل مؤسساتنا ".

كذلك فإن التقرير السنوي للبنك الدولي وتحت بند " مدفوعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية للبلدان الموردة مقابل التوريدات الخارجية نقرأ الأرقام التالية التي حصلت عليها البلدان الموردة مقدرة بملايين الدولارات الأمريكية. (1)

فرنسا " 8008 " ملايين ، ألمانيا " 12794 " مليونًا اليابان " 14590 " مليونًا ، المملكة المتحدة " 8426 " مليونًا الولايات المتحدة " 22016 " مليونًا .

أي أن هذه الدول الأكثر مساهمة في البنك الدولي هي الدول ذاتها التي تحصل شركاتها على اكبر عقود ممكنة من مشاريع البنك ، وهي مشاريع تهدف في الأساس إلى تنمية العالم الثالث ومساعدة فقرائه ، ولكن عندما تستورد الدول المساهمة والفنية ما دفعته من أموال مع الفوائد وعندما يلتهم خبراؤها ومستشاروها كتلة نقدية خيالية من كل مشروع .

وعندما يستولي عدد محدود من المسؤلين غلى عمولة قد تصل إلى ثلثي كلفة المشروع عندئذ يصبح مشروعا أن نطرح السؤال الآتي من يساعد من ؟

---

(1) شوقي رافع ، عولمة الفساد " البنك الدولي حل يقرض الرقم "، مجلد العربي العدد 481، 1998 ، صـ 14.

ولعل الإجابة على هذا التساؤل تكمن في المقولة الآتية :

" إن البنك الدولي هو أحد رموز " العولمة " في العصر الراهن ، والدول الرئيسية المساهمة في البنك تسترد باليسار ، ما تدفعه باليمين . أي انه يساهم في عولمة الفساد ".[1]

رابعا : دور العولمة في تكريس تبعية الدول النامية :

لعل من أهم مظاهر العولمة ذلك النزوع إلى ما يسمى بعولمة الثقافة أو نظام التحكم الاجتماعي العالمي في سلوك المجتمعات وشيوع قيم لمصلحة القوة المهيمنة ، وفي هذا المجال ينبغي لنا أن نميز بين العولمة والعالمية في مجال الفكر العلمي والمنتج التقني العالمي القدرات والذي تجسده كمثال تكنولوجيا الاتصالات والحواسب ، ولكن العولمة هنا تعني فرض نهج بذاته ومصالح وقيم ثقافية بذاتها ، وكل ما تراه القوة ذات الهيمنة أمرا نافعا وضروريا لها ويوافق مصالحها .

فالعولمة إذن تمثل محاولة للحفاظ على الأوضاع أو تثبيتها على نحو بذاته طبقا لمصالح " مركز" محدد الغلبة والهيمنة في الإنتاج التقني والثقافي .

وغني عن البيان أن المعرفة العلمية أضحت نشاطا إنتاجيا وإبداعيا فيصوره شبكة عالمية ، وان التحكم في هذه الشبكة منوط بأصحاب القدرة على الإسهام ، كل حسب نصيبه في هذا الإنتاج الابداعي والدول العربية ودول العالم الثالث بصفه عامة خارج هذه الشبكة ، بينما القوى المتحكمة هي القوى الصناعية الأولى في العالم بجامعاتها ومراكز أبحاثها وإنتاجها التقني الذي تطور على مدى خمسة قرون ويمثل الغرب

---

(1) المصدر السابق، ص 141 ، 142.

" المركز " انه مركز الإنتاج والتحكم والتوظيف المعلوماتي ، وهو منهل المعارف والمعلومات العلمية سواء في صورة كتب أو دوريات أو مراكز بحث وجامعات أو شبكة اتصالات عالمية الكترونية أو وكالات أنباء إلى كل ما يسهم في صناعة العقول أو التلاعب بها. (1)

وحرى بنا ألا ننسى أن المعرفة سلطة ، وأداة هيمنة وان من يملك المعرفة وأدوات توزيعها والقدرة على توظيفها يملك السلطة للتحكم في العقول التابعة.

والواقع أن هناك مساحة كبيرة تفعل بين المركز وبلدان الأطراف أو تلك البلدان العاطلة من القدرة على التحكم في هذا كله أو بلدان العالم الثالث وهكذا أصبح للمراكز الهيمنة في عصر المعلومات على تلك البلدان، فالمركز له الهيمنة إنتاجًا وإبداعًا وتوزيعا حيث اكبر قدر من الجامعات ومراكز الأبحاث التي يقصدها أبناء بلدان الأطراف لتلقي العلم والثقافة ، وحيث مراكز الإعلام والتوزيع والدرجات ووكالات الأنباء وبث المعلومات التي تصل مصاغة أيديولوجيًا إلى أبناء بلدان الأطراف وهكذا يبدو العالم " تابعًا ".(2)

ويتمثل الحل لهذا الموقف في تطوير التعليم والجامعات ومراكز البحث والاتصالات وتوفير بنية أساسية للإبداع المعرفي وتوزيع وتوظيف هذا كله تخطيطيًا ، وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية بصفة عامة ، كذلك فإن الطريق ليس ممهدًا نظراً لأن دول المركز ترى في هذا تناقضًا مع مصالحها وهكذا يتبين أن المعرفة كلها وبصفة خاصة العلوم الأساسية

---

(1) د / شوقي جلال ، العولمة وتعريب الترجمة ، مجلة العربي العدد 481 ، ديسمبر 1998، صـــ 30

(2) د / شوقي جلال ، مرجع سابق صـــ 32.

والمدارس الفكرية يتم إنتاجها في الخارج ، وعالمية المعرفة لا تنفي أبـدا مركزية الإنتاج وتبعية الأطراف وهي علاقة دينامية قابلة للتحول والتغير شريطة وعي بلدان الأطراف وتكثيف العمل العلمي المشترك في تكامـل وتضافر من اجل التحول إلى قوى إنتاجية إبداعية للمعرفة وفقا للمقتضيات الحضارية لهذا النشاط .

خامسا : العولمة وتجنب التهميش :

على الرغم من الصورة القاتمة لآثار العولمة على العديـد مـن الدول النامية ، فإنه بالنسبة للدول ذات المبادئ القوية نسبيًا والتـي تتبـع سياسات تفضي للنمو نجد أن الانفتاح قد ساعد علـى الإسـراع بعمليـة التقارب الاقتصادي .

وتعتبر ماليزيا وتايلاند مثلين لتلك الدول ، إن التحدي الأساسـي أمام هذه الدول هو تامين مكتسباتهم من خلال إنتاج سياسة يوجهها السوق، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتحسين البنية الأساسـية وتـوفير العمالة الماهرة حتى تقضي على قيود الإنتاج في الاقتصاد .

وغالبا ما كان تصعيد الضغوط يحدث نتيجة لتـدفقات رأسـمالية قوية ، وثبت بالتجربة أنه رغم إمكانية تكملة تدفقات رأس المال للمدخرات المحلية ومساهمتها في الأداء الاقتصادي القوي فإنه بدون سياسات سلمية أو عند حدوث هزات خارجية فإن مثل هـذه التـدفقات يمكـن أن تزيـد من سرعة تأثر الدول بالأزمات المالية الخارجية والداخلية ولقد لمسنا هذا في أزمة المكسيك. [1]

---

(1) "Globalization and opportunities for Developing Countries – in world Economic. IMF: Washington, 1997 – pp72 – 92.

ترجمة : أميمة عبد العزيز ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط .

كما ينبغي على الدول تلك أن تضع ضمن أهدافها إتاحة الفرصة للمستثمرين المحليين لتنويع محافظ أوراقهم محليا وعالميا ، بغية تخفيض المخاطر وأيضا للمساعدة في صنع تقلبات الأسعار في العقارات وباقي أسواق الأصول المحلية.

وفي هذا الإطار كان التخلص تدريجيًا بحذر من قيود رأس المال من خلال مجموعة من السياسات لتدعيم نظام بنكي محلي سليم بالإضافة إلى سياسة سعر صرف مناسبة تسمح بقدر بقبول من المرونة.

كل هذا سيخفف من العبء على التكيف المالي ويوفر توازنا أفضل داخل آليات السياسي من خلال قطاع مالي أكثر تطورا.

وفي حقيقة الأمر فان كثير من الدول تأتي في أدنى التوزيع العالمي لدخل الفرد تواجه ظروفا تتمثل في احتياطي محدود من رأس المال البشرى ، وأسس ضعيفة من الموارد وعدم استقرار سياسي بما في ذلك الحروب الأهلية والصراعات الإقليمية التي كانت سببا في الحيلولة دون زيادة الاستثمار والنمو ، والكثير من هذه الدول تعاني أيضًا من المستويات المرتفعة من الدين العام ، بما فيه الدين الخارجي والذي تراكم عبر سنين الإدارة المالية الضعيفة ، وكذلك الهزات في أسعار السلع ، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي ، والمتابعة الضعيفة .

ومع ذلك تغلبت بعض الدول النامية ، على هذه العراقيل ، وحققت طفرة في نمو الناتج المحلي حيث بدأت برامج من الإصلاح الاقتصادي الكلي والهيكلي منذ مطلع التسعينات .

وتزايد عدد الدول في أفريقيا جنوب الصحراء التي حققت معدلات نمو في الناتج المحلي أكثر من 4 % من 14 دولة إلى 25 دولة وذلك خلال الفترة 1990 – 1995 م .

كما أن عدد الدول التي حققت نمواً سالبا انخفض من 18 دولة إلى تسع دول ".[1]

سادسا : إستراتيجية التنمية في مصر في ظل تنامي العولمة :

يتبين من السابق أن هناك أضراراً خطيرة يمكن أن تقع على كثير من الدول النامية ومن بينها مصر وبالتالي فانه لابد من تحديد أسس واضحة لسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث يمكن للاقتصاد المصري التكيف " الديناميكي " مع المتغيرات المتوقعة .

ويمكن أن نستعرض أهم تلك الملامح الخاصة بالسياسات التي تساعد على ذلك .

أولا: لابد من تقوية الشعور الوطني وتعميق الديمقراطي والشعور بالمسئولية لدى جميع أفراد المجتمع وهذا الشرط يعتبر أساسيا في مواجهة التقلبات المتوقعة ، فالشعور الوطني بأهمية التحدي يساعد في نفس الوقت على الاستقرار الداخلي اقتصاديًا وماليًا وبالتالي يساعد ذلك على التكيف مع المتغيرات العالمية .

ثانيًا: تقوية الدافع الذاتي للاقتصاد المصري وتحديد السلع الرئيسية كنقطة انطلاق للنمو في ضوء احتمالات الأسواق العالمية وتطوراتها .

---

(1) المصدر السابق ، صـ 92.

ثالثا: لابد من تقوية رصيد رأس المال البشري بزيادة الإنفاق على التعليم والاختراعات لتكوين قاعد تكنولوجيـة محليـة يمكـن تطويرهـا باستخدام الإمكانات المحلية. (1)

رابعا: طالما أن الكيانات الصغيرة سوف لا يمكنها الصمود أمـام التيار المتنامي للعولمة ، وفي ظل تزايد التكتلات الاقتصادية في العـالم ، فلا مناص لمصر والدول العربية (أو الإسلامية فـي آسـيا وأفريقيـا) من التكتل اقتصاديًا لمواجهة تلك التكتلات .

خامسا: يعتبر الاستثمار البيني بين الدول العربية والإسلامية هـو الأساس لقيام التكتل الاقتـصادي مـن حيـث أن الخلافـات الـسياسية والأيديولوجية تتلاشى أمام قوة المصانع المشتركة بين الشعوب .

وهذا هو الأسلوب الذي أدى إلى تنامي غرب أوروبـا اقتـصاديا وأدى إلى إنشاء السوق الأوروبية فالمجموعة الأوروبية .

سادسا: يجب مراعاة البعد الاجتماعي في سياسات التنمية حيـث من المتوقع إعادة توزيع الثورة وتفاقم مشكلة البطالة. (2)

سابعا : العولمة والعدالة الاجتماعية

العولمة عمليه لها العديد من الآثار الايجابية والسلبية ومن خـلال العمل ومن خلال البشر يمكن التحكم فى الآثار السلبية لتحقيـق المزيـد من الآثار الايجابية ولكى يكون للقواعد العديد من المظاهر الايجابية يجب أن تكون العدالة الاجتماعية هى أهم وسيلة واهم هدف للعولمة لكى تكون أكثر إيجابية .

---

(1) د / جلال الملاح ، مرجع سابق صـ 27.

(2) د / جلال الملاح ، مرجع سابق صـ 28.

ولقد اعتمدت الدول الأعضاء بمنظمة العمل الدولية بمدينة جينيف السويسرية " إعلان العدالة الاجتماعية لتحقيق عولمة عدالة " وهو خطوة تاريخية حسب مراقبين فى مسيرة المنظمة منذ اعتمادها إعلان فلادلفيا عام 1944 الذى أكد على حق الإنسان فى أن يسعى إلى تحسين حياته المادية والروحية فى أوضاع تتسم بالحرية والكرامة.

وقال المدير العام للمنظمة خوان سومافيا أن الإعلان الجديد جاء رداً على توجيهات أسواق العمل الحديثة الآخذة فى التغيير حيث سيعزز هذا الإعلان جهود المنظمة للرد عليها من خلال خطة مناسبة .

وأضاف سومافيا أن الإعلان لا يثير فقط إلى تغيير كبير نحو تحقيق التوازن بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية ولكنه يشكل أداة لمواصلة تعزيز عولمة عادلة تقوم على عمل لائق .

تحديات العولمة:

إن الحكومات والشركات والعمال من جميع الدول الأعضاء ستتيح إستراتيجية جديدة للحفاظ على الاقتصاديات المفتوحة والمجتمعات المفتوحة القائمة على العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص للعمالة المنتجة فى وجود مشاريع مستدامة وتماسك إجتماعى.

ويقر الإعلان بفوائد العولمة ولكنه يدعو إلى بذل جهود جديدة لتنفيذ سياسات العمل اللائق بوصفها وسيلة لتحقيق نتائج عادلة وتحسين أوضاع الجميع. (1)

كما يسلط الضوء على أن العولمة هى التى تعيد الآن تشكيل مجالات العمل بشكل عميق وان هناك بها بلداناً مختلفة استفادت منها فى تحقيق معدلات جيدة فى النمو الاقتصادى وفتح فرص عمل جديدة .

---

(1) www .aljazeera.net/

والإعلان لا يعتبر فى الوقت نفسه أن هناك تحديات كبرى نشأت أيضاً فى ظل العولمة من بينها عدم المساواة فـــى الأجــور واســـتمرار معدلات البطالة والفقر فى بعض الدول وضعف قدرة الاقتصادات المحلية على تحمل الصدمات الخارجية وعدم حماية العمل فـــى ظـــل الاقتـــصاد المفتوح .

وقد قام الإعلان بوضع آلية للمتابعة لضمان الوسائل التى يمكـــن للمنظمة مساعدة الدول الأعضاء من خلال جهودها الراعية التـــى تقويـــة فرص العمل اللائقة كما تتضمن تلك الآلية استغراقاً لجهود منظمة العمـــل الدولية ومناقشات منتظمة من جانب مؤتمرات العمل الدوليـــة ومناقـــشات منتظمة لقواعد العمل الدولية رداً على الواقع والإحتياجـــات فـــى الـــدول الأعضاء مع تقديم مساعدات تقنية وخدمات استشارية وتعزيـــز لقـــدرات البحث وجمع المعلومات وتبادلها .

أما عن الردود فقد توالت الردود على هذا الإعلان حيث وصـــفه رئيس لجنة تعزيز قدرة منظمة العمل الدولية جان جاك بالبوصلة التـــى سيترشد بها الجميع لتشغيل المستقبل .

كما توقع منسق لجنة تقديم الإعلان أمام الجلسة العامة "ســـيرجيو باردو" أنه سيساعد بشكل مباشر على تحسين الظروف المعيشية للعمـــال ذوى الأوضاع الصعبة وسيحث على المـــساواة بـــين الرجـــل والمـــرأة فى الدول النامية والمتقدمة على حد ســـواء واعتبـــره دلـــيلاً استرشـــادياً للأجيال القادمة .

من ناحيته أعرب نائب رئيس اتحاد أصحاب الأعمال "ايمانويل جوليان" عن ثقته بأن المنظمة أصبحت الآن مجهزة بأفضل وسيلة لمواجهة تحديات العولمة كما ستساعد المنظمة الدولية على التمسك بقيمها الأساسية ويأتى هذا الإعلان فى مرحلة يسيطر عليها عدم الثقة بشكل واسع فى عالم العمل بدءاً من الاضطراب الحالى والانكماش الاقتصادى إلى ارتفاع معدلات البطالة وعدم كفاية الحماية الاجتماعية.

ويأمل المراقبون أن يساعد هذا الإعلان الحكومات والعمال وأصحاب العمل ومنظمة العمل الدولية على تعزيز إقامة شراكات بين كل الأطراف استجابة لتزايد تحديات العولمة لضمان حقوق العمال خاصة الحرفيين وذوى الدخول المحدودة. [1]

---

(1) www .aljazeera.net/



الفصل السادس

التنمية والبيئة فى الدول النامية

مقدمة

أولا : البيئة من وجهة نظر سوسيولوجية

ثانيا : إدارة البيئة والتنمية المستدامة فى الدول النامية

ثالثا : مشكلات البيئة والتنمية الاقتصادية

رابعا: كيفية التوفيق بين التنمية ومشكلات البيئة

الفصل السادس

التنمية والبيئة فى الدول النامية

مقدمـــة

تزايد الاهتمام في العقدين الماضيين بالنتائج البيئية السيئة الناشئة عن حركة النمو الاقتصادي في العالم ، وقد أوجس النـــاس خيفـــة مـــن المخاطر البيئية مثل ارتفاع الحرارة على الكرة الأرضية والضرر الـــذي يصيب طبقة الأوزون مما تحدثه أنماط معينة من الانتاج والاستهلاك كما حظيت بالاهتمام الدولي المتزايد أنواع أخرى من الأضرار البيئيـــة مثـــل تعرية التربة في أماكن مهمة من المرتفعات حيث مفارق ســـيل الميـــاه ، ومثل التصحر وتدمير الغابات الاستوائية ، وأضرار عادة تـــصيب أمـــة بعينها أو منطقة بذاتها ، وقد صدرت دعوات كثيـــرة مثـــل مـــن أجـــل "وضع مقاييس بيئية في الصناعة" كما أعدت بروتوكولات دولية وإقليمية للسيطرة على افراز أنواع معينة من الغازات الخطيرة .

ومما لا شك فيه أن مشكلة البيئة في الدول النامية بصفة خاصـــة في الوقت الحاضر ، أصبحت من المشاكل العالمية التي لهـــا انعكاســـاتها السلبية المتعددة على أبعاد التنمية للأجيال الحالية والقادمة في نفس الوقت.

أولاً : البيئة من وجهة نظر سوسيولوجية:

ينعكس اهتمام علماء الاجتماع حول قضية البيئة ابتداء من الأفكار الداروينية الاجتماعية حتى الوقت الحاضـــر وتتركـــز تحلـــيلات علمـــاء الاجتماع على البيئة باعتبارها أحد المكونات الرئيسية للتنظيم الاجتماعى وظهر ذلك خاصة مع نمو الدراسات الايكولوجيـــة البـــشرية والتنظيميـــة

ويمكن القول بأن علماء الاجتماع وتحليلهم لقضايا البيئة ومشكلاتها مثـــل بارسونز Parsons وسملسر Smelser قد أسهموا فى تطوير النظريـــات التى طرحها بعد ذلك علماء العلــوم الاجتماعيــة. ولا ســيما الاقتــصاد والسياسة والجغرافيا والعلوم الطبيعية.

ثانياً : ادراة البيئة والتنمية المستدامة فى الدول النامية:

اهتم علماء التنمية بدراسة العلاقة بين التنمية والبيئة خلال العقود الثلاثة الماضية والتى أطلق عليها عقود التنمية.

وهذا يعكس مدى الاهتمام بقضايا التنمية على المستوى العـــالمى وربطهابالمتغيرات والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتـــى طرأت على العالم ككل وفى الدول النامية بصورة خاصة.(1)

وأصبحت قضية كل من التنمية والبيئة فى العالم الثالث قضية واحدة، ترتبط كل منها بالأخرى، إن الاهتمام بمشكلة ادارة البيئة وعلاقتها بالتنمية تعتبر احدى المشكلات الحديثة التى ظهرت مع منتصف العقد الماضى خاصة بعد أن ركزت العديد من المؤسسات والتنظيمات العالمية على قضية ادارة البيئة ومشكلاتها المختلفة مثل مشكلة الجفاف والتصحر فى أفريقيا وتسرب الغاز من مصانع المبيدات بالهند وانفجار براميل الغاز السائل فى مدينة مكسيكو سيتى والمفاعل الذرى فى تشرنوبيل وندرة مياة الأمطار والأنهار وارتفاع نسبة ملوحة المياة الجوفية.

---

(1) د / عبدالله محمد عبد الرحمن ، البيئة والتنمية المستمرة فى العالم الثالث ، الإســكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1993 ، صــ 187 ، 188 .

وتعتبر المشكلة السكانية من أشد الأزمات التـــى تواجــه العـــالم ومن المتوقع أن تصل الزيادة السكانية إلى 14 بليون نسمة وهـــذا النمـــو سوف يؤثر على الموارد الاقتصادية والطبيعية والبيئية فى العالم.

وبالطبع فان تزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى الـــدول النامية نتيجة لعقم سياستها نحو ادارة البيئة والتنمية يجعلها عـــاجزة عـــن مواجهة مشكلاتها مع الفقر والضغط السكانى المتزايد واهـــدار الطاقـــات الاقتصادية والبشرية ومشكلات التضخم والمديونية الخارجية ولجوء الكثير من الدول النامية الى زيادة التسلح والانفاق العسكرى واستنزاف اجمـــالى الناتج القومى فى الدول النامية. (1)

ويشير مفهوم " ادارة البيئة " أساســـا الـــى تحقيـــق الاحتياجـــات الأساسية للمواطنين فى ضوء احترام نظم البيئة وطبيعة الموارد المتاحة.

كما تتضمن عملية ادارة البيئة محكين أساسين عند تحقيق عمليـــة التنمية ذاتها :

أولهما: ضرورة الأخذ فى الاعتبار الاهتمام بالبيئـــة ومواردهـــا فى المرحلة الحالية .

ثانياً: الحرص على هذه الموارد من أجل المراحل المستقبلية حتى يمكن تحقيق استمرارية التنمية على المدى البعيد.

أما عملية التنمية المستمرة فهى أشد ارتباطا بعملية ادارة التنمية.

ويقصد بمفهوم التنمية المستمرة أنها " عملية تغيير يكـــون فيهـــا استغلال الموارد واتجاه الاســـتثمارات والتطـــور التكنولـــوجى والتغيـــر

---

(1) د / عبدالله محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق صـــ 188 ، 189 .

المؤسساتى فى حالة انسجام وتعمل على تعزيز امكانية الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات والمطامح الإنسانية".

ومن ثم فان مفهوم وعملية التنمية المستمرة يتركز على ضرورة تحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستمرارها ليس فقط فى المرحلة الحالية ولكن فى المراحل المستقبلية. [1]

ثالثاً : مشكلات البيئة والتنمية الاقتصادية :

حدد البنك الدولى فى تقريره السنوى لعام 1990 المكرس للبيئة خمس مشاكل بيئية وأعطاها الأولوية فى برامجه التنمية الموجهة للدول النامية وهذه المشاكل هى مايلى:

1- تدهور حياة الكائنات الطبيعية :

مع تزايد أعداد السكان والتقدم الصناعى والتقنى ازداد الطلب على الموارد الطبيعية لتحويلها الى موارد اقتصادية تساهم فى زيادة الانتاج لمقابلة الطلب على السلع والخدمات ولقد أدى ذلك بدوره الى تدهور حياة الكائنات الطبيعية بدرجة لم يشهدها التاريخ من قبل حتى أن بعض الحيوانات والنباتات البرية قد تعرضت للإنقراض وبعضها أصبح قابلاً للإنقراض اذا لم تلتقى العناية بمختلف الوسائل للمحافظة عليها ومن أهم مايهدد هذه الكائنات مشروعات الرى الكبرى التى لم تؤخذ فى الحسبان عند انشائها آثارها السلبية البيئية على الحيوانات البرية التى تعيش فى المناطق الواقعة خلف السدود أو فى أعالى الأنهار كماأن القطع الجائر للغابات سواء للتوسع الزراعى أو استخدامها كوقود فى الصناعة يؤدى الى انقراض الحيوانات البرية كما ان التلوث الناتج عن اسباب كثيرة مثل

(1) د/ عبدالله محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق صـ 190 .

تلوث البحار والمحيطات بمخلفات البترول والنفايات الصناعية السامة يؤثر تأثيرا ضارا على حياة الكائنات المائية. [1]

بالإضافة إلى الصيد الجائر والتجارة غير القانونية فى الحيوانات القابلة للإنقراض أومنتجاتها كسن الفيل وجلود النمر والدب الأبيض والاهتمام بحياة تلك الكائنات لم يعد لأسباب أخلاقية فقط بل لأنها قد أصبحت مورداً اقتصاديا مهمة فبعض فصائل النباتات والحيوانات البرية يمكن استهلاكها كغذاء أو استخدامها كمصدر مباشر لانتاج الكيماويات والعقاقير والمركبات الصناعية كماأن بعض جينات هذه الكائنات تحمل خصائص حميدة يمكن أن تستخدم فى تهجين البذور والحيوانات الأليفة بهدف زيادة معدلات تكاثرها أو زيادة منتجاتها النهائية .

فالتنوع البيولوجى يشتمل على التنوع الجنسى والتنوع الايكولوجى وكلاهما ثبت فوائده فى تطوير نباتات وحيوانات ذات خصائص حميده رفعت من اقتصادياتها.

2ـ تدهور التربة :

يشمل تدهور التربة تعريتها وتصلبها وتصحرها وتزايد درجة ملوحتها وغمرها بالمياه وفقدان خصوبتها وكل ذلك يؤدى الى انخفاض انتاجية الارض وأهم أسباب تدهور التربة فى الدول النامية هو قطع الغابات بطريقة عشوائية جائرة وهذا العامل هو قاسم مشترك فى أغلب أنواع مشاكل البيئة ومن عوامل تدهور البيئة الأخرى الضغط السكانى

---

(1) د / محمد حامد عبدالله ، تحليل اقتصادى لبعض المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ربيع وصيف 1994 ، صـ 128.

وحقوق الملكية غير الواضحة وعلاقات الانتاج غير المحددة أو المجحفة فى أغلب الأحيان. [1]

وبالطبع ذلك نجده بصفة خاصة فى الدول النامية فضلا عن الجفاف الذى ينتاب هذه الدول بين الحين والأخر ويرى البعض ان 55 مليون أفريقى يواجهون نقصا حادا فى حطب الوقود والفحم النباتى ويتعرض أغلبهم للمجاعة وأن أكثر من 16% من الأراضى الزراعية المطرية أصبحت عرضه للتصحر فى أفريقيا. [2]

3ـ تدهور نوعية المياة واستنزافها :

ترجع أهم أسباب تدهور نوعية المياة واستنزافها الى الاستخدام المكثف للمياة السطحية والجوفية سواء فى المنازل أو المصانع أوالمزارع أو المرافق العامة ، ففى كثير من المناطق الحضرية الساحلية أدى تزايد تلوث المياة السطحية العذبة إلى ازدياد استخدام المياة الجوفية مما أدى الى استنزافها وتزايد ملوحتها ومن أهم نتائج تلوث المياة فى الدول النامية انتشار أمراض الإسهال والبهارسيا والكوليرا التى تفتك بحياة عشرات الألوف من سكان هذ الدول وتقعد أعداد أكبر من سكان هذه الدول أيضا عن العمل كذلك فانها تكلف خزائن تلك الدول مئات من الملايين من الدولارات تقوم تلك الدول بانفاقها على علاج هذه الأمراض وغيرها مما تسببه المياة الملوثة. [3]

وهناك أيضا مشكلة أخرى تسبب تلوثا شديدا للماء وهى القاء مخلفات المصانع فى المياة ، لقد نجم عن القاء مخلفات المصانع فى المياه

---

(1) د / محمد حامد عبدالله ، مرجع سابق صـ 129 .

(2) د / محمد حامد عبدالله ، مرجع سابق صـ 130.

(3) د / محمد حامد عبدالله ، مرجع سابق صـ 132 .

دون معالجة أوتنقية مخاطر صحية جسيمة ويرجع هذا الى احتواء هــذه المخلفات على ملوثات كيماوية مثل الكبريت والزئبق والنحــاس والنيكــل وتكمن خطورة هذه المركبات السامة فى انتقال للانــسان عــن طريــق السلاسل الغذائية مما ينتج عنها مخاطر صحية جسيمة تتمثل أعراضها فى اضطرابات لعملية الابصار ، فقدان التناسق العضلى ، اضطرابات عصبية أخرى ، كما سببت هذه المخلفات أضرار بالغة للأسماك الموجودة فى هذه المياه ووصل الأمر الى ابادتها تماما نتيجة للتدفق فــى المــواد المنبعثــة الملوثة إليها. (1)

4ـ مشكلة تآكل طبقة الأوزون

قد يكون للتقدم التكنولوجى فى بعض الاحيان نتائجه الخطيرة على حياة الانسان ، الذى هو بمثابة الهدف الأساسى من جــراء أى تطــور ، ويقدم لنا المنظور السوسيولوجى تفسيراً لهذا من خلال تأكيــده علــى أن بعض المجتمعات تدفع ثمن هذا التقدم.

فى نفس الوقت الذى تجنى فيه مجتمعات أخرى المكاســب مــن ورائه ، وربما يفسر لنا هذا القول ما نتج عن تأكل طبقــة الاوزون مــن أضرار على صحة الانسان مثل أصابته بــبعض الامــراض الخطيــرة كالسرطان الذى غالباً ما ينظر إليه على انه ثمن التــصنيع إلــى جانــب الاصابة بضعف الجهاز المناعى فى الجــسم لمقاومــة إنتــشار بعــض الامراض بالاضافة إلى ما أفرزه استخدام الكيماويات من مخــاطر علــى المحاصيل الغذائية ، والثروة السمكية مما أدى فى النهايــة إلــى إلحــاق الضرر بالانساق الايكولوجية .

(1) Edigntion , Ecology and Environmental planning , London ,shapman and HIFF , 1977 ,P 65-69

والواقع أن هناك تفاوتاً فى حدة المخاطر الصحية بين الدول المتقدمة والدول النامية ، فعلى الرغم من أن مشكلة تآكل طبقة الاوزون ذات طابع عالمى من حيث اتساع مداها وتأثيرها ، إلا أن هناك تبايناً فى حجم الأضرار الناتجة عنها فى الدول المتقدمة ، مقارنة بالدول النامية ويرجع ذلك التفاوت إلى درجة النمو وأساليب مواجهة الدولة والأفراد لهذه المخاطر من خلال تغيير أنماط السلوك التى تمثل تهديداً على صحة الإنسان. (1)

هذا إلى جانب أن الدول المتقدمة نجحت من خلال توفير الرعاية الصحية إلى خفض حدة الاضرار الصحية الناتجة عن هذه الآثار نتيجة التحسن الكبير فى العلاج ، أما الدول النامية فمن الملاحظ أن العادات والانماط الثقافية التى اعتاد عليها الأفراد أثرت تأثيراً سلبياً على صحتهم ، ومن ثم تحتاج هذه الدول إلى إعطاء الأولوية للحد من الأضرار التى تهدد حياة الأفراد من خلال تغيير أنماط سلوكهم وأساليب حياتهم .

5ـ قضية التلوث

شغلت قضية البيئة وضرورة حمايتها والحفاظ على سلامتها جمهور الباحثين فى تخصصات مختلفة ورجال السياسة والادارة منذ أمد بعيد وأن تزايد الاهتمام بها فى الاونه الاخيرة على كافة المستويات الاقليمية والقومية والدولية ، بعد ما أستشعر الانسان الاخطار الجسيمة التى تهدده نتيجة سوء استخدامة للبيئة وتعامله معها .

(1) Allan Schnaiberg, The Encirironment fromsurplus To Scarcity , New Youk , OXfron Unversity press 1980,P31-32-33.

وتعتبر مشكلة التلوث من أخطر التحديات التى ستتعرض لها بيئة المجتمعات المعاصرة ، نتيجة التوسع السريع فى مجال التصنيع وتعاظم معدلات العمران والنمو الحضرى ، فضلاً عن زيادة إستخدام وسائل النقل والمواصلات الحديثة وتزايد الإعتماد على المبيدات والمخصبات الكيماوية فى مجال الزراعة مما أتلف الكثير من الاراضى الزراعية واستنزف جانباً كبيراً من الموارد الطبيعة على اختلافها بالاضافة إلى إنشاء المدن والمراكز الحضرية فى غير أماكنها الصحية. (1)

وغدت تهدد حياة الانسان واستمراره على سطح الارض وقد تنبه المجتمع الدولى لهذه المخاطر جميعاً وعمد إلى مجابهتها بصورة علمية وعملية منظمة وفعالة ، سواء للحد منها أو الحيلولة دون تفاقمها أو قطع السبيل أمام حدوثها فى المستقبل ومن ثم أقيمت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة فى دراسات البيئة مثل ، برنامج الامم المتحدة للبيئة "NEP" كما أنشئت شبكات عالمية لرصد الموارد الطبيعية، وابتكار أفضل الوسائل لحمايتها بالاضافة إلى البحوث والدراسات الميدانية التى أجريت على مستويات مختلفة فى بلدان العالم المتقدمة والمتخلفة ، وما عقد من مؤتمرات دولية لتدريس مختلف عناصر البيئة ، وحسن إستثمارها ، فضلاً عما أدخل من تعديلات فى مناهج التربية والتعليم بحيث أصبحت " التربية البيئية " أحد المفهومات التربوية الاساسية ، بل أحد مقررات الدراسة فى مختلف مراحل التعليم ، بغية الوصول إلى تكوين منظومة القيم والاتجاهات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المتشابكة التى تربط الانسان وخصائصه الحضارية بمحيطه الحيوى وبيان

---

(1) رشيد الهد – محمد السعيد ، البيئة ومشكلاتها ، عالم المعرفة ، عدد 22 ، الكويت ، أكتوبر 1989 .

حتمية المحافظة على مصادر البيئة وحسن التعامـل معهـا واسـتغلالها بصورة واعية رشيدة لصالح الانسان ، حفاظاً على حياته وارتقاء بمستوى معيشته. (1)

ولم تتخلف الحكومة أو الجماعة الأكاديمية طويلاً فى ركب هـذه الجهود ، بل خطت فى هذا الاتجاه أشواطاً بعيدة ، وبالطبع فإن الكل يعلم السبب وراء ذلك فمصر واحدة من بلدان العالم الثالث الساعية إلى التنمية الشاملة ، لابد وان تحارب التلوث ذلك المعوق الكبير الذى يقف عائقا أمام أى جهد جيد للتنمية .

وبالتالى أنشئت مصر العديد من المجالس والاجهـزة والهيئـات العلمية والفنية المتخصصة فى شئون البيئة سواء على المستوى المركزى أو على المستوى المحلى ، وبنت جسور الاتصال بينها وبـين الوكـالات الدولية العاملة المجال ذاته ، كمـا أصـدرت الكثيـر مـن التـشريعات والقرارات المنظمة لاستخدام البيئة وطرق حمايتها واتخذت العديـد مـن الاجراءات والتدابير العلمية ، كذلك أصبح هذا يشكل اليوم قاعدة أساسـية لتقاليد راسخة فى مجال التعامل مع البيئة .

بالإضافة لتلك الجهود التى تضطلع بها كثير من الجمعيات العلمية والهيئات غير الحكومية فى نفس الاتجاه .

ومن الجدير بالذكر أن معظم الناس فى السنوات الاخيرة مـولعين بمتابعة المسارات البديلة للتنمية ، والتى لا تتوسع فى التصنيع باعتبـاره من مدمراً ومخرباً للبيئة والمجتمع ويعتقد الكثيرون أن الأمن المـستقبلى

---

(1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الإنسان والبيئـة – جامعـة الـدول العربيـة ، القاهرة ، 1991 .

لبلدان العالم الثالث ورفاهيتها إنما يصبح من خلال أولئك الذين يسعون إلى ابتكار لون من التقنية وصيغة للعمل من شأنها الوفاء بحاجات المجتمع وتحقيق العمالة الكاملة ، فضلاً عن تطوير مهارات العمال والحفاظ على سلامة البيئة. (1)

6ـ تدهور الممتلكات البشرية العامة :

تشمل الممتلكات البشرية العامة كل ما لا يدخل تحت سيادة أى دولة كالغلاف الجوى والمحيطات ومن أهم الامثلة على تدهور الممتلكات البشرية العامة تلاشى التنوع البيولوجى وثقب الأوزون وتزايد حرارة الأرض والنفايات النووية الخطرة وتلوث المياه الدولية والأمطار الحمضية، وكل ذلك ناتج عن أن كثير من المشاكل البيئية لا تعترف بالحدود الدولية ، مما جعل هذه المشاكل موضع اهتمام سكان العالم ، ومن أهم أسباب تدهور مثل هذه الممتلكات هو القطع الجائر للغابات لأنه قلل من أمكانية امتصاص غاز ثانى أكسيد الكربون الذى يتزايد بتزايد معدلات التنمية الاقتصادية ، واعداد السكان ومستويات المعيشة فازاد تراكم الغاز فى الغلاف الجوى مما أحدث ما يشبه الثقب فى طبقة الأوزون ، فأصبحت أشعة الشمس فوق البنفسجية ، تسطع على الأرض مباشرة مما زاد من حرارتها ، وان تزايد هذا الثقب وتزايد معدلات حرارة الأرض ، فإنه من المتوقع أن تذوب كتل وجبال الجليد المتراكمة مما سيرفع منسوب المياه فى البحار والمحيطات لدرجة الفيضان ، ويؤدى ذلك بالتالى إلى إغراق المدن الساحلية بالاضافة إلى آثار بيئية سلبية وكوارث أخرى لا يعرف مداها الا الله سبحانه وتعالى ولا علاج لكل هذه

---

(1) اندرواستر ، علم اجتماع التنمية ، ترجمة د / السيد الزيات ، د / عبد الهادى والى ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1987

المشاكل البيئية الكونية إلا إذا تم معالجة المشاكل البيئية فى كل دولة من دول العالم لكى تتوقف الأسباب التى أدت إليها. [1]

رابعاً : كيفية التوفيق بين التنمية مشكلات البيئة :

بما أنه لا يمكن إيقاف التنمية من أجل سلامة البيئة ولا يمكن السير فى التنمية التى تؤدى إلى نتائج عكسية جراء المشاكل البيئية ، فإن من بين تلك الطرق للتوفيق بين التنمية ومشاكل البيئة وضع معايير بيئية محددة تقاس على أساسها المشروعات التنموية ، وترتب حسب اقتراب أو ابتعاد مقدار التلوث والتدهور البيئى الذى يحدثه كل منها من المعيار الموضوعى.

وتحدد هذه المعايير بناء على السلامة من الامراض التى قد تنتج عن أى نوع من انواع ملوثات البيئة الضارة بالصحة كتحديد أعلى مستوى لتركيز ملوثات المياه قبل أن تصبح غير صالحة للشرب أو أعلى تركيز لثانى أكسيد الكبريت فى المحروقات وهكذا ، إلا أن هذه الطريقة لا تأخذ فى الاعتبار التكاليف الاجتماعية لمشكلات البيئة أو الفوائد الاجتماعية التنموية.

ولقد طور الاقتصاديون واستخدموا العديد من الطرق الكمية للوصول إلى الأمثلية التى توفق بين العلاقات التبادلية التى تكتنف الكثير من القضايا الاقتصادية ومن بين تلك الطرق تحليل الانحدار والطرق القياسية الاخرى والبرمجة الخطية وغير الخطية وتحليل المدخلات والمخرجات وتحليل العائدات والتكاليف الذى يعد أفضل الطرق المعروفة حالياً للوصول إلى التوفيق بين قضية عائدات التنمية وتكاليف (المشاكل

---

(1) محمد حامد عبد الله ، مرجع سابق صـ 132.

البيئية المرتبطة بها) فباستخدام هذا النموذج يمكن ترتيب المشروعات التنموية من حيث الأولويات فيما يتعلق بدرجة التأثير السالب لأيها على البيئة. [1]

وهناك بعض المقترحات والتوصيات العامة حول عملية إدارة التنمية والبيئة .

أولاً : على المستوى المحلى والقومى:

1- ضرورة تقييم نوعية التكنولوجيا المستخدمة ، و طبيعة الموارد الاقتصادية والطبيعية المتاحة .

2- وضع إجراءات لحماية البيئة ، ومعرفة العوامل المؤثرة على عملية استنزاف الموارد ، وتأثيرها السلبى على الناتج القومى .

3- الاهتمام بتأسيس شبكة للمعلومات البيئية ، والاستفادة منها فى عمليات التخطيط ، ووضع استراتيجيات السياسة البيئية .

4- دراسة الجدوى الاقتصادية والأيديولوجية والاجتماعية للمشروعات الاستثمارية الكبرى .

5- مراجعة السياسات الحكومية الاقتصادية بصورة مستمرة وتقديرها على المستوى الاقتصادى والايكولوجى والاجتماعى بعيد المدى .

6- التنسيق بين أهداف البيئة والتنمية المستمرة والمحافظة على البيئة والموارد الاقتصادية والطبيعية وبين مشكلات التنمية الاخرى مثل الدخل والفقر والزيادة السكانية .

---

(1) محمد حامد عبد الله ، مرجع سابق صـ 133 .

7- الاهتمام بالتربية البيئية ، وتغير الاتجاهات والقيم التقليدية نحـو المحافظة على البيئة ، وتحديد المسئوليات البيئية فى المجتمع. [1]

ثانياً : على المستوى العالمى

1- العمل على زيادة سبل التعاون الدولى فى المجال البيئى وتحديـد الأهداف العالمية للسياسات البيئية .

2- تطوير دور المؤسسات والمنظمات القومية والعالميـة للإسـهام فى عمليات المحافظة على البيئة العالمية .

3- تحليل التغيرات الايكولوجية العالمية ، ومعرفة العوامل المـؤثرة فى إهدار الثروات والموارد الاقتصادية العالمية .

4- وضع المؤشرات والمقاييس اللازمة ، لتحديد النتـائج والآثـار السلبية فى مجال البيئة .

5- إعداد الاتفاقيات الإقليمية والعالمية فى مجـال المحافظـة علـى البيئة، واختفاء الشرعية الدولية عليها .

6- دعم مجال الأبحاث العلمية البيئية ، وتحديد مخاطر التكنولوجيـا المستخدمة ، وكيفية أستخدام التكنولوجيا البديلة .

7- العمل على تطـوير المؤسـسات علـى المـستويات الإقليميـة والاتحادات الإقليمية والعالمية ، خاصة المرتبطة بأدارة البيئة .

8- دراسة سبل الحد من المخاطر البيئية فى المرحلـة والمـستقبلية وتحديد المسئوليات للدول المتقدمة تجاه الدول النامية. [2]

---

(1) عبد الله عبد الرحمن ، مرجع سابق ، صـ 213 .

(2) د / عبد الله محمد عبد الرحمن ، مرجع سابق صـ 214.



الفصل السابع

الاضطرابات السياسية والعسكرية وأثرها على التنمية فى الدول النامية

مقدمة

أولا : الصراعات العرقية فى الدول النامية

ثانيا : الاضطرابات السياسية والعسكرية

مقدمـــة

لا تزال معظم الدول النامية فى العالم غارقة فى صراعات سياسية وعرقية ، ونزاعات عسكرية إقليمية ، تستنزف الإمكانات الضخمة لتلـك الدول التى لو أحسن استغلالها لأصبحت غالبية هذه الدول الناميــة فـى مصاف الدول المتقدمة ، وبغض النظر عن نظرية المؤامرة فـى إسـناد أسباب هذه الصراعات إلى دول الغرب لإلهاء الدول النامية عن التفـرغ لتحقيق التنمية ، فإن تلك الدول بلا شك تتحمل قسطا كبيرا من المـسئولية عن هذه الصراعات ، وفى هذا الفصل أعرض فـى صـورة مختـصرة لنماذج من هذه الصراعات .

أولاً : الصراعات العرقية فى الدول النامية :

تعتبر الصراعات العرقية مـن نوعيـة المـشاكل التـى نـشأت فى عصر ما بعد الحرب الباردة ، ونحن عندما نشير إلـى المجموعـات العرقية نستخدم تعابير مختلفة مثل " العشائر " و " الفرق " والقبائل " .

ومثل المجموعات اللغوية أو الثقافية أو الدينية وبعـضها يـسمى " قوميات " والبعض الآخر يسمى " أقليات " يمكن أن نستخدم أى من هذه الكلمات للحديث عن العرقية .

ومثل هذه المجموعات يمكن أن تكون أو لا تكون مرتبطة بـإقليم معين وفى كثير من الحالات تنتشر عبر حـدود دولـة واحـدة أو أكثـر وفى حالات أخرى تكون متفرقة فـى دول ومنـاطق كثيـرة ومختلفـة فى شتى أنحاء العالم .

ولكل مجموعة عرقية شيوخها وحكماؤها والمفاوضون عنها ولكل مجموعة أيضاً الدعاة إلى العنف فيها ، وفى الجزء الأخير من القرن السابق شهدنا نتيجة ذلك فى أماكن متباعدة مثل " يوغوسلافيا " والصومال " وبورندى " و" جورجيا ".

وكثيراً ما تدرس المجموعات العرفية على اعتبار أنها أقليات مضطهدة وينظر إليها بصورة متزايدة بوصفها مصادر للانحلال الاجتماعى والعنف والإرهاب ولطالما ذكرنا أننا نعيش فى عصر تسوده الحروب فقد شهد القرن العشرين من الحروب أكثر مما شهده القرنان الثامن عشر والتاسع عشر مجتمعين.(1)

وفى الأربعين عاماً التى سبقت الحرب العالمية الثانية اندلعت 88 حرباً ، ومنذ نهاية ذلك الصراع العالمى اندلعت 127 حرباً إنطوى معظمها على صراعات عرقية .

وأدت غالبيتها إلى شكل من أشكال تدخل الحرب الباردة والسبب فى ذلك أن النظام الدولى لم يعمل على نحو مرضى فيما يتعلق بثلاث قضايا رئيسية وهى " المساواة " و" الشرعية " والهوية "

كذلك لم نتمكن من رأب الفجوة بين أجزاء العالم الغنية والفقيرة بشكل فعال ، ونتيجة لذلك هاجرت مجموعات من السكان هرباً من الفقر والاضطهاد .

وعندما تتواجه مجموعات غريبة عن بعضها البعض لا يكون هناك متسع من الوقت كاف لبناء الثقة وكثيراً ما تؤدى التوترات إلى

---

(1) بطرس بطرس غالى ، الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية ، مجلة السياسة الدولية، العدد115، يناير 1994، القاهرة ، ص 10-13

العنف ، وعندما تخفق دولة فى الوفاء بحاجة مجموعة عرقية إلى الشرعية السياسية وإلى احترام حقوق الإنسان الخاصة بها اعتبر العنف فى كثير من الأحيان سبيل الخلاص الوحيد إذ يواجه الأفراد العالمية والقربة فإنهم يرتدون إلى عالمهم العرقى المألوف وهناك يجدون هويتهم وراحتهم النفسية .

ولكن هناك أيضاً يمكن أن يبلغوا حد الاستياء أو المقاومة أو الثورة ضد العالم الخارجى الذى يبدو لهم غير شخصى ومعقد. [1]

وترجع موجه الصراعات الراهنة إلى انهيار الهياكل الأمنية للحرب الباردة ، ولم يكن العالم مستعداً لها ، وليس بوسع أى بلد اليوم أن يتجاهل الصراع العرقى ، وخاصة البلدان ذات الأصول العرقية المتعددة ولم يعد بوسع الحدود والمحيطات أن تعزل الشعوب فى أوطانها عن عواقب أعمال العنف التى ترتكب فى الخارج .

وربما تصبح غداً ظاهرة لاجئ القوارب مشكلة عالمية ومثلما ينتشر المرض البيولوجى فى سائر أعضاء الجسم ومثلما يتفشى الوباء على الصعيد الجغرافى فإن العلل السياسية يمكن أيضاً أن تتفشى فى العالم، وحينما تتعرض إحدى الدول لخطر الصراع العرقى فإن الدول الأخرى ستكون أيضاً معرضة لهذا الخطر .

والخلاصة: أن الصراع العرقى واقع جديد وهو شكل جديد من أشكال الخطر الذى يهدد المجتمع العالمى وهو قضية أو مشكلة تهدد العالم الثالث ولا يسعنا تجاهلها. [2]

---

(1) د / بطرس بطرس غالى ، المرجع السابق صـ 15 .

(2) د / بطرس بطرس غالى ، المرجع السابق صـ 16 .

ثانياً : الاضطرابات السياسية والعسكرية :

يبدو وعدم الاستقرار السياسى فى العالم الثالث وكأنه أحد حقائق الحياة ، ويمكن للمرء بنظرة سريعة الوصول إلى صورة رهيبة لما يغشى العالم الثالث من عدم انتظام سياسى ، كحوادث الاغتيال السياسى ، والانقلابات العسكرية والإرهاب والرشوة والفساد السياسى وتزوير الانتخابات وإطاحة النظم الدكتاتورية بأحزاب المعارضة والتغير السريع نسبياً للحكومات.

ولقد تباينت درجة الاستقرار السياسى فى الدول النامية فقد ظهرت بعض الفترات التى تدعمت فيها الأنظمة السياسية بينما حدثت الانقلابات العسكرية فى فترات أخرى .

ولقد ربطت نظريات التنمية ظاهرة الانقلابات العسكرية بالإنتشار السريع لمظاهر التحديث ، وترى نظريات التنمية أن زيادة التعليم والاتصالات يؤدى إلى " ثورة زيادة التطلعات " حيث تؤدى زيادة تطلعات الجماهير نحو المشاركة السياسة إلى خيبة الأمل ، لأن التطلعات تكون فوق إمكانيات المؤسسات القائمة فى الدول النامية ، مما يؤدى إلى الانقلابات العسكرية ، ولذلك تلجأ الأنظمة إلى الدكتاتورية ، ولكن واقع الدول النامية التى انتشرت فيها ظاهرة التحديث فى السبعينات يدل على انخفاض عدد الانقلابات العسكرية مقارنة بالستينات حيث كانت الانقلابات فى تلك الفترة منتشرة فى دول العالم الثالث ، كما نجحت حكومات الدول النامية ، فى كبح جماح معظم الحركات المعارضة وليس كما توقعت نظريات التنمية. (1)

---

(1) د / عثمان الرواف ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، صيف 1989 .

ويعد واقع نوعية الحياة فى المدينة العربية " على سبيل المثـال " لمختلف الشرائح بما فيها المثقفين والمتعلمين مـن المـوظفين والفئـات الكادحة من أجل لقمة العيش ، من المتغيرات التى لها دلالتهـا المعنويـة والأخلاقية والإنسانية فى صنع الانحراف وإنتاج الجريمة فى أحيان كثيرة وممكنه.[1]

فلقد أدت ظاهرة النمو الحضرى المعاصرة فى مدن العالم الثالـث إلى شيوع العديد من الأزمات خبرتها الأحياء المتخلفة أكثر من غيرها من الأحياء ، ومن أبرزهـا التحـديات البيئيـة والاقتـصادية والاجتماعيـة والأخلاقية حتى يمكن القول بأن المدينة باتت مدناً للتخلف حيث لـم تعـد الأحياء المتخلفة حالة ، نوعية خاصة بها وإنما أصبحت المدينة برمتهـا تجسيد لحالة التخلف بعينة ويأتى على رأس تحديات مدن التخلف " الفقر "

وحيث يعرف الفقر الحضرى باعتباره حالة أو وضع يلمس فيـه الإنسان أن حاجاته الأساسية الإنسانية (الأخلاقية البيولوجية) غير مشبعة ومن ثم يعيش إحساس عدم الرضا .

ويتعين الإشارة هنا إلى أن معظم محللى "ظاهرة العنف الحضرى" فى مدن العالم الثالث ، قد ركز على إبراز الإمكانـات الثوريـة لفقـراء الحضر ، ودورهم فى إحداث التفكك أو التكامل السياسى .

فلقد إستقطب اهتمام المحللون الإمكانيات الثورية لفقراء المـدن ، حيث أن فقراء المدن بإمكانهم إسقاط البنيات الرأسـمالية القديمـة وبهـذا المنظور توفر المدينة البيئة الملائمة لتنظيم المواجهة مع النظام القائم.[2]

---

(1) د / أحمد النكلاوى ، المتغيرات الأساسية لفهم العلاقة بين الظاهرة الإجراميـة والأحيـاء المتخلف فى دول العالم الثالث ، بحث منشور ضمن أعمال ندوة / عاطف غيث الخامس، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1995 صـــ 80 ، 86 .

(2) إبراهيم توهامى ، التحضر والعنف فى مدن العالم الثالث ، شئون اجتماعية ، العدد 51 ، السنة 13 ، 1996 ، صـــ 196.

أن ظاهرة العنف الحضرى فى مدن العالم الثالث ، تعكس فى الواقع ممر التنمية المسدود والتبعيات والإكراهات الدولية ، وبسبب إحساس الجماهير الحضرية بالعجز السياسى إزاء الوعود الكبيرة التى يعلنها القادة السياسيون تنشأ هوة بين الطرفين يدعمها الشك المتبادل ، والثغرات الموجودة فى نظام الاتصال ومن شأن هذا الموقف أن يحدث تفكك سياسى وظهور حركات اجتماعية محملة بالعنف .

وتتمثل تلك التعبيرات فى الانتفاضات التى حدثت فى مصر فى يناير 1977 ، وفى المغرب 1981 ويناير 1984 ، وديسمبر 1991 ، وفى السودان فى مارس وابريل 1985 ، وفى الجزائر انتفاضة أكتوبر 1988[1] انتماءاً بثورات الربيع العربى التى تحتاج إلى مؤلف خاص لتحليل أبعادها وهكذا فأن هناك العديد من المشكلات التى يأتى على رأسها الفقر والأمية والبطالة والمرض تطرح نفسها ما دمنا بصدد تحليل ظاهرة العنف وعدم الاستقرار السياسى فى دول العالم الثالث .

ثالثا : الوضع الراهن واتجاه المشاكل العرقية في العالم

يوجد فى عالم اليوم جميع أنواع المشاكل العرقية المعقدة. وبنظرة من زاوية السياسات الدولية فإن المشاكل العرقية فى المجال الكونى تتمثل فى الأنماط التالية:

1 ـ المشكلة العرقية التى تتسم بالنزعة الانفصالية

وهذا النوع من المشاكل العرقية يتميز بأن أقلية أو عدة أقليات فى دول متعددة الإثنيات تحاول جاهدة أن تفصل نفسها عن الدولة الأم وتتطلع إلى تأسيس دولة ذات عرقية واحدة أو تندمج مع نفس القومية فى الدول

---

(1) إبراهيم توهامى ، مرجع سابق ، صـ 199.

المجاورة. وتعد هذه المشكلة من أبرز المشاكل العرقية بعد انتهاء الحرب الباردة. ومازال لموجات الانفصال القومى – مثل تقسيم الاتحاد السوفيتى السابق إلى خمس عشرة دولـــة، ، وتقــسيم يوغوســـلافيا إلـــى خمـــس، وتشيكوسلوفاكيا إلى اثنتين– صدى يتردد إلى الآن. إن الصراعات العرقية التى اندلعت عام 1999 مثل حرب كوســوفو، الـــصراع فـــى كـــشمير، الفوضى فى تيمور الشرقية والصراع الدائر الآن فى الشيـــشان تثبـــت أن النزعة الانفصالية القومية هى أخطر وأبرز المشاكل العرقية فى المجتمع الدولى اليوم. وتتضمن الأقاليم التى أبتليت بهذا النوع من المشاكل العرقية كلاً من : شمال إيرلندا فى إنجلترا ، إقليم فاسكو فى أسبانيا، كورسيكا فى فرنسا، كوبيك فى كندا ، كوسوفو ومونتنجرو فى يوغوســـلافيا، البوســـنة والهرسك، قبرص، المستوطنات الكردية فى كل مـــن، تكريـــا ، إيـــران، والعراق، كرايميا فى أوكرانيا، إقليم ناجورنو كاربـــاخ فـــى أذربيجـــان، الأبخاز وجنوب الاوستيا فى جورجيا، التاميل فى سرى لانكا ومقاطعـــة الاسيه فى اندونيسيا، إلى آخره.

2 ـ المشكلة العرقية ذات الخصائص الدينية القوية بزعامة الأصولية الإسلامية

ويتركز هذا النوع فى البلدان والأقاليم التى يعيش فيها المـــسلمون فى مجتمعات مضغوطة. ومن خصائصها العداء الشديد بين الأصـــوليين والعلمانيين وعن طريق التبـــاهى برايـــة الـــدين يحـــاول الراديكـــاليون الأصوليون الذين يؤمنون بالأصولية الإسلامية إســـقاط الحكـــم العلمـــانى فى بلادهم من خلال استخدام العنف حتى يؤسسوا حكما إسلاميا يتكامـــل فيه الدين والدولة والدعوة إلى حرب مقدسة لنشر الإسلام. [1]

---

(1) دراسات إستراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية – مؤسسة الأهرام، 2012، ص6.

ويوجد هذا النوع من المشاكل العرقية فى فلسطين، لبنان، مصر، الجزائر، أفغانستان، طاجكستان، والاوسبك مشكلين منطقة هلالية الشكل ينشط فيها الوطنيون المتدينون.

3- المشكلة العرقية المتسمة بالشوفينية الوطنية وبالكيانات القومية الكبيرة

إن المغالاة فى الوطنية هى فكر وطنى متغطرس أو ما يسمى بالذاتية العرقية. ومن خصائصها أنها تركز وتقوى مكانة ودور القومية الرئيسية فى سياسة واقتصاد وثقافة الدولة بينما يتجاهل الحقوق التى من حق القوميات المختلفة، وبالتالى تبرز التناقضات والصراعات بين القوميات. ويبرز هذا المثال فى الاتحاد السوفيتى السابق ويوغوسلافيا السابقة. فمثلا يعيش حوالى خمس وعشرين مليون روسى فى كومنولث الولايات المستقلة. وقد انتهجت بعض هذه الولايات سياسة وطنية متعصبة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى السابق. وقد أصبح الروس مواطنين من الدرجة الثانية بين ليلة وضحاها. ونتيجة لذلك فقد شعروا بعدم توازن نفسى، وقد اشتدت التناقضات بينهم وبين القومية الرئيسية وحتى الآن لم تحل المشاكل الحساسة الخاصة بحقوق ومصالح الروس مثل وضع اللغة الروسية والجنسية المزدوجة. ويعتبر هذا حاجزا يصعب عبوره بين الروس والقوميات الأخرى. ويعد بمثابة خطر خفى خطير سوف يشحذ الصراعات الإثنية. وتوجد مشاكل مماثلة أيضا فى منطقة يوغوسلافيا. وفى بلدان مثل كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك ومقدونيا، وإقليم كوسوفو فإن التناقضات بين الصرب والقوميات الرئيسية لم تؤثر على هذه البلدان وأقاليمها فقط لكنها أيضا أعاقت العلاقات الطبيعية بينها وبين يوغوسلافيا وطن الصرب الأم .

إن الرغبة فى التوحيد مع نفس القومية حتى عبر أقـاليم أخـرى والتى تتركز على أساس الجنس، الجنسية، والديانـة تحـاول أن توحـد الشعوب من نفس الجنس، القومية، والديانة والذين يعيشون فى بلاد وأقاليم مختلفة. وهذا التيار من الفكر له رواج وتأثير فعال فى العالم الآن ليتضمن كيانا إسلاميا موحدا ، كيانا عربيا موحدا، كيانا تركيـا موحـدا ، كيانـا صوماليا موحدا ... الخ.[1]

4- العنصرية كأساس للمشكلة العرقية:

ويوجد هذا النوع فى الغالب فى أوروبا. فقد وازى تفكك الاتحـاد السوفيتى والتغيرات الخطيرة فـى أوروبـا الـشرقية والحـروب فـى يوغوسلافيا احتشاد أعداد كبيرة من المهاجرين إلى غرب أوروبا مسببين ضغوطاً كبيرة على دول عديدة لتوطين هـؤلاء المهـاجرين، وتـدهور أوضاع المهاجرين فى عدة دول. ونتيجة لذلك شهدت سلسلة من حـوادث عنف ضد الأجانب وفيها ظلم هؤلاء المهاجرون واضطهدوا. وفى الوقت الحالى فإن منظمات اليمين المتطرف فى أوروبا أصبحت نـشطة جـدا. وتدعو هذه المنظمات إلى العنصرية والفاشية والتى بدورها تهدد الـسلام والأمان الشخصى للمهاجرين، كما تهـدد اسـتقرار الموقـف الـسياسى فى البلدان المعنية. فى نفس الوقت فقد صعدت بعض قوى اليمين المتشدد إلى الحكم فى بعض دول أوروبا الغربية، وقـد حرضـت تلـك القـوى وشجعت على تأجج الأفكار ضد هؤلاء الأجانـب. وتتـضمن الأحـزاب المتشددة النشطة الآن فى أوروبا الغربية كلا من الجبهة القومية الفرنسية، الحزب الليبرالى فى النمسا، التحالف الشمالى فى إيطاليا، الجماعة الفلمنكية فى بلجكيا، وأخيرا الحزب التقدمى فى كل من النرويج والدانمارك.

---

(1) دراسات إستراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية – مؤسسة الأهرام، 2012، ص6.

5- المشكلة العرقية المميزة بالعصبية القبلية:

ويقع هذا النوع من المشكلة العرقية غالبا فى البلـدان الأفريقيـة القبلية. أن الكراهية والحقد التى خلفتها أيام الاستعمار بين القبائل المختلفة مختلطة بالصدمات والتناقضات التى سببتها السياسات القبلية الحاليـة قـد تسببت فى خلافات قبلية ونزاعات إقليمية لا تنتهى بين بلدان أفريقية عديدة وفى داخل الدولة ذاتها. وقد تسببت أيضا فى صدامات دامية واضطرابات طويلة فى المنطقة. فالقتال بين قبلية الهوتو الرواندية وقبيلـة التوتـسى البوروندية الذى صدم العالم، والصراعات القبلية فى الصومال تندرج كلها تحت هذا التصنيف للمشكلة العرقية.[1]

إن المشاكل العرقية هى ظاهرة عالمية اليوم ، فبالرغم من تعـدد أنواعها، فإنه توجد علاقات متداخلة لا تنفصل بينها. ونستطيع أن نرى من خلال هذا الاتجاه الرئيسى لتطور المشاكل العرقية فى العالم اليوم.

(1) وضوح النزعة السياسية

ويتضح هذا فى الآتى:

أ - أن السعى إلى الاستقلال قد أصبح الرافد الأساسى فى الحركة القومية الحديثة، وإن النزعة للإنفصال القومى أصبحت أشد خطـرا وأكثـر وضوحا. فالقوى الانفصالية القومية لم تعد ترضى بـانتزاع مـساحة سياسية لهم فى بلدانهم، بل على العكس يريدون تحطيم قيود الدولـة الأم وتأسيس دولة وطنية مستقلة تماما. فقد فـصلت ارتيريـا عـن أثيوبيا، وبمساعدة الأمم المتحدة حصلت تيمور الشرقية التـى كانـت منضمة إلى إندونيسيا بالقوة على استقلالها من خلال اسـتفتاء عـام.

---

(1) دراسات إستراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات الـسياسية و الإسـتراتيجية – مؤسـسة الأهرام، 2012، ص14.

أما كوسوفو فقد أصبحت دولة من داخل دولة وكـل هـذه الحقـائق بلا شك توضح أن الحركة الوطنية الانفصالية وهدفها الحصول على الاستقلال حركة لا تهدأ عالمياً. والنزعة الانفصالية فى تزايد مستمر الآن ليس فقط فى الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية، لكنهـا أيضا تتزايد فى الغرب الأوروبى المتقدم، وتـستحق القـوة الدافعـة للانفصاليين فى العديد من الدول النامية فى آسيا وأفريقيـا وأمريكـا اللاتينية اهتماما أكبر .

ب- أصبح انتزاع السلطة بوسائل عديدة قضية أساسية للمشاكل العرقيـة فى العالم. إن الراديكالية الوطنية الموجهة بالأصولية الإسلامية تدعو بوضوح إلى شعار السياسة فى الدين، والدين فى السياسة وتضع هذا القول فى حيز التنفيذ بتصميم. وبتـشبثها باسـتقلالية الإيديولوجيـة الإسلامية، تحاول أن تعيد بناء الدولة الإسـلامية وتغيـر توجههـا السياسى حتى تؤسس تدريجيا حكومة دينية يكون للكهنوت فيها اليـد العليا ويتكامل الدين مع الدولة. وتحاول قـوى الوحـدة الوطنيـة أن تستعيد نطاق نفوذها التقليدى عن طريق التلويح براية جنس واحـد ، قومية واحدة، ودين واحد .

كما تحاول أن تؤسس مكانة سياسية واسعة النطاق وان تتبوأ مكانة ملائمة فى النظام السياسى الدولى الجديد. أما أحزاب أقصى اليمين التـى تعتنق العنصرية فتحاول أن تصعد إلى السلطة من خلال حملات برلمانية حتى تحقق قيمها الضيقة.

(2) وضوح نزعة التدويل

أ - تستغل القوى الانفصالية الوطنية فى المجتمع الدولى اليوم التغيـرات التى تحدث فى الموقف الدولى الملائمة لهم محاولين توسـيع مـدى الحوادث الأصلية الأولية ناشدين كسب الدعم والتدخل الدولى وأيضا

تدويل هذه الحوادث. ففى كوسوفو مثلاً وعن طريق استغلال تدهور مكانة يوغوسلافيا الدولية خلقت جبهة تحرير كوسوفو حوادث عنف إرهابية، وكثفت التوتر والاضطرابات فى المنطقة كلها. وهكذا وبمساعدة قوات حلف شمال الاطلنطى حققت هدفها تدريجيا، وهو طرد جيش جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية. وقد أعطت واقعة كوسوفو الضوء للقوات العسكرية غير الشرعية فى الشيشان. أما الولايات المتحدة وتحت شعارات حقوق الإنسان والإنسانية تحاول بأقصى جهدها أن تتدخل فى الشئون الداخلية للبلدان المعارضة لها والتى من الممكن أن تصبح منافسا خطيرا لها مثل روسيا. ولقد كانت ضربات حلف شمال الأطلنطى الجوية ضد يوغوسلافيا ومساعدة ألبان كوسوفو فى أنشطتهم الانفصالية السبب الرئيسى فى شحذ أطماع متطرفى الشيشان فى الانفصال، كما ساقتهم لاتخاذ خطوة متهورة وأن يخوضوا غمار مغامرة عسكرية بأى ثمن.

ب- تقود الولايات المتحدة الأمريكية العالم الغربى فى تطبيق ما يسمى بدبلوماسية حقوق الإنسان وتتدخل فى الشئون الداخلية للبلدان الأخرى تحت شعار سمو سيادة حقوق الإنسان والتدخل الإنسانى. وتتخذ الدول الغربية المشاكل العرقية شعارات لهم لبسط الهيمنة وسياسة القوة برفع راية حقوق الإنسان. وهى أيضا نقطة اختراق لتغريب وتفكيك الدول التى لا يستسيغها الغرب. ففى كوسوفو وبحجة معاناة مسلمى ألبان كوسوفو من التطهير العرقى أطلقت الدول الأوروبية بقيادة الولايات المتحدة لمدة ثمانية وسبعين يوما من الغارات الجوية ضد يوغوسلافيا.[1]

---

(1) دراسات إستراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية – مؤسسة الأهرام

أما بالنسبة لقضية الشيشان، فقد بذلت الولايات المتحدة وبعض القوى الغربية الكبرى ضغوطا كبيرة على روسيا ملوحين بعصا حقوق الإنسان الغليظة وأجبرتها على الخضوع. ونتيجة لتدخل الدول الغربية بزعامة أمريكا فى عالم اليوم، فإن المشاكل العرقية فى أى دولة أصبح من الصعب تفادى تدويلها.

ج- أن بعض القوى الوطنية التى يغلفها طموح توسعى قوى مثل الإسلاميين والأتراك قد أصبحت قوى خطيرة فى السياسة الدولية اليوم. وما يلفت انتباهنا فى السنوات القليلة الماضية أن الأصولية الإسلامية ترتفع سريعا ويتم تدويلها. وحاليا فإن أنشطة منظمات الأصوليين الإسلاميين قد انتشرت فى البلدان العربية جميعها وأصبحت مكثفة باطراد. وقد بدأت منطقة من الاضطراب تتشكل أيضا وتبدأ من إيران إلى السعودية فى آسيا الوسطى وتنتهى فى المغرب فى شمال أفريقيا. وتكسب الأصولية أيضا أرضية فى المستوطنات المسلمة فى جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وفى نفس الوقت وتحت راية الحرب المقدسة فإن القادة الأصوليون الإسلاميون فى العديد من الدول يتشاورون فيما بينهم لتقوية التعاون الدولى بينهم والتركيز فى عمل مشترك، وتبعا لذلك فُرض تأثير أكبر وأقوى فى الشئون الدولية.

(3) المشاكل العرقية متضمنة عنفا متزايدا

تشابكت المشاكل العرقية فى عالم اليوم مع عنف الإرهابيين. وقد أصبح استخدام العنف فى نمو مطرد لتكون الوسيلة التى يستخدمها الانفصاليون الوطنيون والقوى المتطرفة لتحقيق أهدافهم السياسية. وتلك أيضاً وسيلة فعالة لتدويل المشاكل العرقية فى بلدانهم. وتتضمن القوى الوطنية المتطرفة المرتبطة بأنشطة إرهابية فى الوقت الحالى ما يأتى:

أ - القوى التى تسعى للانفصال مثل نمور التاميل فى سيرلانكا، منظمة إيتا الانفصالية المكونة من الانفصاليين الأسبان، المنظمات الشيشانية العسكرية غير الشرعية، إلى آخره.

ب- القوى المتطرفة التى تسير على هدى الأصولية الإسلامية مثل منظمات حماس وأبو عبود دخيل المنشقة من الرابطة الإسلامية، حزب الله فى لبنان، قوات أسامة بن لادن المتمركزة فى أفغانستان، قوات الوهابيين فى وسط آسيا وشمال القوقاز، إلى آخره.

جـ- القوى التى تكره وتستبعد المهاجرين الأجانب وتتبنى العنصرية: مثل حزب جلد الرأس الهولندى فى ألمانيا، حركة المجتمع الجديد فى إيطاليا. إلى آخره. وتجدر الإشارة هنا إن الولايات المتحدة تتعامل مع الإرهاب بمكياليين، وتجاهد بحزم لتحطيم الأنشطة الإرهابية المضادة للولايات المتحدة والتى من الممكن أن تستفيد منها. إن الموقف الأمريكى المتغطرس بلا شك قد شجع العجرفة الإرهابية للقوة الوطنية. ويعتبر هذا عاملا مهماً يؤدى إلى تفاقم نزعة العنف فى المشاكل الإرهابية.

(4) بروز العوامل الدينية ووضوحها فى المشاكل العرقية

توجد روابط لا نهائية بين القومية والدين. لقد أصبح الدين جزءاً لا غنى عنه فى الكيان الوطنى ومن الصعب الفصل بين الوعى الوطنى والوعى الدينى. ونتيجة لذلك فقد امتزجت الصراعات الدينية بالعديد من الصراعات العرقية بطريقة لا يمكن تجنبها. فعلى سبيل المثال فى منطقة كوسوفو فإن التناقضات والاختلافات بين الألبان والصرب لا تنعكس فقط فى اختلاف جنسياتهم، ولكن أيضا اختلاف دياناتهم (الإسلام والكنيسة الشرقية الأرثوذكسية).

وفى البوسنة والهرسك فقد اتحد مسلموها كرواتا وصربا فقط لأنهم يؤمنون بالإسلام وخاضوا حروباً ضد الصرب المنتمين للكنيسة الشرقية الأرثوذكسية والكروات الكاثوليك لمدة ثلاث سنوات. أيضاً تفاقم الصراع بين المسلمين والكنيسة الشرقية الأرثوذكسية بسبب الاختلاف المذهبى أو الدينى بينهم. وفى الوقت الحاضر، فإن صراعات عنيفة بين المسيحيين والمسلمين فى مناطق عديدة فى العالم تتزايد بحدة وعنف، فالتناقضات والصراعات بين المعتقدات والطوائف الدينية المختلفة قد أصبحت سببا هاما لإشعال الصراعات العرقية. وفى نفس الوقت، فقد أصبح الدين وسيلة فعالة يستخدمها الانفصاليون الوطنيون لتحقيق أهدافهم السياسية. ففى منطقة الشيشان مثلاً وبالتلويح براية الإسلام، فإن القادة الانفصاليين الوطنيين مشغولون فى أنشطة انفصالية ويوجهوا المسلمين عن طريق استغلال مشاعرهم الوطنية لمواجهة الروس الذين يؤمنون بالكنيسة الأرثوذكسية الشرقية محاولين فصل مناطق شمال القوقاز المسلم كلها عن روسيا ليؤسسوا دولة إسلامية تكون الشيشان مركزها.

ونتيجة لموقع القارة الأوروآسيوية المحورى الاستراتيجى (75% من سكان العالم،60% من ثروات العالم، ثلاثة أرباع طاقة العالم، وأكبر الدول المتقدمة فى العالم)، ومواصلة الولايات المتحدة لإستراتيجيتها الأوروآسيوية للسيطرة على العالم فقد صارت القارة الأوروآسيوية محملة بأخطر وأكبر تركيز للمشاكل العرقية فى العالم .

ففى عام 1999 فقط ، أطلق على القارة الأوروآسيوية بجدارة منطقة كوارث لابتلائها بالمشاكل العرقية مثل حرب كوسوفو، الصراع فى كشمير، والحرب فى شمال القوقاز. وقد تشكلت فى القارة الأوروآسيوية الآن عدة مناطق خطرة التى من الممكن أن تنفجر فيها صراعات عرقية.

ففى منطقة نفوذ الاتحاد السوفيتى السابق فى بحر البلطيق، وسط أوروبا ومنطقة البلقان المعروفة تاريخيا بـ برميل البارود. منطقة أخرى هلالية الشكل تتكون من أفغانستان، إيران، العراق، باكستان، تركيا، البلدان المؤسسة حديثا فى وسط آسيا ، البلدان العربية فى الشرق الأدنى وأخيرا الجزائر والسودان فى شمال أفريقيا. أما ثالث منطقة فهى المنطقة التى تحد الهند ، باكستان، وسرى لانكا. وكل هذه الأقاليم الخطرة تقع داخل حدود القارة الأوروآسيوية التى يوجد بها أكبر كثافة سكانية حيث يوجد بها ثلث سكان العالم والتى تغطى محيطين، ثلاث قارات ، مواقع إستراتيجية عديدة وأخيرا مناطق غنية بالثروات الطبيعية.

إن بزوغ المشاكل العرقية فى العالم اليوم ليس ظاهرة منقطعة ولكن له خلفية عميقة ومعقدة .

1 – إن انتهاء الحرب الباردة بين الشرق والغرب قد أدى إلى انهيار نظام القطبية الثنائية الذى تشكل بعد الحرب العالمية الثانية وأعطى فرصا لبزوغ الروح القومية عالميا:

أولا: نتج عن انهيار نظام القطبية الثنائية عدم توازن خطير فى القوى الدولية ، فقد اختفى الاتحاد السوفيتى ومعه دوره كقوة عظمى ومعها ضعفت القوى الخلفية لها سريعا، كما إن التناقضات بين المجموعات العرقية المختلفة التى كانت مقيدة لفترة طويلة أصبحت سريعا مشكلة مؤثرة بعد انتهاء الحرب الباردة. وقد أدى الانتشار السريع للروح الوطنية إلى تدفق أمواج من الاضطرابات القومية. وقد صعدت عدد من الدول المستقلة حديثا التى أسست على أسس المبادئ العرقية واحدة تلو الأخرى إلى حلبة السياسة الدولية. وتعتبر الصراعات الخطيرة فى كل من

كوسوفو والشيشان استمرارا ونتيجة لهذه الموجات. ولم يطلق الانفصاليون الوطنيون في الاتحاد السوفيتي السابق وفي شرق أوروبا كل طاقتهم بعد .

ثانيا: لقد أبرز انتهاء الحرب الباردة فشل النموذج الاشتراكى الروسى ومعها اندثار أيديولوجية النمط السوفيتى الذى وافق نمط الحرب الباردة مشكلا فراغا أيديولوجيا فى الاتحاد السوفيتى السابق. وقد حاولت جميع أنواع القوميات التى بزغت عند هذه النقطة أن تملأ فراغ تلك الأيديولوجية بعد انتهاء الحرب الباردة. ومما لاشك فيه فإن بزوغ أنماط واتجاهات عديدة من الأيديولوجيات الوطنية مثل الشوفينية الوطنية، القومية الإسلامية، القومية التركية، وروسيا العظمى التى دعا إليها ريلروفسكى هى نتائج مباشرة للتحول الأيديولوجى بعد الحرب الباردة.

ثالثا: إن الحركات الوطنية الانفصالية التى نشأت فى الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية أحدثت تأثيرات كبيرة ليس فقط على المناطق السابق ذكرها ولكن على العالم كله، فقد أعلنت القوى الانفصالية الوطنية فى إقليم كويبك بكندا صراحة أن تفكك الاتحاد السوفيتى السابق قد ضرب مثلا يحتذى لكويبك.

2 – إن النظام السياسى والاقتصادى العالمى الحالى غير العقلانى والظالم يشحذ ويولد العديد من المشاكل العرقية. وبنظرة من زاوية السياسة الدولية نجد أن:

أولا: أن الاستعمار أو نظام الهيمنة وسياسات القوة فى العلاقات الدولية الحديثة والمعاصرة هو المصدر الأساسى والتاريخى للمشاكل العرقية فى العالم اليوم. فالعديد من المشاكل القبلية عبر الحدود والنزاعات الإقليمية فى أفريقيا والتى صنعت بسبب القوى الاستعمارية قد أرست خطراً خفياً للصدامات العرقية (القبلية) فى أفريقيا. الصراع فى كشمير

بين الهند وباكستان، وقضية تيمور الشرقية كلها وليدة للنظام الاستعماري. إن الكراهية العرقية والاستياء في الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية متضمنة إقليم البلقان مرتبطة مباشرة بنظام الهيمنة وسياسات القوى التابعة للقوى الامبريالية في الماضي. فقد حكمت منطقة البلقان مثلا بجنسيات أخرى لمدة طويلة في التاريخ. إن سياسة فرق تسد وسياسة استخدام البربر للسيطرة على البربر التي كانت تنفذها القوى الامبريالية المتعددة نحو الجماعات العرقية المختلفة قد وسعت الفجوة وعمقت الكراهية بين مختلف الجماعات العرقية. وأيضا كثفت الصدامات والصراعات بين الديانات والثقافات المختلفة في هذا الإقليم، منبئة بحروب عرقية مستمرة بينهم.

ثانيا: إن العالم الغربي برئاسة الولايات المتحدة المنتصرة في الحرب الباردة ، تسعى للسيطرة على النظام السياسي والاقتصادي الجديد في العالم عن طريق استغلال فرصة لا تقارن لقوتهم الوطنية الشاملة. وتحت شعار المشاكل العرقية وبالاستعراض بشعار حقوق الإنسان والإنسانية يتدخلون برعونة في الشئون الداخلية للدول النامية، وينشروا علانية سلسلة جديدة من المغالطات عن الهيمنة مدعية أن التدخل الدولي في المشاكل العرقية لدولة ما لا يعني التدخل في شئونها الداخلية. وكل هذا لا يسهل فقط الأمور للعالم الغربي بزعامة أمريكا لإطلاق يده للتدخل في المشاكل العرقية في البلدان الأخرى حتى يؤثر في الشئون الداخلية للدول النامية وينفذ استراتيجيته الشاملة على العالم، ولكنه أيضا يمد الانفصاليين الوطنيين بظروف مواتية لانتظار فرصهم للاندماج في أنواع متعددة من الأنشطة الانفصالية محفزين غطرسة الوطنيين الانفصاليين ومعرضين تدويل المشاكل العرقية في البلدان المعنية للتفاقم والتدهور. وغالبا ما

تتعامل الولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية الأخرى مع المشاكل العرقية تبعا لمصالحها وأهوائها ومثلها. وهذه الطريقة لا تساعد فى إيجاد حلول معقولة لتلك المشاكل ولكنها تزيدها تعقيدا.

وبنظرة من خلال الاقتصاد الدولى نجد أن:

أولا: إن النظام الاقتصادى العالمى القديم المميز بالتوزيع العالمى غير العادل للعمالة والتجارة والمال مازال يتحكم ويسيطر على نمط وعلاقات الاقتصاد العالمى، ويحصر عددا كبيرا من الدول النامية ذات الاقتصاد المتخلف فى وضع غير مناسب فى التنافسات الاقتصادية العالمية، وإلى حد ما وسع الهوة الكبيرة الموجودة أصلا بين الشمال والجنوب. وتترزح بعض دول الجنوب الآن تحت أزمات اجتماعية واقتصادية خطيرة بسبب الفقر، الديون، البطالة وأخيرا التضخم. وبهذا توفر تربة غنية لنشر وتوليد الروح القومية المتعصبة. أن المشاكل العرقية الموجهة بالأصولية الإسلامية تترعرع فى هذه البلدان والأقاليم المتخلفة والفقيرة اقتصاديا.

ثانيا: إن عدم التوازن فى التنمية الاقتصادية خليق بإيقاظ عواطف الوطنيين ويؤدى إلى مشاكل عرقية خطيرة. إن القوميات فى الأقاليم النامية اقتصاديا غالبا ما تشعر بعدم توازن نفسى لأنها تشعر أنها أعطت الكثير وتطالب بحكم ذاتى أكثر بل وتنشد الاستقلال. ومن أمثلة ذلك حركة الاستقلال فى ولايات البلطيق الثلاث فى الاتحاد السوفيتى السابق، وسلوفينيا وكرواتيا فى يوغوسلافيا السابقة. أن السبب الذى جعل مقاطعتى فاسكو وكاتالونيا، أكثر المقاطعات تقدما فى مجال الصناعة فى أسبانيا تطالبان بالانفصال عن أسبانيا، إنهما لا تريدان أن تكونا اقتصاديا مرتبطتين بالمقاطعات الفقيرة والمتخلفة. وعلى العكس، فإن القوميات فى

المقاطعات المتخلفة اقتصادياً تشعر بأن مقاطعاتها أصبحت مستعمرات للمقاطعة المتقدمة اقتصادياً ويوجد لديها إحساس قوى بأنها نهبت ومتحامل عليها. ونتيجة لذلك، فإن نزعة الابتعاد عن المركز فى ازدياد مطرد مؤدية إلى الانقسام وحتى إلى تفكك الدولة. ثالثا: إن التقدم السريع فى نظام عولمة الاقتصاد قد حفز المتمسكين بقوميتهم وحث على صعود الروح القومية والحفاظ على قوتها الدامغة عالمياً. وبعد انتهاء الحرب الباردة، مدفوعة بثورة المعلومات التكنولوجية والصناعات عالية التقنية فإن العولمة الاقتصادية قد تطورت بسرعة ورفعت بشدة مستوى التبادل الاقتصادى واعتماد البلدان والأقاليم على بعضهم البعض والتى تتجاوز حدود الدولة الأصلية، وبالتالى فرضت تحديا خطيرا على العلاقات الدولية وعلى سيادة الدولة. إن المكونات الأساسية للعلاقات الدولية الحالية مازالت هى الدول القومية. آخذين فى الاعتبار حماية الدولة والمصالح القومية، فإن الدول – خاصة النامية– لابد أن تعتمد على الروح القومية لتقاوم التأثير الخطير للعولمة على سلطة الدولة وعلى القيم الوطنية القومية، وفى نفس الوقت تستمتع بالفوائد الهائلة للعولمة. إن القوى الداخلية الوطنية تستخدم الوطنية كسلاح قوى ليقاوموا ويناضلوا عملية العولمة ، وعلى إثر ذلك فإن الروح القومية، القبلية، والأصولية الإسلامية قد انبثقت بالتوالى فى مواجهة العولمة الاقتصادية.

3- تعتبر التحيزات والأخطاء التى ارتكبتها الدول العرقية فى سياستها العرقية أسباباً مهمة فى اشتداد المشاكل العرقية الحالية .

وبخصوص الوضع الحالى للمشاكل العرقية، فإن عدداً ليس بكثير من الدول يستطيع التعامل جيداً مع العلاقات العرقية أو تكوين علاقة جيدة ومتناغمة. وفى نفس الوقت فإن لكل دولة بيئتها الجغرافية، قوتها

الاقتصادية، أحوالها السياسية، وطبيعتها الإنسانية فلا يوجد نموذج جاهز أو علاج سحرى يمكن تطبيقه عالمياً فى كل البلدان ذات المشاكل العرقية. ولهذا فاليوم ترى الشعوب إنه فى مواجهة جميع أنماط المشاكل العرقية المعقدة فإن العديد من الدول لم تتخذ الإجراءات المناسبة لكنها ارتكبت أخطاء عديدة. وبالتالى أدى ذلك إلى زيادة تفاقم التناقضات والصراعات بين مختلف القوميات، فمثلا فقد شجع الحكم الذاتى المفرط الذى منحته يوغوسلافيا لكوسوفو بعد الحرب العالمية الثانية النزعة الاستقلالية للجنس الألبانى وعند مواجهة الموقف الخطير للتغيرات العنيفة فى أوروبا الشرقية فى عام 1989 حرمت يوغسلافيا كوسوفو من حكمها الذاتى الذى مما لاشك فيه أثار معارضة قوية بين الألبان.

إن المشاكل العرقية التى تواجه المجتمع الدولى اليوم هى مشاكل عاجلة وشاقة فهى تفرض تهديداً خطيراً على استقرار وأمن بلدان وأقاليم عديدة وتؤثر تأثيراً خطيراً على السلام والتنمية العالمية وتتحدى عولمة الاقتصاد العالمى والتعاون الإقليمى، وسوف تلعب المشاكل العرقية دوراً متزايداً وكبيراً فى حاضر ومستقبل العلاقات الدولية، ومن الضرورى عدم التقليل من تأثيراتها.

1- إن المشكلة العرقية ذات البعد العالمى الشامل لهى مشكلة واقعية، ملحة وقاسية تواجه البلدان متعددة القوميات. أولاً: من المنظور السياسى فإن النمو المطرد والتركيز الحاد للمشاكل العرقية قد عرض استقرار وحتى سيادة وسلامة أراضى الدولة للخطر. وقد نتج عن حرب كوسوفو وجود دولة داخل دولة داخل حدود يوغوسلافيا. وترتبط المشكلة الشيشانية بإعادة توحيد روسيا وبالاستقرار الاجتماعى. أما نظرية التدخل الحديث التى استحدثتها الولايات المتحدة وقادت به البلدان الغربية خلال حرب كوسوفو قد جعل مشكلة

عرقية داخلية هدفاً للتدخل عن طريق القوى الدولية، ضـــاربة بـــذلك جذور المعايير الذى تحكم العلاقات الدولية من المساواة فـــى الحكـــم وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والتى تم الاعتراف بها فى العصور الحديثة. أيضاً فرض ذلك التدخل تهديدات خطيرة على نظام الحكـــم وعلى الوحدة الإقليمية للبلدان المعنية. ثانيا: ومن الوجهة الاقتصادية، فإن شدة تركيز المشاكل العرقية يؤدى إلى موقف سياسى غير ثابـــت ويعوق بشدة التنمية الاقتصادية للبلاد المعنية. فحرب كوســـوفو قـــد ابتلت الاقتصاد بنكسة خطيرة فى يوغوسلافيا. كما أن ضربات حلف الأطلنطى الجوية ضد يوغوسلافيا جعلت الدولة تخسر مليارات مـــن الدولارات الأمريكية. وستأخذ المسألة أكثر من عشر سنوات لإعـــادة بناء يوغوسلافيا. إن الإنفاق على اللاجئين والإنفاق العسكرى بسبب الحرب الشيشانية قد سبب عبئا ثقيلاً على روسيا وألقى بظلاله علـــى إصلاح وتنمية اقتصاد روسيا. ثالثاً: وفيما يتعلق بالأمن، فإن زيـــادة المشاكل العرقية خاصة أنشطة القوى المتعصبة يشكل تهديداً فوريـــاً لاستقرار وأمن البلاد المعنية ويشعل فتيل الاضطرابات فى المجتمـــع ويمنع الشعب من العيش حياة طبيعية فى أمن وسلام. فالانفجـــارات فى موسكو وبعض المدن الأخرى التى فجرها الإرهابيون الشيـــشان قد سببت إصابات واسعة فى المواطنين الأبرياء ودمرت بشدة الحياة السلمية للشعب الروسى، كما دمرت النظام الاجتماعى. إن المـــشاكل العرقية التى من الصعب حلها قد أصبحت تهديداً حقيقياً وخطراً خفيا خطيراً يواجه الدول المعنية.

2- إن المشكلة العرقية ليست دائماً محدودة داخل حـــدود دولـــة واحـــدة. فإن انتشارها يشحذ الاضطرابات فى الإقليم كله ويؤثر بـــشدة علـــى

سلام وأمن الإقليم. إن قضية كوسوفو لم تتضمن يوغوسلافيا فحسب لكنها أثرت مباشرة على ألبانيا، ومقدونيا حيث يعيش هنـــاك أعـــداد كبيرة من الألبان. فى نفس الوقت، فأن تصعيد قضية كوسوفو قد أثر سلبا على العلاقات بين يوغوسلافيا وبين ألبانيا ومقدونيا، بل وأثـــر مباشرة على استقرار وأمن إقليم البلقان كله. أما الصدام فى كـــشمير فقد وتر العلاقات بين الهند وباكستان وأدى إلـــى عـــدم الاســـتقرار فى جنوب آسيا. وقد جعلت أيضا حرب الشيشان العلاقات بين بلـــدان شمال القوقاز غير سهلة ومعقـــدة وأصـــبح الوضـــع فـــى الإقلـــيم أكثر تعقيداً.

3- واليوم عندما يصبح السلام والتنمية هو الموضـــوع الرئيـــسى فـــى عصرنا الحديث فإن أنشطة الراديكاليين الوطنيين والمتطـــرفين قـــد أصبحت اللعنة التى تدمر بشدة استقرار العالم والتى تعرقل التبـــادل والتعاون الدولى. كما إنها تمارس تأثيراً سلبياً متزايداً علـــى عولمـــة اقتصاد العالم وتهدد التيار التاريخى للاسترخاء التدريجى فى الموقف الدولى. ويخلق الإرهابيون الدوليون، تحت قيادة المتطرفين الوطنيين، باستمرار حوادث عنف ويرتكبون جرائم تتجاوز حدود أوطانهم، مثل الاتجار فى السلاح وتهريـــب المخـــدرات. وقـــد فرضـــت أنـــشطة الإرهابيين الدوليين تحديا حقيقيا للأمن الدولى وأصبحت تمثل تهديداً خطيراً للسلام الدولى بعد الحرب الباردة.

4- وبنظرة من خلال مستقبل تطور المشاكل العرقية فى العالم نجـــد أن الموقف الدولى عموماً يميل الى الاسترخاء. ومدفوعة بقوة بعولمـــة وأقلمة الاقتصاد العالمى فإن التعاون المشترك والتحالف بين الـــدول يقوى باستمرار. كما أن الدول المعنية تستكشف بفاعلية طرق لحـــل

المشاكل العرقية. وعلى العموم فنحن لا نتوقع أن تحل المشاكل العرقية فى وقت قصير بل يجب أن نحتفظ بيقظة شديدة وأن نتفهم تعقيداتها وخطورتها وطبيعتها المسهبة.

أولاً: كظاهرة تاريخية فإن المشاكل العرقية ستبقى ولن تنزل من على مسرح التاريخ تلقائياً طالما يوجد هناك قوميات ووطنيات .

ثانياً: أن العقبة الخطيرة التى تعوق حل المشاكل العرقية فى عالم اليوم هى النظام السياسى والاقتصادى العالمى غير المنطقى وغير العادل، ومالم يوجد نظام عالمى سياسى واقتصادى عالمى جديد يتميز بالعدل والمنطقية فإن المشاكل العرقية فى العالم لن تحل بل على العكس سوف تزداد حدتها. ولتأسيس نظام سياسى واقتصادى عالمى جديدا عادلا ومنطقيا سيحتاج أن نجتاز برنامجا طويلا وشاقا. وفى الوقت الحالى، يوجد عدم توازن حاد للقوى فى العالم، أن وضع الولايات المتحدة كالقوة الخارقة الوحيدة يقوى ويدعم. وبالاعتماد على تفوقها، فإن الولايات المتحدة متزعمة العالم الغربى المتقدم تتبنى ما يسمى بقواعد اللعبة وتعتبر مسألة كوسوفو مثالاً ودليلاً على ذلك. فقد أثبتت الحقائق أنها تعتبر مثالاً للهيمنة والقوة السياسية. وذلك لن يساعد على إنشاء نظام سياسى واقتصادى عالمى جديد عادل ومنطقى. بل على العكس سوف يؤخر ويعطل هذه العملية بشدة. وهكذا يلقى بظلال ثقيلة على حل تلك المشاكل فى العالم.

ثالثا: إن المشاكل العرقية قد أصبحت بالتدرج الأعذار التى تتخذها الولايات المتحدة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى وذلك برفع شعار التدخل الإنسانى. وبوضع مصالحها الشخصية فى الاعتبار فإن الولايات المتحدة تنفذ بنشاط خطتها الإستراتيجية للسيطرة على العالم

وتهاجم وتكبح جماح تلك الدول التى من الممكن أن تكون منافسا محتملا لها. إن المشاكل العرقية هى الأعذار التى تستخدمها أمريكا باستمرار للقيام بحملاتها. وفى المستقبل فإن الولايات المتحدة ستستخدم المشاكل العرقية أكثر وأكثر لإضعاف وهزيمة منافسيها. ولتحقيق هدفها بتحويل الدولة الأخرى للغرب ولتقسيمها. وهذا بالتأكيد سيركز تناقضات المشاكل العرقية الموجودة حالياً ويخلق مشاكل عرقية أكثر. وباختصار فإن الصراعات المحلية التى تشعلها المشاكل العرقية لا يمكن تحاشيها فى المستقبل، وسوف تهدد باستمرار الأمن والسلام العالمى. وعلى المجتمع الدولى أن يستمر فى إعطاء تلك المشاكل اهتماماً أكبر. (1)

---

(1) دراسات إستراتيجية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية - مؤسسة الأهرام، 2012، ص22.



الفصل الثامن

التكتلات الاقتصادية العالمية

مقدمة

أولا : نماذج من التكتلات الاقتصادية العالمية:

1- نموذج التكتل التجارى.

أ - السوق الأوروبية المشتركة.

ب - منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

ج - بعض التكتلات الإقتصادية الأخرى.

2- نموذج التكتل الصناعى.

ثانيا : موقف مصر من التكتلات الإقتصادية العالمية:

1- دور مصر فى تفعيل السوق العربية المشتركة.

2- مصر ومنظمة الكوميسا.

3- اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية.

الفصل الثامن

التكتلات الاقتصادية العالمية

مقدمـــة

ظهـــر فـــى الآونـــة الأخيـــرة مـــصطلح" الإقليميـــة الجديـــدة " New Regionalism " وهو يشير إلى تلك الموجة الحديثة من علاقات تنظيمات التداخل الأقتصادى والتجارى الأقليمى التى أخذت فى التبلور ابتداء من منتصف الثمانينات فى شكل تجمعات وتكتلات تجارية اقتصادية إقليميـــة كبرى.

وسوف أحاول الإشارة إلى أهم نماذج تلك التكتلات ســواء كانــت تجارية أو صناعية ، كما سوف أعرض لدور مصر وموقفهـــا مـــن هـــذه التكتلات سواء على المستوى على العربى أو الأفريقي أو الأوربي ، وذلـــك فى محاولة من مصر للتوافق مع المتغيـــرات التـــى حـــدثت فـــى الـــساحة الإقتصادية والسياسية العالمية ، وأهم المزايا التى يمكن أن تعود على مصر من الإندماج فى هذه التكتلات الاقتصادية.

أولاً : نماذج التكتلات الاقتصادية العالمية

ظهرت فى العالم قديماً وحديثاً الكثير مـــن التكـــتلات الإقتـــصادية العالمية ، والتى تمثل حالات للتكامل الأقتصادى العالمى والتى تعود بـــالنفع على كافة الأطراف المشتركة فيها ، وتحقق لها انتعاشـــا اقتـــصادياً كبيـــراً ورواجاً تجارياً ضخماً ، وحماية نقدية فعالـــة للعملـــة الماليـــة المـــستخدمة فى داخل هذه التكتلات .

ومع ظهور موجة الإقليمية الجديدة ظهر نموذجين من التكتلات.

1- نموذج التكتل التجارى :

وهو شكل من أشكال التكتل التجارى الإقليمى القائم على فرضية تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بدرجات تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء.

2- نموذج التكتل الصناعى :

وهذا الشكل قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعى فى مجموعة من الصناعات أو فى صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التى يجمعها هذا التخصص والتقسيم فى العمل .

وكما أسلفنا فإن ظهور كل من النموذجين قد جاء مواكباً لموجة الإقليمية الجديدة التى جاءت نتيجة للتطورات الناتجة عن انهيار نظام القطبية الثنائية ومن ثم زوال الانقسام الأيديولوجى والإقتصادى فى العالم ليدعم ترسيخ ظاهرة الإقليمية الجديدة وسوف نعرض فيما يلى لكلا من النموذجين .

1- نموذج التكتل التجارى:

توجد أربع درجات أو مستويات للتكتل التجارى أدناها هو المناطق التجارية الحرة ، حيث تقوم الدول الأعضاء بتخفيض أو إلغاء القيود على التجارة داخل المنطقة مع المحافظة على حماية متمايزة للدول غير الأعضاء وبعدها فى الرتبة الثانية تأتى الاتحادات الجمركية "Customr union "Cus حيث تقوم الدول الأعضاء بوضع تعريفات خارجية مشتركة ، أى توحيد التعريفة الجمركية مع الدول غير الأعضاء بالإضافة إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء من قيود أو حواجز جمركية ، ثم يأتى فى المرتبة الثالثة السوق المشتركة ، حيث يتم توسيع الإتحاد الجمركى ليتجاوز حدود إلغاء الحواجز الجمركية المشتركة ، وتوحيد التعريفة الجمركية مع الخارج إلى

إلغاء كافة الحواجز غير الجمركية أيضا بحيث تتوفر حرية انتقـال عـوالم الإنتاج الأربعة : حرية انتقال العمال ورأس المال ، والسلع و الخدمات.

أما أعلى المراتب أو الدرجات فهو الإتحاد الإقتصادى حيـث يـتم تنسيق السياسات الإقتصادية القومية بالإضافة إلى الـسوق المـشتركة وقـد شهدت موجة الإقليمية الجديدة العديد من نماذج التكتل التجارى بعضها كـان قديما و البعض ظهر حديثا.[1]

ولعل من أهم التكتلات الاقتصادية العالمية التى ينبغى الإشارة إليهـا باعتبارها تجربة رائدة فى التعاون الاقتصادى فى السوق الأوربية المشتركة.

أ- السوق الأوربية المشتركة EEC

تأسست هذه السوق عام 1957 بمعونة وتحت ضغط من الولايـات المتحدة الأمريكية التى كانت تتطلع إلى إقامة هيكل اقتصادى سليم متحد مع الغرب ويصبح حليفا يعتمد عليه فى الصراع التاريخي مع الاتحاد السوفيتى أما الأوربيون فقد وجدوا فيها طريقاً لتقدم اقتصادى أكبر ومزيد مـن القـوة والوحدة السياسية.

وترتبط السوق الأوربية المشتركة حسب معاهـدة رومـا بـسياسة زراعيه مشتركه لدول غرب أوربا الداخلة فيها.

ولا تهتم مثل هذه السياسية إلا بحماية زراعة دول غـرب أوروبـا بالمحافظة على أسواق ألمانيا وبلجيكا ولكسمبورج أمام المزارعين من خارج السوق كما أن الدول الست الأعضاء بإقامتها لسوق صناعية مشتركه كبرى مستخدمه طاقه زراعيه كبيره لم تكن مستغلة من قبل ، تكون قد حققت نفس

---

(1) د / محمد السعيد إدريس ، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليميـة الـسياسية الدوليـة ، العدد 138 ، أكتوبر 1999 ، القاهرة صـ 34 .

القانون الاقتصادى السياسى الذى يؤدى إلى الاكتفاء الذاتى الزراعى للأسواق الصناعية الكبر مثل أمريكا وروسيا.

والواضح أن فرص نظام الحماية الزراعية الجديدة على أسواق هامة كانت مفتوحة من قبل لكل الدول الزراعية المصدرة أمر يعوق عملية التنمية الإقتصادية فى دول نامية بعض النظر عن أن الولايات المتحدة ستتأثر أكثر بهذه السياسة.(1)

ب- منطقه التجارة الحرة الأوربية (EFTA)

وتضم منطقه التجارة الحرة الأوربية سبع دول أصليه هى (النمسا، الدنمارك، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا، بريطانيا).

ولقد تأسست منطقه التجارة الحرة الأوربية عام 1960 كمنطقة تجاريه حرة عكس السوق الأوربية التى نشأت كالتحاد جمركى مباشرة ولقد تأسست كرد فعل للسوق الأوربية المشتركة ولمواجهة آثارها التمييزية على اقتصاد هذه المنطقة وتهدف إلى إيجاد وتفاهم بينهم وبين السوق الأوربية المشتركة للوصول إلى إيجاد سوق أوربيه مشتركه للدول الأوربية جمعاء، وهذا التطور يهدف لضمان الحصول على مزايا حرية التجارة للدول الأوربية فى المنتجات الصناعية داخل المنطقة الأوربية.

ج- بعض التكتلات التجارية الأخرى

ولقد استتبع هذان النموذجان أشكال أخرى من التعاون والتكتلات مثل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وتأسست عام 1961، ومعاهده الأنوين وتأسست عام 1969، ورابطه جنوب شرق أسيا واتحاد تكامل

(1) هانز باخمان، العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول النامية، ترجمة مصطفى عبد الباسط وآخرون ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ص200.

أمريكا اللاتينية التى تأسست عام 1960 وأعيد تنشيطها عام 1980، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتأسست عام 1975.

أما أبرز التجارب الجديدة، فهى منطقه التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التى بدأت التفكير فيها فيما بين الولايات المتحدة وكندا عام1981.[1]

ودخلت حيز التنفيذ عام 1987 وتم توسيعها بمشاركة المكسيك فى فبراير 1991 على مرحلتين الأولى بين الولايات المتحدة والمكسيك فى يونيو 1990 تم باشتراك كندا عام 1991 وهناك أيضا الإتفاق التجارى لعلاقات تجارية أوثق بين استراليا ونيوزلندا (ANZCERTA) وتأسست عام 1983 ومنطقة التجارة التمييزية بشرق وجنوب أفريقيا (PTA) وتأسست عام 1983 ومنتدى التعاون الأقتصادى لدول أسيا وحوض الهادى (APEC) الذى تأسس عام 1989 بدعوة استرالية ومباركة أمريكية وينبغى الإشارة إلى أخر التكتلات فى أفريقيا وهو الذى يربط بين تجمع دول القرن الأفريقى ويضم السودان والصومال وجيبوتى وأثيوبيا وأريتريا وكينيا الذى تأسس عام 1992 وبين منظمة " ايجاد " (الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر) وبهذا الربط بين المنظمتين أصبحت أوغندا عضواً سابعاً وفى قمة أجياد الأخيرة فى ابريل 1995 اتفق على ضم تنزانيا مع احتمال دمج أيجاد بعضويتها الجديدة مع " الجماعة الاقتصادية لشرق أفريقيا " وتضم أوغندا وكينيا وتنزانيا لتصبح عضوية التكتل الجديد تضم تسع دول منتشرة فى مناطق القرن الأفريقى وهضبة البحيرات وأعالى النيل وشرق أفريقيا وهى تسعى لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية متنوعة مع طموح للتنسيق مع منظمة " سادك " للجنوب الأفريقى من خلال العضوية المشتركة التى تتمتع بها تنزانيا فى المنظمتين. [2]

---

(1) د/محمد السعيد إدريس ، مرجع سابق ص36.

(2) د/محمد السعيد إدريس ، مرجع سابق ص39.

2 - **نموذج التكتل الصناعى :**

إلى جانب نموذج التكتل التجارى السابق ، أى الذى يستند على درجات مختلفة من التسهيلات التجارية يوجد نوع أخر من التكتلات الإقتصادية يعتمد أيضا على الروابط التجارية ولكنه ينشأ فى الأساس بدوافع تفرضها العلاقات الصناعية والتجارية والتكنولوجية ولا يشترط أن يربط بين دول كما هو الحال بالنسبة للتكتلات التجارية ، ولكنه يمكن أن يربط بين مناطق داخل دولة واحدة أو مناطق تجمع بين عضوية أكثر من دولة لا يشترط أن تكون متقاربة جغرافيا بقدر ما تكون متكاملة صناعياً والبعض يسميها بـ " إقليمية فرعية " والبعض الأخر يطلق عليها اسم " الدولة الإقليم REGION STATE " وهذا النوع يوجد بصفة أساسية فى مناطق جنوب شرق أسيا وبعض المناطق الأوربية وهو إحدى نتائج عملية التدويل الاقتصادى ECONAMIC INTERNATIONALALIZATION والثورة التكنولوجية وتقسيم العمل أكثر من كونه نتيجة لأنماط معينة من السياسات الحمائية التجارية.(1)

ولقد أدت عملية التخصص وتقسيم العمل فى إطار عملية تدويل الاقتصاد إلى الدعوى إلى خلق تجمعات أو كيانات تربط بين المناطق والأقاليم المتكاملة اقتصادياً والتى تربطها مصالح مباشرة تفوق ما عداها من المصالح ربما داخل الدولة الواحدة فربما تكون جزيرة يابانية أكثر ارتباطا بولاية أمريكية تجمعها معا عملية إنتاج نوع معين من السيارات أو الحاسوب أكثر من ارتباط تلك الجزيرة بأى جزيرة يابانية أخرى ، أو تلك الولاية الأمريكية بأى ولاية أمريكية أخرى .

---

(1) د/ محمد السعيد إدريس ، مرجع سابق صـ40.

هذه المناطق الإقليمية الفرعية أو الدولة الإقليم كما يقول أنـصارها لم تنشأ بقرار سياسى وإنما بيد رشيقة غير مرئية نتجت عن حركة السوق العالمى للبضائع والخدمات فهى تتبع ولا تسبق التـدفق الحقيقـى للنـشاط الانسانى، ولأنها مناطق اقتصادية طبيعيـة NATRAL ECONAMIC ZONES فإنها تقع داخل حدود جغرافية لأحدى الدول كما أشرنا وقد تقـع أو تتشكل من أجزاء من دول ليس شرطا أن تكون متجاورة ، فهى أولا وقبل كل شئ صدفة تاريخية ولا تمثل أى تهديد سياسى للحدود القائمة بين الـدول وليست لها ادعاءات فى أموال ضرائبية لتمويل قـوات عـسكرية لحمايـة الحدود .

ومن أمثلة المناطق أو الدول الإقليم التى تقع داخـل دولـة واحـدة منطقة شمال ايطاليا ، والالزاس واللورين وبادين فيـر تمبـرج BADEN VERTTMBERGوكتالونيا أما بالنسبة لتلك التى تتشكل مـن منـاطق متفرقة فى أكثر من دولة فأمثلتها كثيرة مثل تلك المنطقة الإقليمية التى تربط بين بوهيميا فى جمهورية تشيكيا مع ساكسونى فى المانيا وسيليزيا فى بولندا وكذلك منطقة لومباردين في ايطاليا والمناطق المجاورة فى فرنسا وسويسرا، كما برزت روابط مماثلة بين منطقة جنوبى غربى الولايات المتحدة وشـمال المكسيك وهى روابط تفوق مثيلاتها فى الوطن الأم فى كلا البلدين. [1]

ونماذج هذا النوع الأخير أى الذى يربط مناطق منتشرة فـى أكثـر من دولة هو الأكثر شيوعا من الشرق الأقـصى وجنـوب شـرقى آسـيا. وأهم هذه التكـتلات مـا يعـرف بـــ "مثلـث النمـو الإقليمـى الفـرع THE SURULEGIONAL GEROUTH TROINGLE " الذى أنـشأ عام 1990 لربط التكنولوجيا والقوة المالية السنغافورية مع العمالة والموارد

---

(1) د/ محمد السعيد إدريس ، مرجع سابق صـ40.

فى ارخبيل ريو فى اندونيسيا ومنطقة أو اقليم جوهور JOHORE فى ماليزيا وفيها أيضاً منطقة أو إقليم التكامل بين مقاطعتى جوانـدنج وشينزهين "SHENZHEN" الاقتصادية فى الصين مع هونج كونج بما يضمن انتقال رؤوس الأموال والإنفتاح على الأسواق الغربية للمقاطعتين ومنها كذلك الروابط الغير حكومية التجارية والمالية بين مقاطعة فوجيان FUJIANالصينية مع تايوان وكذلك تربط المقاطعات الشمالية فى الصين بعلاقات وارتباطات مماثلة مع كوريا الجنوبية واليابان لجذب المستثمرين وتنشيط التجارة .

ولقد حققت معظم هذه المناطق الإقليمية نجاحات ملموسة فعلى سبيل المثال استطاع اقتصاد هونج كونج أن يمد تأثيره الاشعاعى أو الانتشارى تدريجيا عبر دلتا نهر اللؤلؤ Pearl River Delta إلى العديد من المقاطعات الصينية فارتفع الدخل السنوى للفرد فى سينزهين إلى 5625 دولار مقارنا بمتوسط الدخل للفرد فى الصين البالغ 317 دولار فقط وهذه القوة الاقتصادية الدافعة لهونج كونج تمد تأثيرها للمناطق الصينية الأخرى مثل زهاى وأموى و جوانجزهو وغيرها حيث وارتفع دخل الفرد فى هذه المناطق مع حلول عام 2000 إلى خمسة ألاف دولار سنويا. [1]

ثانياً : موقف مصر من التكتلات الاقتصادية العالمية

لم يغب عن ذهن القائمين فى مصر أهمية الاندماج فى التكتلات الاقتصادية كضرورة يفرضها الواقع الاقتصادى والسياسى العالمى وإنطلاقا من وجهة النظر هذه سعت مصر إلى محاولة الاندماج فى مجموعة من

(1) محمد السعيد إدريس ، مرجع سابق صـ43 .

التكتلات الاقتصادية التى تكفل لها التواجد على الساحة الاقتصادية والسياسية العالمية ولقد أخذت هذه المحاور عدة محاور:

1- **المحور العربى:** ويتمثل فى محاولة مصر تفعيل مشروع السوق العربية المشتركة.

2- **المحور الأفريقى:** ويتمثل فى الانضمام إلى منظمة الكوميسا.

3- **المحور الأوروبى:** ويتمثل فى توقيع مصر لاتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية.

وبالإضافة إلى هذه المحاور الثلاث التى حاولت مصر من خلالها الاندماج فى الساحة الاقتصادية العالمية فقد سعت مصر إلى توقيع مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية للتعاون فى مجموعة من الأنشطة مع العديد من دول العالم من خلال إقامة اللجان العليا المشتركة بين مصر وهذه الدول وتهتم هذه الدول بتخفيض العجز فى الميزان التجارى الذى يميل فى مساحة معظم الأحيان لصالحها عن طريق استيراد مجموعة من السلع المصرية التى يمكن أن تحقق توازنا فى الميزان التجارى بينها وبين مصر.

وسوف أعرض لأهم محاور التعاون الاقتصادى بين مصر والدول العربية والأفريقية والأوروبية.

1. دور مصر فى تفعيل السوق العربية المشتركة :

كان قرار القمة العربية بالقاهرة فى يونيو 1996 بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية نقطة انطلاق لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة وإيمانا من مصر بضرورة وأهمية مشروع التكامل الإقتصادى العربى لم تتردد فى العمل على أحيائه على مستوى ثلاثة محاور تتكامل معاً

- المحور الأول:

ويتم من خلال وضع برنامج تنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، يتم بمقتضاها تحرير التجارة من كافة الرسوم التجارية والرسوم والضرائب ذات الأثر المائل ، بشكل تدريجى على عشر سنوات وبدأ تنفيذه اعتبارا من أول يناير 1998 بواقع 10% وذلك لإعطاء فرصة للصناعات الوطنية من الدول الأعضاء لكى توائم نفسها تدريجياً لمواجهة المنافسة الخارجية.

وتطبق 14 دولة عربية حالياً التخفيضات الجمركية طبقا للبرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويع تقرير مجلس الشعب المصرى أهداف ومزايا منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما يلى:

1- تمثل مناطق التجارة الحرة اللبنة الأولى والركيزة الأساسية لإقامة أى تجمع اقتصادى يسهم فى دعم القوة التنافسية لأعضاء المنطقة مجتمعة أو منفردة و فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى. [1]

2- تهدف اتفاقيات المناطق الحرة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية داخل المنطقة عن طريق السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخلها بلا قيود أو أعباء مالية مصطنعة.

3- تهدف المناطق الحرة إلى دعم الاستثمار الأجنبى فى الدول الأعضاء وخلق فرص عمل جديدة وتمكن أطراف المنطقة الحرة من تحقيق أقصى فائدة ممكنة من خلال تعاملتها مع التكتلات الاقتصادية العالمية والإقليمية.

---

(1) أحمد يوسف القرعى ، السياسة الدولية العدد 137 ، يوليو 1999 ، صـ 166 .

4- توضح نظريات التكامل الاقتصادى أن تطور تطبيق منطقة التجارة الحرة، يعنى التحرير الكامل فى نهاية المطاف لكل أو معظم السلع والخدمات محل التبادل التجارى فى كافة أنواع الرسوم والقيود الجمركية .

كما أن تحرير وتنمية التجارة ليس مجرد تدفقات سلعية أكبر بين دول منطقة التجارة الحرة بل يؤدى إلى توفير المبررات والظروف المواتية لتحريك المداخل الأخرى للتكامل الاقتصادى من خلال التفاعل والتدابير المشتركة لتفعيل هذا التكامل ومن شأن هذا أن يؤدى تدريجيا إلى إيجاد دوافع جديدة من المصانع المشتركة فى منطقة التجارة الحرة. [1]

- المحور الثانى:

ويتمثل هذا المحور فى استئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة حيث وافق مجلس الوحدة العربية المشتركة فى 6 ديسمبر 1998 على البرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة القائمة على فى نطاق اتفاقية مجلس الوحدة العربية الاقتصادية وذلك بشكل متدرج ومتزامن على ثلاث مراحل على أن تبدأ الإجراءات التمهيدية اللازمة من أول يناير 1999 لتطبيق البرنامج بصورة متزامنة فى كافة الدول الأعضاء فى هذه السوق ولقد كانت مصر الدولة الأولى فى السوق التى قامت بالاستجابة الفورية لإحياء مشروع السوق حيث وافق مجلس الوزراء المصرى فى ابريل 1999 على البرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق أحكام السوق وبدأت فى تنفيذ الإجراءات التمهيدية لذلك حيث تم إيداع هياكل التعريفة الجمركية لمصر وكذلك بيان السلع التى ترغب مصر فى استثنائها من تطبيق أحكام البرنامج التنفيذى لأسباب أمنية ودينية وبيئية وصحية. [2]

---

(1) أحمد يوسف القرعى ، مرجع سابق صـ167 .

(2) أحمد يوسف القرعى ، مرجع سابق، صـ 169.

- المحور الثالث:

اتفاق مناطق التجارة الحرة الثنائية وفى هذا الصدد قامت مصر بإقامة مناطق تجارة حرة مع كل من الأردن والمغرب وتونس ومن مزايا المناطق الحرة الثنائية

وأهدافها:

1- اختصار الفترة الزمنية التى يتم من خلالها إلغاء الرسوم الجمركية.

2- أن القائمة السلبية التى تطلب كل دولة إعفائها من الرسوم الجمركية تكون فى أضيق الحدود ، الأمر الذى يزيد الفائدة لطرفى الاتفاق.

3- أنه من الممكن أن تتضمن الاتفاقات التجارية بين بعض الدول تنفيذ الإعفاء الفورى من الرسوم لبعض المنتجات وعلى ذلك فان الهدف من إقامة مناطق التجارة الحرة الثنائية الأسراع بعملية تحرير التجارة بحيث تكون هذه المناطق عنصرا مساعد للإسراع بتحقيق الهدف الأكبر وهو السوق العربية المشتركة.

ومن خلال جهود مصر لتنفيذ المحاور الثلاث تتضح توجهات السياسة المصرية بشأن تحقيق التكامل الأقتصادى العربى .

2ـ مصر ومنظمة الكوميسا :

فى إطار محاولة مصر لإيجاد صيغة للتعاون الاقتصادى بينها وبين الدول الأفريقية ، سعت مصر للإنضمام إلى منظمة الكوميسا ، ومنظمة الكوميسا هى منظمة قائمة على أساس التعاون الاقتصادى بين مجموعة من الدول الأفريقية وتضم فى عضويتها 21 دولة أفريقية.

وفى ندوة (مصر والكوميسا) التى عقدت فى مصر ونظمتها وزارة الخارجية المصرية بين وزير الخارجية المصرى الآفاق التى تتيحها الكوميسا للإستثمار المصرفى حيث أكد أننا بصدد تجمع يبلغ سكانه 370 مليون نسمة، أى ما يقرب من نصف تعداد القارة الأفريقية يعيشون فـــى مـــساحة تزيـــد على 12 مليون كيلو متر مربع ومجموع ناتجه المحلى 90 بليون دولار.

بينما معدل التجارة البينية بين هذه الدول يبلغ 14 % سنويا محققـــا 205 بليون دولار عام 1996 وتؤكد المؤشرات إمكانية زيادة حجـــم هـــذه التجارة ليصل إلى 4 بليون دولار. [1]

ولقد طرح البيان الختامى للقمة الرابعة للكوميسا التى عقدت بنيروبى خلال يومى 24-25 مايو 1999 عدة توصيات تمثلت فى الموافقة على بدء العد التنازلى لمنطقة التجارة الحرة فى 31أكتوبر عام 1990 وذلك التزامـــا من الدول الأعضاء بنصوص معاهدة الكوميسا ، من خلال نـــشر التعريفـــة الجمركية بنسبة صفر فى المائة طبقا للجـــدول الزمنـــى الموضـــوع فـــى هذا الشأن.

وذلك فيما عدا تلك الدول التى حصلت على فترة سماح بعدم التطبيق حتى عام 2000 مثل ناميبيا وسوازيلاند ووافقت على ضرورة قيام الـــدول الأعضاء بتكثيف جهودها من أجل إزالة العوائق غير الجمركية التى تعترض سبيل التجارة بين دول الكوميسا كما وافقت على تأكيد الـــدول بـــأن هنـــاك التزاما كاملا بنصوص معاهدة الكوميسا خاصة المتعلقة بعدم تغيير التعريفة الجمركية Standstill Prouisions وأعربت قمة الكوميسا عـــن حاجـــة الدول إلى عدم اتخاذ أيه قرارات فردية بحجة حماية الـــصناعات الـــصغيرة

---

(1) محمود صلاح الدين ، ندوة " مصر والكوميسا " آفاق جديدة للتجارة والاســتثمار ، الـــسياسة الدولية ، العدد 35 يناير 1999 ، القاهرة ، صـــ 273 .

أو الحصيلة الجمركية أو ميزان المدفوعات وقررت إنشاء جهاز تنسيقى يضم خبراء من البنوك المركزية ووزارات المالية والاقتصاد للإشراف على تنفيذ الإجراءات الفعلية وتنسيق السياسات الاقتصادية والتجانس المالى والنقدى لتحقيق الاتحاد النقدى.

ووافقت على أن تقوم الدول الأعضاء خاصة تلك التى توجد فيما بينها تجارة حدودية واستثمارات وسياحة متنامية بتطبيق التحويل المحدود للعملات بينها ، وذلك فى سبيل تخفيض تكاليف تنفيذ الصفقات وتسهيل تدفق التجارة والاستثمارات وتطوير استخدام العملات الوطنية لهذه الدول وقد أعلن الوفد المصرى فى القمة أنه لا توجد أيه عوائق غير جمركية مطبقة فى مصر على وارداتها من كافة دول العالم حيث تم إزالة هذه العوائق فى نطاق برنامج الإصلاح الاقتصادى إذا أن هذه العوائق تزيل الأثر الايجابى للتخفيضات الجمركية التى تتضمنها منطقة التجارة الحرة وتمنع من دخول السلع الى اسواق تلك الدول كما أكدت مصر التزامها بتطبيق النسبة الكاملة للتخفيضات الجمركية (90%) بشرط المعاملة بالمثل. [1]

3ـ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية :

ترجع البداية الحقيقية لتقنين العلاقات الاقتصادية المصرية الأوروبية إلى اتفاق التعاون المبرم بين مصر والسوق الأوروبية المشتركة إلى 18 يناير عام 1977 وقد جاء هذا الاتفاق ضمن سلسلة من الاتفاقيات التى عقدتها السوق الأوروبية المشتركة مع الأطراف المتوسطية فى السبعينات فى إطار تفعيل السياسة المتوسطية الشاملة التى أقرتها القمة الأوروبية فى باريس عام

(1) ابتسام سعد ، ندوة الكوميسا ودور مصر فى مفاوضات المجلس الوزارى السابع لوزراء التجارة وبيان قمة الكوميسا ، السياسة الدولية ، العدد 137 ، يوليو 1999 القاهرة ، صـ 305 ، صـ 306 .

1972 بهدف تدعيم علاقاتها مع الدول المتوسطية وتأتى اتفاقيات المشاركة الأوروبية المتوسطية التى يعقدها الاتحاد الأوربى مع الدول المتوسطية فى إطار عملية برشلونه وضمن جهود الاتحاد الأوروبى لإعادة صياغة سياساته تجاه منطقة جنوب وشرق المتوسط Towards A Newly Renovat Mediterranen Policy وإقامة تجمع اقتصادى يضم 27 دولة أوربية ومتوسطية بهدف إقرار السلام وتدعيم الأمن والاستقرار فى المجال الأوروبى والمتوسطى عن طريق مساندة الجهود للتنمية والإسراع بتحديث الهياكل الاقتصادية فى الدول المتوسطية ، الأمر الذى من شأنه تضييق الفجوة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق المتوسط من خلال رفع معدلات النمو ومتوسط دخل الفرد ومستويات المعيشة فى الدول المتوسطية. (1)

وفى هذا الإطار تم عقد اتفاقيات المشاركة الأوروبية المتوسطية بين الاتحاد الأوروبى ودول جنوب وشرق المتوسط.

وفى هذا السياق وقعت كل من تونس فى يوليو 1995 والمغرب فى فبراير 1996 وإسرائيل فى نوفمبر 1996 والسلطة الفلسطينية فبراير 1997 والأردن ديسمبر 1997 ودخلت كل من مصر ولبنان المراحل النهائية فى التوقيع على المشاركة مع الاتحاد الأوربى وتأتى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية فى إطار أقامة الصلة الرأسية بين مصر والاتحاد الأوروبى على أساس التدرج فى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الجانبين حيث يخضع الشق التجارى لاتفاقية المشاركة للقواعد التى تحكم إنشاء مناطق للتجارة الحرة وذلك خلال فترة انتقالية مدتها أثنى عشر عاما.

---

(1) هشام طه ، اتفاقية المشاركة الأوروبية المصرية السياسة الدولية ، العدد 138 ، أكتوبر 1999 القاهرة ، صـ 251 .

وفى هذا المضمار يقوم الاتحاد الأوروبـــى بإلغـــاء كافـــة الرســـوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التـــى تفـــرض علـــى الـــصادرات الصناعية المصرية عند دخولها إلى الاتحاد الأوروبى بمجرد دخول الاتفاقية إلى حيز التنفيذ وبالتالى تدخل الصادرات المصرية إلى الأسواق الأوروبيـــة دون أن يفرض عليها أى قيود كمية أو جمركية بينما تقوم مصر بعد دخول الاتفاقية إلى حيز التنفيذ بتحرير وارداتها الصناعية من الاتحـــاد الاوروبـــى تدريجيا على مراحل تبدأ بتحرير السلع الرأسمالية والخامات فـــى الـــسنوات الأولى من المرحلة الانتقالية ، يتبعها تحرير الـــسلع الوســـطية ومـــدخلات الإنتاج وتنتهى بتحرير السلع تامة الصنع. [1]

وتتناول اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية عدد مـــن المجـــالات التعاون الاقتصادى فتضع الخطوط العامة للتعاون فى مجـــالات الـــصناعة وتشجيع الاستثمار والارتفاع بمستويات الجودة والمواصفات الفنية وتحقيـــق الاعتراف المتبادل بشهادات المنشأ وتشجيع المشروعات المتوسطة والصغيرة وتطوير التعليم والتدريب والتعاون الجمركى وتقديم المعونة الفنية اللازمـــة لكفالة الحماية الفعلية والملائمة لحقوق الملكية الفكرية وتشجيع التعاون فـــى مجالات الاتصالات والمعلومات والتعاون العلمـــى والتكنولـــوجى والطاقـــة والنقل ومكافحة الإرهاب وغسيل الأموال والسياحة ، كما يتيح الاتفاق قيـــام حوار على المستويات المختلفة فى المسائل الاجتماعية مع التركيـــز علـــى الهجرة وأوضاع العمالة المصرية فى أوروبا والمعاملة العادلـــة لمـــواطنى الجانبين وتشجيع دور المرأة ، وتطوير النظم الاجتماعية والصحية والعلاقات المهنية والتعاون الثقافى والواقع إن اتفاقية المشاركة تكتسب فى هذا الـــصدد أهمية كبرى فى سياسة مصر الراقية لتحرير تجارتهـــا الخارجيـــة والتـــى

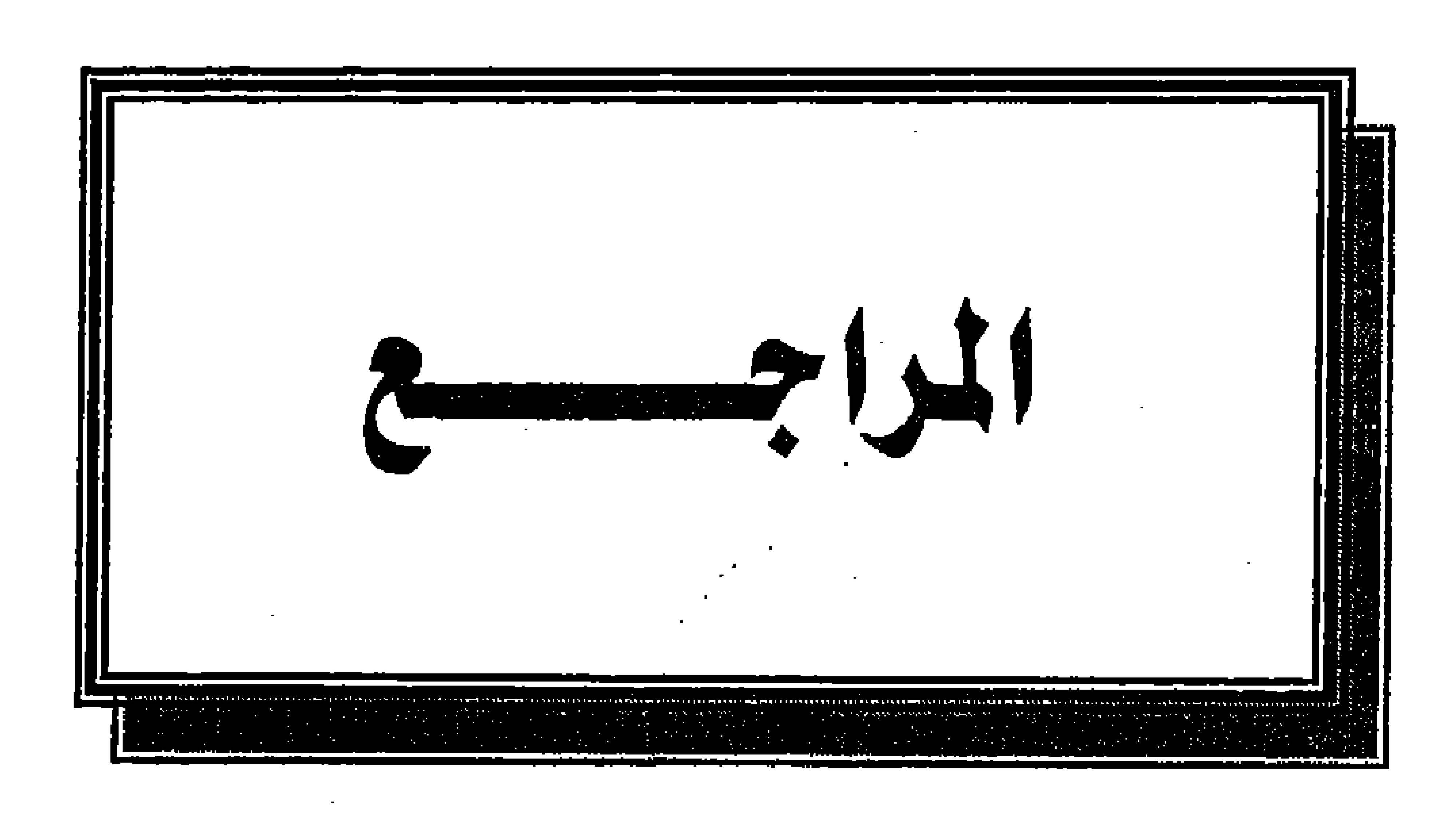
---

(1) السياسة الدولية ، مرجع سابق صـــ 252 .

تجسدت فى انضمام مصر إلى منظمة التجارة العالميـــة وتطبيـــق برنـــامج الإصلاح الاقتصادى بمراحل الثلاث وأخيرا العمل على فتح أسواق جديـــدة للصادرات المصرية عن طريق إقامة مناطق تجارة حـــرة مـــع شـــركائها التجاريين الأساسيين سواء فى الإطار العربى بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو بالإنضمام إلى السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) فى الإطار الأفريقى تمهيدا لإنشاء سوق أفريقية مـــشتركة وفقا لمقررات قمة أبوجا. [1]

---

(1) هشام طه ، مرجع سابق صـــ 254 .


المراجـــع

أولا: المراجع العربية :

1- د / إسماعيل صبرى عبدالله ، مصر التى نريدها تقرير سياسى وبرنامج مرحلة ، دار الشروق ، القاهرة ، 1992.

2- د / السيد الحسينى ، التنمية والتخلف ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ،1993 .

3- د/ رمزى على إبراهيم سلامة ، اقتصاديات التنمية، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1992.

4- د/كمال التابعى ، الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية ، القاهرة : دار المعارف ، 1985.

5- د / عادل الهوارى وآخرون ، قضايا التغير والتنمية الاجتماعية ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية 1998 .

6- د / عبدالله عبد الرحمن ، البيئة والتنمية المستمرة ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1993 .

7- د / عبد الهادى والى ، التنمية الاجتماعية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1992.

8- د/عبد الباسط عبد المعطى وآخرون ، علم الاجتماع والتنمية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1987.

9- د/محمد الجوهرى، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، القاهرة : دار المعارف 1982 .

10-د/ محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1992.

11-د/ محمد الكردى ، التخلف ومشكلاته فى المجتمع المصرى ، الإسكندرية : دار المعارف 1979.

ثانيا : مراجع مترجمة :

1- اندرو وبستر ، علم اجتماع التنمية، ترجمة د/ السيد عبد الحليم الزيات، د/ عبد الهادى والى ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1997.

ثالثا : أبحاث وتقارير :

1- ضمن أعمال ندوة د / محمد عاطف غيث الخامسة، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1995.

2- د/ أحمد النكلاوى ، المتغيرات الأساسية لفهم العلاقة بين الظاهرة الإجرامية والإحياء المختلفة فى دول العالم الثالث ، لبحث منشور ضمن ندوة د / محمد عاطف غيث الخامسة ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ،1995

3- تقرير البنك الدولى للإنشاء والتعمير عام 1992.

4- تقرير البنك الدولى للإنشاء والتعمير عام 1993.

5- تقرير البنك الدولى للإنشاء والتعمير عام 1998.

6- تقرير التنمية البشرية فى العالم عام 1997.

رابعا : المجلات والدوريات العلمية:

1- مجلة السياسة الدولية العدد 92 ، 1988.

2- مجلة السياسة الدولية العدد 115 ، 1994.

3- مجلة السياسة الدولية العدد 135 ، 1999.

4- مجلة السياسة الدولية العدد 92 ، 1988.

5- مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 94 ، 1989.

6- مجلة العربى العدد 481 ، 1998.

7- المجلة الزراعية العدد 483 ، فبراير 1999.

8- شئون اجتماعية العدد 51 ، السنة 13 – 1996.

9- عالم المعرفة العدد 22 أكتوبر 1989.

10-دراسات إستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، 2012.

خامسا : مراجع أجنبية :

1- Allan Schnaibrg, the Enviroument from surplus to scarcity , new York oxford university press, 1980

2- Edigntion Ecology and Enuironment planning, London, shapman and HIFF,1988.

محتويات الكتاب

الموضـــــوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

رقم الصفحة	الموضــــــوع



رقم الإيداع : 2012/13656


الترقيم الدولي : 0-995-327-977-978


مع تحيات

دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر

تليفاكس: 5404480

الإسكندرية







الناشر
دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر
٥٩ ش محمود صدقى متفرع من العيسوى سيدى بشر - الإسكندرية
تليفاكس : ٥٤٠٤٤٨٠ / ٠٠٢٠٣ - الاسكندرية